

السيد الأمين العام :

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة وغداً

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

اللجنة المالية الساعة العاشرة لقانون المبيعات .

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس الأعيان

صالح الزعبي

أحمد اللوزي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

الجلسة السادسة

محضر الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس
الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت
الواقع في ٣ / ذو القعدة / ١٤١٤ هجرية الموافق
١٤ / ٥ / ١٩٩٤ ميلادية .

الجلد (٣١)

العدد (٦)

جدول الأعمال :

الصفحة

٥

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٥

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر .

الصفحة

ب- طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور جواد العناني .

ج- طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات .

د- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد محمد عودة القرعان .

هـ- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور غيث شبيلات .

و- طلب اجازة مقدم من سعادة الشيخ مشهور ابو تايه .

(٣) تلاوة الكتب الواردة :

أ- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ١٦٧٩ تاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٩٤
المتضمن موافقة مجلس النواب على :

- مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية
كما اقره مجلس الاعيان .

ب- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ١٦٨٠ تاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٩٤
المتضمن موافقة مجلس النواب على :
- القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل
المحاكم النظامية كما اقره مجلس الاعيان .

ج- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٦٨١) تاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٩٤
المتضمن موافقة مجلس النواب على :

١- مشروع قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤ .

٢- مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤ .

مع اجراء التعديلات عليهما ودمجهما كقانون واحد .
(أحيل الى اللجنة القانونية)

د- تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٦٨٢) تاريخ
١٢ / ٥ / ١٩٩٤ المتضمن موافقة مجلس النواب على :

٣٤

الصفحة

- مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة
الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٤ (بقيمة ٨٣ مليون
فرنك فرنسي) .

٤- قرارات اللجان :

٣٤

- قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ بشأن :

(مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) .

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

١٤٣

مكتبة منة لأصل

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق ١٤ / ٥ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس الأعيان جلسته السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

١- معالي الدكتور جمال ناصر .

٢- معالي الدكتور جواد العناني .

٣- معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات .

٤- سعادة السيد محمد عودة القرعان .

٥- سعادة الدكتور غيث شيللات .

٦- سعادة الشيخ مشهور ابو تايه .

وتغيب بمعلرة من الأعضاء السادة :

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام انجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور من ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٥- معالي السيد احمد العقابلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٦- معالي الدكتور محمد مهدي الفرخان : وزير الزراعة .

٧- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

٨- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

٩- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التمرين .

١٠- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

١١- معالي السيد اديب الهلوسة : وزير النقل .

١٢- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

١٣- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .

١٤- معالي الدكتور عبد الرزاق السور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

دولة رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة / جدول الأعمال .

السيد الأمين العام :

١- إقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة ؟

الجميع : موافقون .

٢- الاجازات والأعتذارات :-

هناك اجازات مقدمة من اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :-

الدكتور جمال ناصر / الدكتور عبد اللطيف عريبات / السيد محمد عودة القرعان / الدكتور غيث شيللات / السيد مشهور ابو تايه .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، هل يوافق المجلس الكريم على إجازة اصحاب المعالي والسعادة ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس :

معالي الاستاذ كامل الشريف .



مكتبة الأعيان

السيد كامل الشريف :



بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

يتابع مجلسكم الموقر الأحداث الاليمة التي تجري في البوسنة والهرسك حيث يتعرض شعب مسلم للأبادة التدريجية وترتكب جرائم وحشية منها القتل الجماعي واغتصاب النساء وتشريد الملايين في اقطار العالم ، واصبح واضحاً أن هناك مؤامرة عالمية تشارك فيها دول كثيرة بادوار مختلفة ويحرص الصرب المعتدون على تصوير الحرب وكأنها حرب دينية موجهة ضد الاسلام ومن المؤسف أن سياسيين وكتاباً ومفكرين في الغرب قد وقعوا في هذا الفخ واستهجنوا من حملة واسعة ضد الاسلام لتبرير هذه الاعمال الوحشية حتى ان الرئيس الامريكى الاسبق ريتشارد نيكسون نشر في كتابه الأخير قبل موته بأن هذه الحرب لو

كانت ضد المسيحيين او اليهود لتحرك العالم لايقافها وكان الرجل اصابته بقطة ضمير وهو يستعد للقاء ربه .

الجديد في القضية ان مجلس الشيوخ الامريكى اتخذ قبل يومين قراراً يوصي بالغاء الحظر المفروض على السلاح لشعب البوسنة والهرسك حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه وكان هذا الحظر الظالم ولا يزال سبباً مباشراً في تشجيع العدوان الصربي وتمكينه من التوسع باحتلال اراضي البوسنة والهرسك ، والقيام بكل الفظائع التي اشرنا اليها ولاشك ان قرار الكونجرس الامريكى قرار صائب يستحق التقدير ولكن هناك مناورات كثيرة تبذل لعرقلة والحيلولة دون صدور قانون بالغاء الحظر وتمكين الولايات المتحدة من تقديم السلاح لشعب البوسنة .

انني اقترح ان يرسل مجلس الاعيان بريقة شكر للكونجرس الامريكى على موقفه ، ودعوة للرئيس كليتتون لتسهيل اصدار هذا القانون والتقيد به ، ودعوته للسماح بوصول الاسلحة لشعب البوسنة لتمكينه من حماية اراضيه ومواطنيه امام اعمال الابادة المستمرة ولاشك أن هذا العمل من جانب الولايات المتحدة اذا تم سيخضع دولاً اخرى على السبيل في هذا الطريق وتجاهل الحظر غير الشرعي وغير المنطقي ويعين على تحقيق السلام العالمي ، ومنع انتشار الحروب العرقية والدينية في العالم

كله .

ويجب التنبيه ايضاً أن رفع الحظر عن الاسلحة للبوسنة يجب لا يعني تخلي الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية عن مسؤولياتها الجماعية في عمل عسكري موحد لردع العدوان الصربي وتحرير الاراضي المحتلة من جمهورية البوسنة .

أرجو ارسال برقيات بهذا المعنى وخصوصاً وأن هذا الاجراء ينسجم مع موقف هذا البلد الثابت الذي عبر عنه جلالة الملك الحسين المعظم وسمو ولي العهد ووجود قوات اردنية كبيرة في اطار قوة حفظ السلام ، هذا الى جانب المساعدات الخيرية والانسانية الكثيرة التي قدمها الشعب الاردني لشعب البوسنة المسلم الشقيق وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، استاذ كامل ، معالي الاستاذ عامر خمماش .

السيد عامر خمماش : انني على اقتراح معالي العين كامل الشريف .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور كامل ابو جابر .

الدكتور كامل ابو جابر : انني على اقتراح معالي الاستاذ كامل الشريف .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراوله : انني اقترح ان يتولى مكتب المجلس مع الأخ كامل الشريف صاحب الاقتراح ارسال هذه البرقيات .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي ابو هشام ، انني الدكتور كمال الشاهر .

الدكتور كمال الشاهر : سيدي انني على ما تفضل به ابو هشام بأن يكلف مكتب المجلس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح معالي الاستاذ كامل الشريف ؟ شكراً لكم سيدي .

الان بقية جدول الأعمال .

السيد الأمين العام :

٣- تلاوة الكتب الواردة :

١- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ١٦٧٩ تاريخ ١٢/٥/١٩٩٤ المتضمن موافقة مجلس النواب على :

- مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الاراد في القوات المسلحة الاردنية كما اقره مجلس الاعيان .

(للعلم فقط)

هكذا منه لاصح

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٦٧٩

التاريخ : ١٤١٤ / ١٢ / ١

الموافق : ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس الأعيان

اشارة لكتابكم رقم " ١٥٨٨ " تاريخ
١٩٩٤ / ٥ / ٥ .

قرر مجلس النواب في جلسته السابعة
من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية
الأولى لمجلس النواب الثاني عشر والمنعقدة
بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ الموافقة على مشروع
القانون المعدل لقانون خدمة الأفراد لسنة
١٩٩٤ المعاد من مجلس الأعيان كما ورد من
مجلسكم الكريم .

أبعث لدولتكم نسختين من مشروع
القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم
الكريم لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون خدمة الأفراد في القوات
المسلحة (والمعاد من مجلس الأعيان) كما قرره
مجلس النواب

المادة ٢ :

المعدلة للمادة (٩٥) من القانون الأصلي .

ثانياً : قرر المجلس دمج الفقرتين (ط ، ي) في فقرة واحدة على النحو التالي :

ط :

يعطى كل من المرشح والوكيل والفرد والموظف والمستخدم المدني الذي تنتهي خدمته بالتقاعد
مكافأة تعادل رواتب ستة اشهر على أساس الراتب الاساسي الشهري الاخير وتدفع هذه المكافأة لمرة
واحدة مهما تعددت حالات استخدام اي منهم او احواله على التقاعد .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

صالح الزعبي

امين عام مجلس الأمة

مكنا منه الاصل

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : جدول
الأعمال هنا مخالف للنظام الداخلي عندما
يعود القانون من مجلس النواب الى مجلس
الأعيان ليس (للعلم) ولكن للتصديق .

والسبب في ذلك أن القانون يأتي من
الحكومة الى مجلس الأمة عن طريق مجلس
النواب . ويعود الى الحكومة عن طريق مجلس
الأعيان ، وهذا نص للمادة (٦٧) من النظام
الداخلي :

(اذا قبل مجلس النواب مشروع القانون
كما ورد عليه من مجلس الأعيان يحيله
الرئيس الى المجلس مباشرة لتصديقه بمجموعه
ثم يقدمه الى رئيس الوزراء لرفعه الى الملك)
وليس للعلم لأن العلم لا يحتاج الى تصديق اثما
هنا يجب ان نصوت على القانون حتى
يكتسب الصفة الدستورية .

هذا ينطبق كذلك على الفقرة (ب)
من المشروع وارجو أن أنه الامانة العامة أن
تأخذ علم بهذا وتتلافى هذا الخطأ .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي ابو
هشام على هذه الملاحظة ، والآن مشروع
القانون المعدل لقانون خدمة الافراد في القوات
المسلحة معروض على المجلس الكريم للتصديق
لأن مجلس النواب أقره كما جاء من مجلس
الأعيان ، هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم .

« هذا هو نص مشروع القانون المعدل
لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة كما
صادق عليه المجلس وكما سيرسل للحكومة » .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الأعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٧١٧

التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٦ / ٥ / ١٩٩٤م

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ق م ٢ / ١١٧٣ تاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى المنعقدة
بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٩٤ ، الموافقة على (مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الافراد في القوات
المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب مع اجراء التعديل عليه .

كما قرر مجلس النواب الموافقة عليه في جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة
العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ ، بالشكل المعدل المذكور .

أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بصيغته النهائية رجاء التفضل باتمام المراسيم
الدستورية عليه .

واقبلوا احترامي .

رئيس مجلس الأعيان

احمد اللوزي

هكذا منه لأصل

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون خدمة الأفراد في القوات
المسلحة الأردنية

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الأفراد في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

تعديل المادة (٩٥) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإضافة مايلي إلى الفقرة (ز) منها بعد عبارة : " لآخر راتب تقاضاه " الواردة فيها :-
" ومكافأة تعادل رواتب ستة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير " .
ثانياً : بإضافة الفقرة التالية إليها :

ط- يعطى كل من المرشح والوكيل والفرد والموظف والمستخدم المدني الذي تنتهي خدمته بالتقاعد مكافأة تعادل رواتب ستة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير ، وتدفع هذه المكافأة مرة واحدة مهما تعددت حالات استخدام اي منهم او احواله على التقاعد .

أمين عام مجلس الامة

رئيس مجلس الاعيان

صالح الزعبي

احمد اللوزي

السيد الأمين العام :

ب- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ١٦٨٠ تاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ المتضمن موافقة مجلس النواب على :

- القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية كما أقره مجلس الاعيان . للتصديق فقط .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٦٨٠

التاريخ : ١ / ١٢ / ١٤١٤

الموافق : ١٢ / ٥ / ١٩٩٤م

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشارة لكتابكم رقم " ٢١٦ " تاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٩٤ ، قرر مجلس النواب في جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر والمنعقدة بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ الموافقة على القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية المعاد من مجلس الاعيان كما ورد من مجلسكم الكريم .
أبعث لدولتكم نسختين من مشروع القانون المذكور للفكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحرام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

مكتبة من الاصل

القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية
والمعاد من مجلس الأعيان
كما أقره مجلس النواب

المادة ٢: والمدة للمادة (٦) من القانون الاصلي :

أ. تشكيل محاكم استئناف في كل من عمان والقدس واربد ومعان ويعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة حسبما تدعو اليه الحاجة .

ب. تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، وتستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحياتها الإقليمية الى ان يصدر هذا القرار ، وأنفذ تحال جميع هذه القضايا الى محكمة استئناف معان الا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار القرار .

المادة ٩-

١- أ- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتنفذ من رئيس وأربعة قضاة على الأقل في القضايا الاخرى ، وفي حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض ، اما اذا كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تطوي على اهمية عامة ، فتتخذ في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .

ج- تصدر المحكمة قرارها بالاكثية .

صالح الزعبي

طاهر المصري

أمين عام مجلس الامة

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : ايضاً هذا القانون المؤقت يرد للتصديق لمجلس الاعيان لأن مجلس النواب آقره بمثل الصيغة التي وردت من مجلسكم الكريم ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟
الجميع : موافقون .

وهذا هو نص القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية كما صادق عليه المجلس وكما سيرسل للحكومة .

بسم الله الرحمن الرحيم

للمملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الأعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٧٢٥

التاريخ : ١٦ / ٥ / ١٩٩٤م

دولة رئيس الوزراء الألفهم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ت / ١ / ١٥٨٢٠ تاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٩٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الخامسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٩٤ الموافقة على (القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية) والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٦١٤) تاريخ ٩ / ٣ / ١٩٨٩ مع اجراء التعديل عليه .

وكما قرر مجلس النواب الموافقة عليه في جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ ، بالشكل المعدل المذكور .
أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بصيغته النهائية رجاء التفضل بالتمام المراسم الدستورية عليه .

واقبلوا احترامامي ،

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

هكذا منه الاصل

قانون رقم (١٩٩٤)
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٦-

أ- تشكل محاكم استئناف في كل من عمان والقدس واربد ومعان ويعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة حسبما تدعو اليه الحاجة .

ب- تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، وتستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحياتها الاقليمية الى ان يصدر هذا القرار وأتتبع محال جميع هذه القضايا الى محكمة استئناف معان الا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار القرار .

المادة ٣-

يلغى نص المادتين (٩) و (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنهما بالنص التالي :

المادة ٩-

أ- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتتخذ من رئيس وقاضيين في القضايا الصلحية وتتخذ من رئيس واربعة قضاة على الأقل في القضايا الاخرى وفي حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض ، اما اذا كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على أهمية عامة فتتخذ في هيئة عامة من رئيس ولثمانية قضاة .

ب- اذا لم يشترك رئيس المحكمة في هيئتها المنعقدة فیرأسها القاضي الاقدم في المحكمة ويدعى احد قضاة المحكمة لاكمال نصاب الهيئة .

ج- تصدر المحكمة قرارها بالاكثورية .

٢- اعتباراً من العمل باحكام هذا القانون تلغى وظيفة الرئيس الثاني لمحكمة التمييز .

المادة ١٠-

تنظر محكمة التمييز :-

١- بصفتها الجزائية في جميع الاحكام والقرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية .

٢- بصفتها الحقوقية :

أ- في الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية البدائية او التي تكون قيمة الدعوى فيها اكثر من خمسمائة دينار على ان تستمر في النظر في القضايا الحقوقية المميزة اليها قبل صدور هذا القانون وكانت قيمتها خمسمائة دينار او اقل واصدار القرار فيها .

ب- اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على أهمية عامة واذت محكمة الاستئناف بذلك .

ج- اذا رفضت محكمة الاستئناف اعطاء الاذن بحق لطالب الاذن ان يقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد تدقيق هذه الاوراق والاطلاع على قرار الاستئناف صلاحية الاذن او الرفض .

رئيس مجلس الأعيان

أمين عام مجلس الأمة

احمد اللوزي

صالح الزعبي

السيد الامين العام :

ج- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٦٨١) تاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ المتضمن

موافقة مجلس النواب على :

محكمة من الأصل

- ١- مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤ .
٢- مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤ .
مع اجراء التعديلات عليهما ودمجهما كقانون واحد .
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٦٨١

التاريخ : ١٢ / ١٤ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر والمتقدمة بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ الموافقة على مشاريع القوانين التالية :

١. مشروع قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤ .
٢. مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤ .
وذلك بعد دمجها كقانون واحد مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤ مع اجراء بعض التعديلات في الصياغة .
أبعث لديولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور لعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هذان المشروعان
بحالان ، معالي ابو هشام .
السيد احمد الطراونة : هذه الاتفاقية
لا يستطيع المجلس ان يدخل عليها اي تعديل
ومجلس النواب الموقر قد وافق على هذا وبما انه
يتعلق بناحية مالية والدولة بحاجة الى هذا
القرض ولذلك اقترح ان يأخذ صفة الاستعجال
ويصوت عليه المجلس كما ورد من مجلس
النواب طالما نحن لا ندخل في تفاصيل
الاتفاقية فأرجو أن نصوت .

دولة رئيس المجلس : يا سيدي اذا أمرت
نحن ما زلنا في (ج) ، في عندنا مشروع
قانونين .
السيد احمد الطراونة : (ج) للجنة
القانونية .

دولة رئيس المجلس : بحالان هذان
المشروعان الى اللجنة القانونية هل يوافق المجلس
الكريم على ذلك ؟

السيد جودت السبول : شكراً سيدي
الرئيس ، يبدو أن معالي الزميل المحترم مقرر
اللجنة القانونية يقصد مشروع قانون آخر وهو
اتفاقية القرض .

الذي نحن بصدد مشروع قانون
مختلف يقتضي الأمر أن يحال على اللجنة
القانونية وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام ،
ماذا تريد ؟

السيد احمد الطراونة : انا قدمت
اقتراح ، اقتراحي ما هو قرار الولاية للمجلس

وانا أخضع لقرار المجلس بكل ممنونية انما قدمت
اقتراح لأنه بالنسبة الى (د) وليس بالنسبة الى
(ج) (ج) يحال الى اللجنة القانونية انا
معك ، انما انا حكيت عن (د) لكن اعتبر اني
انا جيت (د) قبل (ج) .

دولة رئيس المجلس : يا سيدي اذا أمرت
نحن ما زلنا في (ج) ، في عندنا مشروع
قانونين .
السيد احمد الطراونة : (ج) للجنة
القانونية .

دولة رئيس المجلس : يا سيدي اذا أمرت
نحن ما زلنا في (ج) ، في عندنا مشروع
قانونين .
السيد احمد الطراونة : (ج) للجنة
القانونية .

هكذا من الأصل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون الأمن العام
كما أقره مجلس النواب

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
ب- مع مراعاة احكام المادة (٢٤) من هذا القانون لا يجوز ترفيع الضباط من الرتب المذكورة فيما يلي الى الراتب الاعلى منها قبل مضي المدة الزمنية التالية لكل منهم على الاقل :

ملازم (٣) ثلاث سنوات

ملازم اول (٣) ثلاث سنوات

نقيب فما فوق (٤) اربع سنوات

المادة ٣-

يلغى نص المادة (٤٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤٧-

أ- يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته راتب شهرين مع العلاوات ولمرة واحدة فقط وذلك بالإضافة الى ما هو منصوص عليه في المادة (٤٦) من هذا القانون .

ب- يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بالاحالة على التقاعد او الوفاء اثناء وجوده في الخدمة مكافأة تعادل رواتب ستة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير وذلك بالإضافة الى ما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وتلدفع هذه المكافأة لمرة واحدة مهما تعددت حالات

استخدامه واحالته على التقاعد .

المادة ٤-

يلغى نص الفقرة (٨) من المادة (٧٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ- الاحالة على التقاعد :

تجرى احالة الضابط على التقاعد على اساس الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة ولي اذنى مربوطها على الاسس التالية وهي :

أ- رتبنا ملازم وملازم أول اذا امضى في رتبته مدة ثلاث سنوات .

ب- من رتبة نقيب فما فوق اذا امضى في رتبته مدة اربع سنوات .

المادة ٥-

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ- يتولى النيابة العامة للقوة مدير ادارة الشؤون القانونية (بصفته مستشاراً عدلياً) وساعده وللدعوى العامون وهيئات التحقيق فيها .

طاهر المصري

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

امين عام مجلس الامة

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون الأمن العام

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكونا منه الاصل

المادة ٢-

يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
ب- مع مراعاة احكام المادة (٢٤) من هذا القانون لا يجوز ترفيع الضباط من الرتب المذكورة فيما يلي الى الرتب الاعلى منها قبل مضي المدة الزمنية التالية على الاقل :-

ملازم	(٣) ثلاث سنوات
ملازم اول	(٣) ثلاث سنوات
نقيب فما فوق	(٤) اربع سنوات

المادة ٣-

يلغى نص الفقرة (٨) من المادة (٧٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
٨- الاحالة على التقاعد وتجري احالة الضباط على التقاعد على اساس الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة وفي ادنى مربوطها على الاسس التالية :-
أ- رتبنا ملازم وملازم اول اذا امضى في رتبته مدة ثلاث سنوات .
ب- من رتبة نقيب فما فوق اذا امضى في رتبته مدة اربع سنوات .

المادة ٤-

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ- يتولى النيابة العامة للقوة مدير ادارة الشؤون القانونية (بصفته مستشاراً عدلياً) ومساعدوه والمدعون العامون وهيئات التحقيق فيها .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون الامن العام

نص القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ على انه (اذا احيل الضابط على التقاعد وقد انتهى الحد الأدنى للمدة المقررة للترفيع ولم يرفع فيحسب راتبه التقاعدي على اساس ادنى مربوط الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة) .

ونص قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ في المادة (٢٨) منه على مدد بتفضيها الضابط في رتبته ليتسنى ترفيعه الى الرتبة الاعلى منها مباشرة .
كما نص في المادة (٧٢) منه على مدد عند احالة الضابط على التقاعد يترتب على الضابط ان يكون قد قضاها في الخدمة ليحسب راتبه التقاعدي على اساس الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة في ادنى مربوطها .

وانسجماً مع التعديل الذي جرى اخيراً على قانون التقاعد العسكري ولتوحيد الاحكام المتعلقة بالموضوع ذاته لتطبق على الضباط في القوات المسلحة وعلى الضباط في الامن العام فقد جرى تعديل الفقرة (ب) من المادة (٢٨) والفقرة (٨) من المادة (٧٢) من قانون الامن العام لهذه الغاية .
واما الفقرة (أ) من المادة (٨٠) فقد عدلت باعتبار مساعدتي مدير ادارة الشؤون القانونية بمن يتولون مهام النيابة العامة في مديريةية الامن العام .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون الأمن العام

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يلغى نص المادة (٤٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤٧-

أ- يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته راتب شهرين مع العلاوات ولمرة واحدة فقط وذلك بالاضافة الى ما هو منصوب عليه في المادة (٤٦) من هذا القانون .

مكرر اصل

ب- يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بالاحالة على التقاعد او الوفاة اثناء وجوده في الخدمة مكافأة تعادل رواتب ستة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير وذلك بالاضافة الى ما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وتدفع هذه المكافأة لمرة واحدة مهما تمددت حالات استخدامه واحالته على التقاعد .

الأسباب الموجبة

١- استجابة للرغبة الملكية السامية بضرورة تحسين اوضاع منتسبي القوات المسلحة الاردنية والأمن العام ومن ذلك مكافأتهم عند احالتهم على التقاعد ليتمكنوا من ترتيب امورهم في مواجهة تكاليف الحياة الجديدة ، فقد تضمن المشروع منح الضابط الذي تنتهي خدمته المقبولة للتقاعد وفق احكام القانون وعند انفكاكه عن العمل مكافأة تعادل راتب ستة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير ولمرة واحدة .

٢- هذا التعديل يتفق مع مشروع التعديل الجديد للمادة ٩١ / ب من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية مما يحقق التماثل بين ضباط الجهازين .

السيد الأمين العام :

د- ثلاثة كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٦٨٢) تاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ تتضمن موافقة مجلس النواب على :

- مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٤ (بقيمة ٨٣ مليون فرنك فرنسي) .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٦٨٢

التاريخ : ١٢ / ٥ / ١٩٩٤م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ ، من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر الموافقة على مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٤ .

أهت لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

واقبلوا فائق الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

مكنا منه الاصل

دولة رئيس المجلس : الآن تأتي إلى مشروع التصديق على البروتوكول معالي ابو هشام عم يقترح اقتراح هذا المشروع من حقه ان يحال الى اللجنة المالية وابو هشام عم يقترح الموافقة عليه رأساً ، هل هناك من يثني ؟ معالي ابو الوليد .

السيد جودت السبول : في الواقع يا سيدي أن هذا المشروع ليس على درجة من الفنية التي تقتضي دراسة من قبل اللجنة المالية الموقرة ، أدرك أن الآلية المعتمدة إحالة كل مشروع قانون على اللجنة لكن هذا المشروع هو مشروع واضح انا اثني على اقتراح معالي السيد احمد الطراونة ، واتمنى على دولتكم والمجلس الكريم أن يطرح للتصويت عليه في المجلس وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : لحظة يا سيدي ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونة : المادة (١٤) جاءت بشكل عام و يحيل المجلس مشاريع القوانين التي ترد من مجلس النواب على اللجنة المختصة ، هذه القاعدة العامة . ولكن جاءت المادة (٤٧) في آخر المادة (٤٧) جاء استثناء لهذه القاعدة العامة (... إلا اذا قرر المجلس اعتبار الموضوع من المواد المستعجلة فيبحث فيه عندئذ فوراً) .

اذن هنالك صلاحية للمجلس اذا رأى

المجلس والاسباب التي شرحتها انه ناحية تتعلق بناحية مالية ولا تملك حق تعديل أي شيء فيها فتطبق عليها احكام البند الاخير من المادة (٤٧) من النظام الداخلي التي جاءت استثناء من المادة (١٤) والتشريع اذا ورد مادة بعد مادة فكأنها تعدلها ، فهنا أعطى صلاحية للمجلس أن ينظر فوراً في الموضوع .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي ابو هشام ، الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس اؤيد اقتراح معالي ابو هشام والذي ثني عليه معالي الاخ جودت السبول وارجو التصويت عليه .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو عماد .

دولة السيد مضر بدوان : في الواقع انا اثني على اقتراح ابو هشام بس مش لنفس الاسباب التي شرحها بعدين ، لأنه يحق للمجلس أن يعدل ، يرفضه اقبل تعديل رفضه .

فلذلك نحن ثني على قول ابو هشام بس مش لنفس الاغراض والاسباب ، هذا ما جاءنا بصفة مستعجلة بس لأنه روتيني تقريباً ومندروس من مجلس النواب اثني على اقتراح معالي العضو احمد الطراونة ، وصار متكلم ثلاث مرات بما انه قاعد في مقعده هون مقعدش هناك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نقطة نظام معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : نقطة نظام سيدي الرئيس على لا ادري ما هو السند القانوني الذي يستند اليه دولة الرئيس عندما يطلب ثنية على أي اقتراح من اي زميل من الزملاء ، ليس في النظام الداخلي ما يوجب الثنية على اي اقتراح المادة (٥١) صريحة تقول : أي اقتراح اما ان يحيله المجلس الى اللجنة واما ان ينظر فيه المجلس فوراً يحيله اما ان يرفضه او يقترحه .

الحقيقة لانه صدر عن مقام الرئاسة اكثر من مرة انه لا يوجد من يثني ليس هنالك الزام بالثنية في النظام الداخلي ، لكل عضو ان يقترح ما يشاء وللمجلس ان يرفض هذا الاقتراح او يقبله .

سيدي الرئيس بالنسبة لهذا الموضوع بالذات صحيح أن المجلس ليس له الحق في تعديل القانون لكن المجلس له الحق عندما ينظر في القانون ان ييدي ملاحظاته للحكومة فيما يتعلق في مواد المعاهدة نفسها او الاتفاق وليس القانون والمادة صريحة تقول : مع توصية نظر الحكومة الى ما يوجد في مشروع المعاهدة او الاتفاق من نقص .

اذاً يعني ليس معناها انها شغلة يديهي من اليديهيات انه القانون ينظر به ولا ننظر

بمحتويات الاتفاق او المعاهدة التي تقرر بذلك القانون .

نستطيع كمجلس ونستطيع أن نوجه نظر الحكومة انه مع إقرارنا للقانون او مع رفضنا له فيه هذه المواد وهذه أيضاً نقطة نظام وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي ابو محمد ، الاستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : اشكر مضر باشا الذي وافق على اقتراحي انا لم اقل التصديق على القانون انا قلت النظر في القانون ، النظر في القانون قد يحتمل الرفض أو يحتمل القبول ، ولذلك استعجل علي مضر باشا انا لم اقل التصديق بل قلت النظر في القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذاً الآن اماننا من معالي ابو هشام وثني على ذلك اكثر من مرة يقترح النظر في القانون قانون مشروع تصديق البروتوكول اتفاقية .

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ، النظر في مشروع القانون ؟

شكراً لكم ، اذاً معادة مقرر اللجنة المالية بتفضل هنا .

السيد احمد الطراونة : يا سيدي النظام الداخلي يجيب اللجنة عندما المجلس يحيل

تكملة من الاصل

القانون عليها ، المجلس لم يحيل القانون حتى
يطلع بالقانون للجنة .

دولة رئيس المجلس : بس يدي واحد
يكون موجود يساعدني ويساعدك معالي ابو
الوليد .

السيد جودت السيول : سيدي الرئيس
اقتراح ان نعفي سعادة الزميل المقرر من تلاوة
مشروع قانون اتفاقية القرار .

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء
الاستاذ المقرر ؟ شكراً لكم .

الآن مشروع تصديق البروتوكول
معروض على المجلس الكريم للمصادقة ، من
له عليه رأي فليتنفضل ، الاستاذ عامر
خماش .

السيد عامر خماش : اقترح المرافقة على
المشروع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ
صيتان محجهم .

السيد صيتان محجهم : اثني على اقتراح
الزميل .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل يوافق
المجلس الكريم على المصادقة على هذا
المشروع ؟

شكراً لكم جميعاً .

وهذا هو نص مشروع القانون رقم ()
لسنة ١٩٩٤ ، قانون التصديق على
البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الأعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٧٠٨

التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٥ / ٥ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء الالغيم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٢ / ٩ / ١٨ / ٢٣٣٥ تاريخ ١٩٩٤ / ٣ / ٦ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى
المنعقدة بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٩٤ ، الموافقة على (مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٤) بالصيغة التي ورد فيها
من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه بجلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة
العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١١ / ٥٤ / ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة .

أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور راجياً التفضل بإتمام المراسيم الدستورية عليه .

واقبلوا احترامي .

رئيس مجلس الأعيان

احمد اللوزي

هكذا منه الأصل

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون التصديق على البروتوكول المالي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

يعتبر البروتوكول المالي الملحق بهذا القانون والمعقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية صحيحاً وناظلاً بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه .

المادة (٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أمين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس الأعيان

صالح الزعبي

احمد اللوزي

بروتوكول مالي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

هكذا منه لأصل

توطيد لروابط الصداقة والتعاون الفني التي تربط بين البلدين وللدعم الاقتصاد الأردني وتطويره ، فقد اتفقت كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية على إبرام هذا البروتوكول .

المادة (١) - قيمة وغاية قرض الخزينة الفرنسي .

تقدم الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الأردنية قرض من الخزينة الفرنسية لتمويل مشاريع تطرح على أسس تنافسية دولية ، والتي تعد من ضمن الأولويات التنموية للمملكة الأردنية الهاشمية هذا القرض ، الذي لا تتجاوز قيمته الـ (٨٣) مليون فرنك فرنسي (ثلاثة وثمانون مليون فرنك فرنسي) سيستخدم لغايات تمويل شراء السلع والخدمات الفرنسية اللازمة لتمويل توريد وتركيب وحدتي توليد غازيتين في رحاب .

المادة (٢) الشروط التي تحكم قرض الخزينة الفرنسي .

يمنح قرض الخزينة الفرنسية لمدة (٢٠) عاماً من ضمنها فترة سماح مدتها (١٠) سنوات . وبسعر فائدة (١٪) سنوياً . ويسدد القرض على (٢٠) قسطاً متساوياً نصف سنوي ، يستحق القسط الأول منها بعد (١٢٦) شهراً من نهاية ربع السنة التي حصل فيها السحب الأول ، وتدفع الفائدة على اجمالي الرصيد المسحوب ويجري سريانها من تاريخ كل سحب من قرض الخزينة وتسدد على دفعات نصف سنوية .

ان اتفاقنا بين البنك المركزي الأردني كممثل للحكومة الأردنية وبنك الائتمان الوطني الفرنسي كممثل للحكومة الفرنسية سيتم بموجبه تحديد آلية استعمال وتسديد القرض .

المادة (٣) - عملة الحساب والسداد .

يجب أن تتم جميع المعاملات المالية الخاصة بهذا البروتوكول بالفرنك الفرنسي .

المادة (٤) - فترة استغلال قرض الخزينة الفرنسي .

لاستغلال قرض الخزينة الفرنسي الوارد في المادة (١) اعلاه يتطلب أن يتم توقيع العقود قبل ١٩٩٤ / ١٢ / ٣١ كحد نهائي كما أن القرار النهائي للموافقة على كل عقد بموجب شروط هذا البروتوكول يجب أن يتم خلال ثلاثة اشهر بعد ذلك التاريخ كحد نهائي .

لا يسمع بالسحب من قرض الخزينة الفرنسي المقدم بموجب هذا البروتوكول بعد تاريخ ٣١ / ١٠ / ١٩٩٧ ولا يسمح بتأجيل هذا التاريخ الا باتفاق خاص بين الحكومتين وفي حالة الصعوبات الاستثنائية .

المادة (٥) - العقود المغطاه .

ان القرار النهائي حول ما اذا كانت العقود الخاصة بالمشاريع المشار اليها في المادة (١) اعلاه مؤهلة لأن تمويل من ضمن قرض الخزينة الفرنسي وفقاً لشروط هذا البروتوكول سيتم من خلال تبادل الكتب ما بين السلطات الأردنية المختصة والقنصل الاقتصادي والتجاري في السفارة الفرنسية في عمان ممثلاً للجهات الفرنسية الرسمية .

ان يتم اتخاذ اي قرار نهائي ايجائي بشأن العقود المغطاه في حالة حدوث تأخير في مستحقات قروض الخزينة الفرنسية .

المادة (٦) الشحن والتأمين .

يعتبر الشحن والتأمين اللذين سيتم تمويلهما من ضمن هذا البروتوكول كخدمات فرنسية عندهما :-

- يتم الشحن البحري بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن بحري فرنسية او بواسطة الشحن الجوي بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن جوي فرنسية او الشحن البري بوثيقة شحن بري صادرة عن شركة فرنسية ومصدقة من الجهات المعنية الفرنسية لاثبات بأنها خدمة فرنسية .
- يتم التأمين مع شركات تأمين مقبولة في السوق الفرنسي .

المادة (٧) الضرائب .

لا تخضع الاقساط او الفوائد المستحقة على التسهيلات المالية المقدمة بموجب هذا البروتوكول للضرائب الأردنية .

المادة (٨) - تقييم المشاريع .

يمكن للحكومة الفرنسية أن تقوم وعلى نفقتها الخاصة باجراء تقييم نهائي للمشاريع التي سيتم تمويلها من ضمن هذا البروتوكول بهدف تقييم اثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن . ويمكن للحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، اذا ما رغبت المشاركة في هذا التقييم للاستفادة من النتائج ، وتوافق الحكومة للمملكة الأردنية الهاشمية على استقبال البحث التقييمي التي ترسلها الحكومة الفرنسية وتسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات العلاقة بهذه المشاريع .

المادة (٩) - تاريخ النفاذ .

يعتبر هذا البروتوكول ساري المفعول اعتباراً من تاريخ توقيعه . وشهادة على ذلك قام المرمعون

هكذا من الأيد

اذناه المفوضون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب الأصول بتوقيع هذه الاتفاقية ووضع اختتامهم عليها .

وقع في باريس ، في اليوم الثالث عشر من شهر كانون ثاني عام ١٩٩٤ على اربع نسخ اصلية اثنتين باللغة الانجليزية واثنين باللغة الفرنسية ويعتبر النصان معتمدان بنفس المقدار .

وقع
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
السيد الأمين العام :

٤- قرارات اللجان :

- قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ بشأن :
(مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر تفضل .

الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الأعيان برئاسة مقرر اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر وبحضور اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :

في الاجتماع الأول تاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٩٤ حضر كل من :

عز الدين المفتي

سالم مساعدا

الدكتور رجائي المعشر

محمد عودة القرعان



حماد المعاينة

كما حضر هذا الاجتماع اصحاب المعالي الاعيان السادة :

احمد الطراونة ، عبدالله صلاح ، جودت السبول .

ومن الحكومة :-

معالي وزير المالية السيد سامي قموه ، ومعالي الدكتور خالد الزعبي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

وفي الاجتماع الثاني ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ حضر كل من :-

عز الدين المفتي

سالم مساعدا

الدكتور رجائي المعشر

طاهر حكمت

محمد عودة القرعان

حماد المعاينة

كما حضر هذا الاجتماع اصحاب المعالي والسعادة الاعيان معالي السيد احمد الطراونة ومعالي السيد عبدالله صلاح .

ومن الحكومة معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي .

وذلك للنظر في مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ احال اليها من مجلس الاعيان لمراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه وبعد المناقشة والمداولة في مشروع القانون واسبابه المرجية وما اجراه عليه مجلس النواب من تعديلات ، فقد قررت الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .

وتوصي اللجنة مجلسكم الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

اللجنة المالية

امين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

هكذا حذره لأحد

[Handwritten signature]

قرار اللجنة الثانية	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في التشريع
مراقبة كما وردت في التشريع . اللائحة (٣)	اللائحة (٤) : إعادة صياغة مراحل تطبيق القانون وعلى النحو التالي : المرحلة الأولى : وصول بهذه المرحلة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وبكلفت فيها للسلع الصالح والسجود ووردت لفئة بلغة الضريبة أو تخصيصها وتوزيعها للدائرة .	<p>اللائحة (٣)</p> <p>يتم تعييناً عملاً باللائحة بوسائل الأبحاث المختلفة إلى وضع جديد وذلك بغية تشكيلها ، أو مكرتها ، أو تعديلها ، أو إلغاؤها .</p> <p>ويتم تعييناً لفئة المنتجات الكيماوية ، أو منتجاتها ، أو القس ، أو التكميل ، أو التجميع كلياً أو جزئياً لفئة جودت بمنتجات في اليوم ، أو التكميل سواء أكانت بصل أو كل هذه للسلع مرفقة خاماً أو نصف مصنعة أو مصنعة بما في ذلك المنتجات المجمعة والفئة والفئة التابعة للهدف أصلاً .</p> <p>ويبقى من ذلك :</p> <p>١- منتجات قيمة المنتجات الزراعية بها .</p> <p>٢- منتجات القيمة التي يتم بها محلات البيع بالجملة عند البيع للسكان مباشرة .</p> <p>٣- إحصائيات ركوب الآلات والمنتجات لأغراض الصيد والصيد .</p> <p>مراحل تطبيق الضريبة</p> <p>اللائحة (٤)</p> <p>ينطبق هذا القانون على مرحلتين :-</p> <p>المرحلة الأولى : وصول بهذه المرحلة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وبكلفت فيها للسلع الصالح ، والسجود ووردت لفئة بلغة الضريبة وتوزيعها للدائرة .</p>

قرار اللجنة الثانية	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في التشريع
مراقبة كما وردت من مجلس النواب	المرحلة الثانية : أ- يكلف السلع الصالح والسجود ، ووردت لفئة ، والتي الهمة ، والتي الترتيب (الضريبة) بلغة الضريبة أو تخصيصها وتوزيعها للدائرة . ب- يتم تطبيق المرحلة الثانية باتخاذ لاحق بعد العمل بهذا القانون . ج- سياتى على الأقل من تاريخ تطبيق المرحلة الأولى . اللائحة (٥) : الفقرة (١) إعادة صياغتها على النحو التالي : ١- تخضع الضريبة السلع المنتجة محلياً والسجود باستثناء ما أعني منها بعض خاص أو الواردة في جدول الاعفاءات رقم (١) الملحق بهذا القانون . ٢- الفترة (ب) إعادة صياغتها على النحو التالي : ب- تخضع الضريبة المنتجات المحلية والسجود للصناعات عليها في الجبل رقم (٤) الملحق بهذا القانون . ج- مراقبة كما وردت في التشريع .	<p>المرحلة الثانية : أ- يكلف فيها السلع الصالح ، والسجود ، ووردت لفئة ، أو موزعها والتي الهمة ، والتي الترتيب (الضريبة) ، يحصل الضريبة وتوزيعها للدائرة . ب- يتم تطبيق المرحلة الثانية باتخاذ ثلاث سنوات على تطبيق المرحلة الأولى . الأيام الثاني فرض الضريبة واستحقاقها</p> <p>اللائحة (٥)</p> <p>أ- تخضع الضريبة السلع المنتجة محلياً والسجود باستثناء ما أعني منها بعض خاص . ب- تخضع الضريبة المنتجات المصنوعة عليها في الجبل الورد في اللائحة الصادرة بتفويض هذا القانون .</p> <p>ج- إحصائيات هذا القانون يتم جدول الضريبة المبركة وتوزيعها مرفقاً في تحديد سمي</p>

مكوناً منة الأصل

قوار اللجنة التالية	قوار مجلس النواب	لائحة كما وردت في الشروع
مراقبة كما وردت من مجلس النواب	لائحة (٦) إعادة صياغة الفقرة (أ) على النحو التالي : ١- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه اللاحة : ١- تقترح ضريبة عامة بنسبة (٧/٨) من قيمة السلع الخالية والمستوردة وقيمة الخدمات الخاضعة للضريبة . ٢- وثاقيات تطبق أحكام هذا القانون يكون فرض الضريبة بنسبة (صفر) على السلع على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقاً للشروط التي يحددها القوانين الصائية . ب- يُلغى بهذا القانون جدول تصريجات من القانون ولا يجوز تعديلها إلا بقرار لاحق وهي كما يلي . ١- جدول بالسلع الخاضعة من الضريبة جدول رقم (١) ٢- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة أكثر من النسبة العامة بعد أعلى لا يجاوز (٢٠ ٪) جدول رقم (٢) ٣- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة متفاوتة حسب النوع أو الحجم والوزن أو الوضعية جدول رقم (٣) ٤- جدول بالخدمات الخاضعة للضريبة جدول رقم (٤) لائحة (٧) مراقبة كما وردت في الشروع .	لائحة (٦) ١- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه اللاحة :- ١- تقترح ضريبة عامة بنسبة (١٠ ٪) من قيمة السلع الخالية والمستوردة والخدمات الخاضعة للضريبة . ٢- وثاقيات تطبق أحكام هذا القانون يكون فرض الضريبة بنسبة (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقاً للشروط التي تحددها القوانين الصائية . ب- يُلغى جدول الأرزاء بموجب الفقرة مصدر يقتضي هذا القانون بناء على تسميته مشترك من الزائد والزائد الغرض الجدول التالية :- ١- جدول بالسلع الخاضعة من الضريبة . ٢- جدولاً بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة أكثر من النسبة العامة بعد أعلى لا يجاوز (٢٠ ٪) ٣- جدولاً بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة متفاوتة حسب النوع أو الحجم أو الوضعية . وله تعديل هذه الجدول بالضريبة ذاتها . لائحة (٧) على الرغم من أن ورد في هذا القانون مجلس الأرزاء بناء على تسميته الزائد الغرض أي من السلع الخاضعة لمبدأ من الضريبة بصورة كلية أو جزئية .

قوار اللجنة التالية	قوار مجلس النواب	لائحة كما وردت في الشروع
مراقبة كما وردت من مجلس النواب	لائحة (٨) مراقبة كما وردت في الشروع . لائحة (٩) ١- مراقبة كما وردت في الشروع .	لائحة (٨) ١- تمسح الضريبة بحق رافعة مع السلعة أو أداء الخدمة وفقاً لأحكام هذا القانون . كما تُلغى الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة التخليص عليها حسب نسبة الضريبة أو بها في تاريخ تسجيل البضائع المستوردة وتُغسل قبل الإخراج من السلع وفقاً للأجراءات المقررة ، وتطبق بشأنها القواعد التجارية عليها في قانون الجمارك مالم يرد عليه نص خاص في هذا القانون . ب- يُلغى وثاقيات هذا القانون تعطل ملكية السلعة أو أدائها للخدمة من التاريخ ولا تكون مسجلة في التفتيش ويعد به حكم القانون لضمان السلعة والاستفادة من الخدمة من قبل المكلف لأغراض الخاضعة أو التصريف فيها أي من الضمرات القانونية . ج- تحقق وثيقة السلع أو أدائها للخدمة باسحق وثاقيات أهلية لها استحقاق . ١- استحقاق بضرورة ضريبة . ٢- تسليم السلعة أو قيمة الخدمة . ٣- أداء ثمن السلعة أو مقابل للخدمة مالم كان كله أو بعضه ، أو دفعه نصف الحساب أو قيمة حساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقاً لشروط البيع المخصصة .

مجلس الأعيان

[Handwritten signature]

قرار اللجنة الثانية	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في التشريع
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	لائحة (١٠) - أ. مواصفة كما وردت في التشريع . ب. مواصفة كما وردت في التشريع . لائحة (١١) - أ. المواصفة (التشريعية) بعد كلمة "تلك" الواردة في السطر الثاني تصبح "المادة" : (المجلس التشريعي وقت ...) . ب. مواصفة كما وردت في التشريع . لائحة (١١) - أ. المواصفة (التشريعية) بعد كلمة "تلك" الواردة في السطر الثاني تصبح "المادة" : (المجلس التشريعي وقت ...) . ب. مواصفة كما وردت في التشريع .	لائحة (١٠) - أ. لا تخضع للبرقية مالم :- ١- السلع والخدمات التي تم تصديرها للتصدير من المناطق الحرة طبقاً للشروط والاشتراطات التي تحددها القوانين الوطنية . ٢- السلع والخدمات التي تصدرها المصانع القائمة في المناطق الحرة وذلك للمرة ، والأشواق للمرة في خارج المملكة . ولا تخضع للبرقية على ما تستورد تلك السلع من سلع وخدمات لا تدرج بوزارة التجارة والصناعة . ٣- السلع المارة (بالمرور) بقرارات عم للملكة . ب- يخضع للبرقية مالم :- ١- ما يستورد من سلع أو خدمات قائمة للبرقية وتخصي هذا القانون من المناطق وذلك والأشواق المارة إلى السوق المحلي . ٢- الخدمات وأصلح الخدمة في مناطق المناطق وذلك للمرة حد ومنها الأشواق أو الاستعمال المحلي . لائحة (١١) - أ. المواصفة (التشريعية) بعد كلمة "تلك" الواردة في السطر الثاني تصبح "المادة" : (المجلس التشريعي وقت ...) . ب. مواصفة كما وردت في التشريع .

في حالة الفرق من عارضة نشاط جليلي سلطة عاصمة للبرقية أو تصفية تصديق البرقية على تلك السلع التي آلت إلى المجلس وقت التصرف بها إلا إذا كان المجلس مسجل أو تم تسجيله وفقاً لأحكام هذا القانون .

قرار اللجنة الثانية	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في التشريع
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	لائحة (١٢) - مواصفة كما وردت في التشريع . لائحة (١٣) - ١. الفقرة - أ - : تخلى كلمة "مالي" واستبدالها بكلمة (مالي) وتغير (على تاريخ) بمادة : (التاريخ) . ٢. الفقرة - ب - : إضافة المادة التالية إلى نهاية الفقرة (أ) إذا كان الاختيار للاستعمال الشخصي) .	لائحة (١٢) - أ. تخضع للبرقية السلع والخدمات التي تضر مهربة أو مخالفة لأحكام هذا القانون حسب ذات البرقية المنقولة في تاريخ وقوع التهرب أو المخالفة إذا امتد تعهد هذا التاريخ فخصت الفئات البرقية القائمة وقت صيد البرقية أو المخالفة . أ. باب الثالث المسجل لائحة (١٣) - أ. على كل منتج مالي بلغ أو جاوز قيمة معينة يتبعه من السلع السائجة والمفادمة البرقية ، وإضافة منها خلال السنة المالية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون حد التسجيل وكذلك على مورد الخدمة القائمة للبرقية وفقاً لأحكام هذا القانون إذا بلغ أو جاوز التحويل الذي حصل عليه نظر الخدمات التي قدمها في خلال تلك السنة هذا بعد أن يقدم إلى الإدارة بطلب تسجيل اسمه ويوافق على الشروط المحددة لهذا الأمر وذلك خلال السنة التي يحددها الوزير في كل من مرخصي تطبيق هذا القانون مع ضرورة الإعلان من مدة التسجيل في الصحف البرقية المحلية . ب- على كل شخص طبيعي أو معنوي أصبح ممتلكاً وفقاً لكل مرحلة من مرخصي تطبيق هذا القانون بطلب قيمة معينة أو مقابل خدماته حد التسجيل أو جازوه في أية سنة مالية أو جزء منها بعد العمل بهذا القانون أن يقدم إلى الإدارة بطلب لتدوير إليه وذلك خلال السنة التي يحددها الوزير وتشرى على أحكام هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالي للشهر الذي بادت بهاته أو مقابل الخدمات التي قدمها حد التسجيل أو جازوه . كما يتم تقديم طلب التسجيل كل مسدود مهما بلغ حجم مسدوده .

هكذا منه الأصح

[Handwritten signature]

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت في النسخ
٢- القوة - ه - : إعانة حيازة (والمند والمعدات) بعد كلمة والقرارد الزودة في القوة تصبح الحيازة كما يلي : (والقرارد والمند والمعدات والقراردات ...)	٢- القوة - ه - : إعانة حيازة (والمند والمعدات) بعد كلمة والقرارد الزودة في القوة تصبح الحيازة كما يلي : (والقرارد والمند والمعدات والقراردات ...)	٢- القوة - ه - : إعانة حيازة (والمند والمعدات) بعد كلمة والقرارد الزودة في القوة تصبح الحيازة كما يلي : (والقرارد والمند والمعدات والقراردات ...)
١- القوة (أ) : مادة الف جذر (تصبح القوة كما يلي : أ. بين حد التسجيل بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون على أن لا يتجاوز مائة ألف جذر . ٢. القوة (ب) : مادة الف جذر . ٣. القوة (ج) : إعادة صياغتها على النحو التالي : ج. يعني من القوة الشخص الذي تبلغ قيمته أو تفرغ خدمته حد السجل ولم يسجل طوعاً .	١- القوة (أ) : مادة الف جذر (تصبح القوة كما يلي : أ. بين حد التسجيل بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون على أن لا يتجاوز مائة ألف جذر . ٢. القوة (ب) : مادة الف جذر . ٣. القوة (ج) : إعادة صياغتها على النحو التالي : ج. يعني من القوة الشخص الذي تبلغ قيمته أو تفرغ خدمته حد السجل ولم يسجل طوعاً .	١- القوة (أ) : مادة الف جذر (تصبح القوة كما يلي : أ. بين حد التسجيل بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون ويجوز تسجل هذا المند بالطريقة التالية . ب. يحدد الشخص الذي لم يبلغ حد التسجيل أن يقدم إلى الدائرة وتسجل اسمه بمقتضى لائحة الدوائر والارتفاع التي تحددها القوانين التنفيذية ويصدر في حالة التسجيل من اللائقين للمعروفين باسمهم هذا القانون . ج. تكون حرية عامة على من هم دون حد التسجيل ولا يرفعون في التسجيل طوعاً ؛ د. نسبة (٥٠ / ١٠٠) من النسبة العامة ولا يجوز مولاة من الكائنين للسجلين الذين يطلق عليهم أحكام قسم القوية زوداً . هـ. ليس الزيادة أن يعني من القوية الإجمالي الذي لا يبلغ قيمتهم حداً معيناً يعينه مجلس الدائرة بقرار يصدر عنه ويشر بالطريقة الرسمية .

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت في النسخ
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	مواصفة كما وردت في النسخ . لائحة (١٥)	١- تكون القوية الواجب الاقرار بها والتي تحدد أساساً الأرض القوية بالنسبة للسجل أو ما وصى من خدمات عاجية القوية في القيمة الحقيقية التي تكل السر للمنفوع منها مقابل الخدمة أو الخدمة والدائرة أن تحقق من ذلك السر بالطريقة التي راعاها مصلحة ، ولها في سجل ذلك أن تطلب من البيع أن يقدم لها القود وغيرها من الوثائق المتعلقة ببيع السلع أو الخدمة . ب. أما بالنسبة للسلع المعروفة فتقرر تسجلها في مرحلة الشخص عليها من قبل الدائرة بالقيمة المحددة أساساً لتحديد الرسوم المقررة وغيرها من الرسوم والضرائب الأخرى المرتبطة على السلع على سحها من المركز للمركبي ، معاً لها تلك الرسوم والضرائب . ج. تطبق أحكام هذه اللائحة على السلع المعروفة أو المضافة ، والبيع والعمليات المحلية التي تم التهرب من دفع القوية بها أو إضافة لإحكام هذا القانون . د. مع ملاحظة أحكام القوة (ب) من هذه اللائحة : ١- على كل سجل لا يعني لعدم أن يقدم للدائرة كل جهتين إقراراً بقيمة وتقسيمها والقوية للشخص عليه وذلك على التوزيع للدائرة لئلا يفرس خلال الفصلين بوسا الخاصة لاختفاء جهتي الطبيعة ، والمندرك من جهته عليه هذه اللائحة مدة ثلاثين يوماً أخرى حسب الإضافة وتسمى أحكام هذه القوة فيما يخص تقديم الأقرار على أي مدة مضافة لا يحق فيها للسجل أي عقوبات .

هكذا منه لأصل

[Handwritten signature]

تاريخ الجلسة	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في المرسوم
ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.	ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.	ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.
ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.	ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.	ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.

تاريخ الجلسة	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في المرسوم
ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.	ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.	ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.
ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.	ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.	ب- موافقة كما وردت في المرسوم. ج- موافقة كما وردت في المرسوم.

مجلس الأعيان

[Handwritten signature]

قار اللجنة الثانية	قار مجلس النواب	لائحة كما وردت في التشريع
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	<p>ب + ج : مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>لائحة (٢٣)</p> <p>مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>أ- مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>ب- مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>القوة - ج - مطلب عبارة (خروج الملكة) الواردة في السطر الثاني منها .</p> <p>د- مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>هـ- مواصفة كما وردت في التشريع .</p>	<p>ب- يعنى من الحرية ما يفرز المنظمات القومية والمنظمات الاقليمية القائمة في الملكة ورعايتها الايجاب الذين يخضعون بالسيادة البرلمانية .</p> <p>ج- يحدد حجم الامتيازات الممنوحة عليها في التعيين (أ ، ب) من هذه اللاحة وانها يفرز من الزيد بالاعتقاد مع زائد المخرجة .</p> <p>لائحة (٢٣)</p> <p>يعنى من الحرية في الميزور والتشريع والارواح التي تعتمدها الضوابط التنفيذية ملهى :-</p> <p>أ- الميات التي تساهل في افراس العمل بالخيريات حرية لا تكون كبريا في حدود صلايات العمل وفق الاموال القدية للخدمة .</p> <p>ب- الاخذ الشخصية المخرجة من اية مدة تجزية كالمجانين والمجانين والمجانين والرابية والسلمى .</p> <p>ج- المارد التي رد من خارج الملكة كيدل تالف او تفس من لرسالات سبق ترتيبها او رضى قويا رخصت الحرية عليها كالة خارج الملكة في حينها بشرط ان تحقق دولة الممارك من بعضها هذا .</p> <p>د- الامنة الشخصية الخاصة بالمسوقين القادمين من الخارج ، كما يعنى الاثت للعمل بالسيادة او بالشروط الممنوحة عليها في قانون الممارك للسور به للتاديين الاقامة المائمة في الملكة .</p> <p>هـ- الانشاء التي دفعت الحرية عليها وشملت المخرجات ثم لميد لغيرها بانها خلال اللاحة المخرجة في قانون الممارك ، بشرط ان تحقق دولة الممارك من ذلك .</p>

قار اللجنة الثانية	قار مجلس النواب	لائحة كما وردت في التشريع
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	<p>لائحة (٢٤)</p> <p>مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>لائحة (٢٥)</p> <p>مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>لائحة (٢٦)</p> <p>مواصفة كما وردت في التشريع .</p>	<p>لائحة (٢٤)</p> <p>على الرغم ما ورد في القوانين الاخرى من امتيازات ضمنية لا تسرى الامتيازات على هذه الحرية الا ما نص عليه في هذا القانون .</p> <p>لائحة (٢٥)</p> <p>ج- مزاياة احكام القوة (ب) من هذه اللاحة اذا تم التصرف في أي من السلع الممنوعة من الحرية او استعملت في غير الغاية التي اقيمت من اجلها خلال المجلس ميزرات القارة الامانة تعتمد الحرية المخرجة المخرجة على هذه السلة وقها تقسمها وفق الحرية السارية وتاريخ التصرف .</p> <p>ب- اما السجلات فتخضع للحرية المخرجة عند رخصتها في الاسواق المحلي ودفع الرسوم المبركة عليها بغض النظر عن هذه .</p> <p>الارب الظاهر</p> <p>تصديق الحرية</p> <p>لائحة (٢٦)</p> <p>على السجل هذه حرية الحرية مدياً للدولة وفق قراره او القرار للمل وقها لاحكام هذا القانون وذلك معضى لبيان وفي ذات المرد المصروف على في اللاحة (١٦) من هذا القانون وذلك طبقاً للتقديم والارجاءات التي تعتمد الضوابط التنفيذية .</p>

هذا لا يمكن

قوائم اللجنة الثالثة	قوائم مجلس النواب	لائحة كما وردت في المشروع
	<p>مواصفة كما وردت من مجلس النواب</p>	
	<p>لائحة - ٧٨ -</p> <p>أ + ب مواصفة كما وردت في المشروع .</p> <p>الفقرة - ١ - : الاستعانة من كلمة (يطلع)</p> <p>الفقرة - ٢ - : الاستعانة من كلمة (يطلع)</p> <p>الزوجة فيها بكلمة (يتطلع) وإزالة كلمة (ورسالتها) بعد الأناج</p> <p>والضريح)</p> <p>ب - مواصفة كما وردت في المشروع .</p>	<p>الباب التاسع</p> <p>الرقعة</p> <p>لائحة (٧٨)</p> <p>بغير التلويح وتظهر التلويح خلتاً من قوله أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال</p> <p>الحماية قدامية وذلك في حدود اختصاصهم .</p> <p>على السلطات الرسمية المختصة أن تقدم لأعضاء اللجان المساعدة اللازمة لحكهم</p> <p>من القيام بأعمالهم .</p> <p>اللائحة (٧٩)</p> <p>ترتب على كل من يطلع واجب رسمي لتفقد هذا القانون أن يعرض للسلطات</p> <p>والسلطات والكثيرات وطرق ووسائل الأناج والضريح وفي بيانات أخرى هتلق بهذا</p> <p>القانون أو يتفقد إمكانية ورسالتها في يطلع عليها أنها سرية ومكبنة وأن يعادل بها على</p> <p>هذا الأساس</p> <p>ب - يحق للدولة تبادل المعلومات مع الأزمات والمراكز الحكومية والولايات الرسمية</p> <p>لغايات تطبيق أحكام هذا القانون أو القوانين الأخرى القائمة .</p>

12-11-58

قار اللجنة الثانية	قار مجلس النواب	اللجنة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>اللجنة (٣٠) - فترة (أ + ج) موافقة .</p> <p>١. اخذت عاروا (ولكن حلت على حدة) بعد كدلة للممر الواردة في السطر الرابع وشطب كدلة باستبدال الواردة في نفس السطر .</p> <p>٢. شطب عاروا (على السطر) الواردة في السطر الخامس وأخذت العبارة التالية إلى نهاية الفترة (لمدة اقصاما سنة ظهور وفتح مدة اقصاما ثلاثة أسابيع) لصحح الفترة (ب) كما يلي :</p> <p>ب- إذا أفضى الأمر في حالة من الحالات التي عارض فيها موقف الإدارة مهامه ؛ إجراء التفتيش على سجلات الاتجار وفتح لأحجال رجوع تهريب أو مخالفة لأحكام القانون فلا يجوز القيام بهذه الاجراءات الا بوجود مذكرة تفتيش صادرة من المدير وكن حالة على حدة والموقف في هذه الحالة الضيقة على السجلات والتأكد لمدة اقصاما سنة ظهور وفتح مدة اقصاما ثلاثة أسابيع من تاريخ تقديم الكلف جميع الوثائق المطلوبة .</p> <p>اللجنة (٣١)</p> <p>موافقة كما وردت من مجلس النواب .</p>	<p>اللجنة (٣٠)</p> <p>١- يجوز موقف الإدارة للممر القيام بأعمال الرقابة على أماكن الإدارة والاتجار وفتح للسلح وخدمات الجامعة للممرية ؛ وكذلك الاتجار على السجلات والتأكد الضيقة بها وتفتيها بترتيب على الشوالات في المؤسسات والمناطق المخصصة لتهريب مهنة ؛ كما يجوز له أيضا مبيعات من السلع ثباتات السجل والاستفادة بأهل الخبرة والاختصاص للقيام بأعماله .</p> <p>ب- إذا أفضى الأمر في أي حالة من الحالات التي عارض فيها موقف الإدارة مهامه إجراء التفتيش على سجلات الاتجار وفتح لأحجال رجوع تهريب أو مخالفة لأحكام هذا القانون ؛ فلا يجوز القيام بهذه الاجراءات الا بموجب مذكرة تفتيش صادرة من المدير باستمارة والموقف في هذه الحالة الضيقة على السلع والسجلات والتأكد .</p> <p>ج- لا يجوز تفتيش بورت السكن الا وفقا للاجراءات المفوض عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية وبعد توفّر دلائل كافية .</p> <p>اللجنة (٣١)</p> <p>تكون الرقابة غير مباشرة مخفية أو كدلة والتأكد فرض الرقابة المباشرة اذا رأى ضرورة على أن يحدد جهات معينة شكل الرقابة وتجهزها على السلع والمناطق والمناطق الضيقة حسب الظروف والاحداث التي قد يطرأ .</p>

قار اللجنة الثانية	قار مجلس النواب	اللجنة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>إعادة صياغة العنوان على النحو التالي :</p> <p>الممرات والممرات .</p> <p>المخرج والمخارج .</p> <p>شطب كدلة (المخالفات) .</p> <p>اللجنة (٣٢)</p> <p>أ + ب + ج + د : موافقة كما وردت بالمشروع .</p> <p>و ، ز .</p> <p>أ- موافقة كما وردت في المشروع .</p> <p>ب- موافقة كما وردت في المشروع .</p> <p>ج - الفترة - د - : -</p> <p>تغير رقم (٧٢) لصحح (٧٥) .</p> <p>الفترة - ج - شطب هذه الفترة وبأخذت صياغتها على النحو التالي :</p> <p>ج - عدم كدلة للسجل الفترة بصفة من التفتيش خلال السنة القانونية .</p> <p>أخذت فترتين جديتين للسنة (ط و ي) كما يلي :</p> <p>ط - عدم صلاح للسجل الفترة من خوات التفتيش الكلي أو الجزئي للسجل .</p> <p>ي - عدم إقرار للسجل من السلع وتقدمه التي لسمها أو استناد بها في التفتيش شخصية بصفة أقل من (مدة دجل) .</p>	<p>الباب السادس</p> <p>الممرات والممرات</p> <p>المخالفات ومخارجها</p> <p>اللجنة (٣٢)</p> <p>١- لما عدا الحالات التي تغير من أعمال التفتيش من التفتيش المفوض عليها في هذا القانون يضاف كل من مركب أو من المخالفات التالية لبرامدة لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز خمسمائة دينار وذلك بالإضافة إلى فتح التفتيش للمخزنة .</p> <p>أ- التفتيش لا يزيد على ثلاثين يوماً من تقديم الأوراق المفوض عليه في هذا القانون وفتح التفتيش بجوار السنة المخصصة في .</p> <p>ب- تقدم بيانات غير صحيحة من البيانات من السلع أو المعلومات المفوضة للتفتيش اذا ظهرت فيها زيادة لا تجاوز (٧١٠) مائة وود بالوزن .</p> <p>ج- مخالفة الأحكام المفوض عليها في المادة (١٨) من هذا القانون .</p> <p>د- ظهور نفس أو زيادة في السلع المودعة في المناطق والمناطق المخصصة للرقابة (٧٢) ولكنها لا تجاوز (٧١٠) .</p> <p>هـ- عدم إتمام الإدارة بالتفتيش التي حدثت على البيانات الواردة بطلب السجل خلال المدة المحددة .</p> <p>و- عدم تمكن موظفي الإدارة من القيام بمهامهم أو بعبء اختصاصهم في الرقابة والتفتيش .</p> <p>ز- التفتيش التفتيش للمنتج وتضمن التفتيش السلع المفوضة للتفتيش دون إتمام التفتيش .</p> <p>ح- أي مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون والأحكام والخصائص والخصائص المفوضة بموجب لم يرد عليها نص خاص .</p>

هذه الصفحة لا تكون

[Handwritten signature]

قار اللجنة الثانية	قار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في الشروع
<p>مطلب كلمة (مناقشات) واستبدالها بكلمة (مجمع) .</p> <p>اللائحة (٣٣)</p>	<p>١- النقطة (١) : إعادة صياغة النقطة (١) كما يلي : أ. القاضي في تقديم طلب التسجيل لدى الدائرة لتوريد على (١٥) يوماً من التوقيع اللدة التي يحكمها الزلزم يتضمن أحكام هذا القانون . ب + ج + د موافقة كما وردت في الشروع .</p> <p>اللائحة (٣٤)</p>	<p>للشروع أو بين يديه إنهاء المصادقة في الملاحظات المنصوص عليها في اللائحة (٣٢) مقابل لزم الشريعة في حال استعاضها وتوريد لا تقل عن (٥٠) دولار ولا يجاوز (١٠٠٠) دولار وذلك قبل منح حكم طلي من المحكمة . وقد تقرر على المصادقة بتوريد الدعوى وذلك ليسر بالبراءة والبدء ما يجرب على ذلك من قبل .</p> <p>جرائم التعريب وتحويلها</p> <p>بمقتضى من الشريعة يعاقب عليه بالجنات المنصوص عليها في اللائحة (٣٥) من هذا القانون مالم يـ .</p> <p>١- عدم التسجيل لدى الدائرة خلال مدة لا تزيد على (١٥) يوماً من اتخاذ اللدة التي يحكمها الزلزم يتضمن أحكام هذا القانون .</p> <p>٢- بيع اللدة أو تقديم الخدمة دون الأوزار فيها ولزم الشريعة للتحقق عليها .</p> <p>٣- عدم الشريعة كذا أو جزئاً بصورة مخالفة لأحكام هذا القانون .</p> <p>٤- تقديم مستندات أو وثائق أو سجلات مزورة أو مضللة أو بيانات غير صحيحة للتعريب من دفع الشريعة أو استردادها كذا أو جزئاً .</p>

قار اللجنة الثانية	قار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في الشروع
<p>موافقة كما وردت من مجلس النواب</p>	<p>٥ + و + ز + ح + ك + ل + م + ن موافقة كما وردت بالشروع .</p> <p>٢- النقطة (ط) : إزالة عبارة (جريمة توريد من مائة دينار) إلى آخر النقطة . ٣- النقطة (ي) : إعادة صياغة النقطة كالتالي : ي : انعقاد أكثر من ثلاثين يوماً على انتهاء التوحيد الخدمة لتقديم الأوزار من الشريعة أو لادها .</p>	<p>٥- جواز السلع الهبة أو التي هي في حكم الهبة وفقاً لأحكام قانون الجمارك .</p> <p>٦- تقديم إقرار بالبيات إذا ظهر له قصص يجاوز (٧١٠) من القيمة الحقيقية البضائيات .</p> <p>٧- ظهور قصص أو زيادة في السلع المودعة في المناطق والإسواق المبررة يجاوز (٧١٠) لأسباب غير مبررة .</p> <p>٨- عدم إصدار السجل وتقرير ضريبة من مبيعاته من السلع والبضائيات الخاضعة للشريعة أو إصدار السجل من السلع والبضائيات التي استعملها أو استعادتها في إقرائش ضريبة .</p> <p>٩- انعقاد أكثر من ثلاثين يوماً على انتهاء التوحيد الخدمة للأوزار من الشريعة وإلغائها .</p> <p>١٠- إقام في شخص على استبقاء ضريبة غير صحيحة ولم يوردها للدائرة .</p> <p>١١- جواز السلع الخاضعة للشريعة بقصد الأكل بها مع علمه بأنها مهربة من الشريعة .</p> <p>١٢- وضع أو استعمال علامات أو أصنام مضطربة للتعريب من الشريعة .</p> <p>١٣- التصرف في أي من السلع المصادرة من الشريعة أو استعماله في غير الغرض الذي أقيمت من أجله بصورة مخالفة لأحكام اللائحة (٢٥) من هذا القانون .</p>

مكتبة محمد السادس

[Handwritten signature]

لجنة الأحياء	قرار مجلس النواب	لجنة الأحياء
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	<p>١- طلب جازة (والشرع فيه) الواردة في صلب المادة .</p> <p>٢- الفقرة (أ) : تبديل (تحسين جازاً)</p> <p>لصحة : (ملهى ديار) .</p> <p>ب + ج : مواصفة كما وردت في المشروع .</p>	<p>١- طلب على القريب من القربة أو الشرع فيه تبلي .</p> <p>٢- جازة جازية لا تمل من تحسين جازاً ولا تزيد على ألف جدر للمرة الأولى .</p> <p>٣- في حالة التكرار للمرة الثانية تعاقب القربة الجازية المحكوم بها وإذا تكرار ارتكاب الجرم بعد ثالث جازة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر أو يكفل القربة .</p> <p>٤- غرامة جازية تعاقب مدني للملوك لا تقل من مئة القربة القربة منها ولا تزيد على ثلاثة اشهر .</p> <p>٥- المادة (٣٩)</p>

اللائحة لا تمل من جازة المساعدة في جرائم القريب من القربة وذلك على دستور حكم في القريب مقابل دفع القربة موزعاً القربة وغرامة جازية تعاقب مدني بمثل على القربة .

٦- تدرج على المساعدة موزعاً القربة وذلك على دستور الحكم واللائحة ما تدرج على ذلك من آخر .

لجنة الأحياء	قرار مجلس النواب	لجنة الأحياء
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	<p>١- طلب حرف " في " وأضيفها حرف (من) .</p> <p>٢- مع طلب كلمة (الخلفات) الواردة بالفقرات ١ ، ب .</p>	<p>١- نفس محكمة الجوارك السابقة وأضيف في جميع الجرائم والخلفات للمعروض عليها في هذا القانون والأنظمة وأضيفت الخلفية السابقة بوجه ، ولها حق التوقيف وإجراء التحقيق في هذه الجرائم والخلفات وأضيف في القضايا الجزائية والملاحقات التابعة من تطبيق الحكم على القانون .</p> <p>٢- رفع الدعوى في الجرائم والخلفات للمعروض عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب المدعي .</p> <p>٣- لا تطر محكمة الجوارك السابقة في أي دعوى ضد الدولة فيما يتعلق بالقربة والبرامات إلا إذا قام المدعي كامل اللزوم وقدم حقائق مدنية تعين اللوائح المتعارضة عليها أن تعرض غرامة تعاقب (١٠٠ ٪) مبراً من قيمة اللوائح المتعارضة عليها عند صدور الحكم دون أن لا يفي عن مدعي في دعوى وذلك من الفترة من بداية النزاع وحتى السداد الفهم .</p> <p>٤- يجوز استئناف أحكام محكمة الجوارك السابقة في الدعاوى الجزائية في محكمة الجوارك الاستثنائية بعد تقديم حقائق مدنية تعين اللوائح المتعارضة عليها عند صدور الحكم .</p> <p>٥- تكون الأحكام السابقة من محكمة الاستئناف في الدعاوى الجزائية التالية لتغير : ١- إذا كان اللوائح المتعارضة به لا يقل عن (١٠٠٠) ألف جدر .</p>

هكذا منه لأحد

[Handwritten signature]

قرار اللجنة الثانية	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت في النسخ
مواصفة كما وردت في النسخ.	مواصفة كما وردت في النسخ. لائحة (٣٨) : الفقرة - ج - : ١. طلب المارة الثانية : (مدع عام أو أكثر يوجه الوزير من موثقي المارة المرفوعة التماس بطلب الوظيفة) . وإستجابتها بقرار : (إضفاء الطبيعة العامة للمركبة) . ٢. طلب كلمة (د) وإستجابتها بكلمة (لم) . لائحة (٣٩) طلب عبارة : أصول المحركات النورس عليها في قانون الممارك وفي .	١- إذا كان القانون في الأحكام الأخرى حول تهيئة قانونية مستحقة أو على جانب من التقيد أو تطويع على أمية عامة وألغت محكمة الاستئناف المبركة بذلك ، ويطلب الأذن بحال مدعى أم من تاريخ تليخ قرار محكمة الاستئناف المبركة . ٢- إذا رفضت محكمة الاستئناف المبركة أملاء لادن ، بقصد فحص لادن ، أن يقدم بطلب الأذن في نفس محكمة القيد بحال مدعى أم من تاريخ تليخ قرار القاضي . ٣- إذا صدر القرار بالأذن من محكمة الاستئناف المبركة أو من نفس محكمة القيد فترتب على المبرك تقديم لائحة القيد بحال مدعى أم من تاريخ تليخ قرار الأذن . ٤- عارض وظيفة الثانية العامة في القضايا المرفوعة أمام محكمة الممارك الإدارية والاستئناف وبمحكمة القيد وإلزام الأخرى مدع عام أو أكثر يوجه الوزير من موثقي المارة المرفوعة التماس بطلب الوظيفة ود حق التحقيق والرأفة وإستئناف وتغير الأحكام الصادرة في هذه القضايا . لائحة (٣٩) مع مراعاة أحكام هذا القانون طبق محكمة الممارك الثانية والاستئناف أصول المحركات النورس عليها في قانون الممارك وفي تفري أصول المحركات البحرية وللجنة .

قرار اللجنة الثانية	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت في النسخ
مواصفة كما وردت في مجلس النواب	مواصفة كما وردت في النسخ. لائحة (٤٠) ١- مواصفة كما وردت في النسخ . ٢- مواصفة كما وردت في النسخ . ٣- طلب كلمة (في مخالقات) الواردة فيها . ٤- طلب المارة الثانية من أمراء : (وتوضح حقاً للتجربة لا معنى على إستجابتها مدع ثلاث سيارات وإستجابتها بكلمة : (لمستجيباً) .	الراب الثاني عشر الفصل لائحة (٤٠) ١- يمدد للمبرك التماس قرارات تسجيل بالبركات في القضايا المتنازع عليها بموجب أحكام هذا القانون وتليخ لإصحاب المارة وفقاً لأحكام التليخ النورس عليها فيه ويوجب دفع تلك القرارات بحال لادن بدلاً من تاريخ التليخ . ٢- يتم تسجيل القرارات المحكوم بها من قبل المحاكم والقرارات النورس عليها في الفترة (أ) من هذه اللاحة وفقاً لإجراءات التحصيل النورس عليها في اللاحة (٢٧) من هذا القانون . ٣- تغير القرارات في مخالقات وتغير القيد بمقتضى أحكام هذا القانون تبعاً مبدأ اللزوم ولا تحسبها أحكام قوانين القيد العام . ٤- اللزوم حق مع السلع اللزوم مدع مرور مدع شهود من تركها إذا لم يراجع بطلبها بحال مدع لادن وفق بدل الحج بعد حسم القيدية للسلطة والقرارات وفي معاريف أخرى . ٥- أن رجعت لادن المارة وتوضح حقاً للتجربة لا معنى على إستجابتها مدع ثلاث سيارات . ٦- بالمرم ما ورد في الفترة (د) ملادة المارة حق مع السلع التليخ عليها وتقبله لادن وفق قبضها لادن أمين ثبت بوضع التراجع .

هذا من الأذن

[Handwritten signature]

قرار اللجنة الثانية	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت في التشريع
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	<p>قوت اللجنة اابعة مياضها على التمر التالي :</p> <p>لائحة (٤١)</p> <p>٤١ - ٤٩ -</p> <p>بما مستوف في الدارة حول اليه نسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من حصة الدورات ابارات تحت ظروف العمل وذلك كغاية موقفي الدارة وتقدم لافسات لهم في اجالات السحبة والاقالية والاجتماعية والاسكان وتقدم للوزر القسجية لهم ، تصرف وتوزع على الموظفين التسوين في اياهم وعلى كل من ساهم في اكتشاف القرب من القربة او ضبط السلع اللرية بها ، ولم تلك توجبه تظم بضم لهم القاية .</p>	<p>ايات تحت ظروف العمل وذلك كغاية موقفي الدارة وتقدم للوزر القسجية لهم ، يتا مستوف في الدارة ويحول اليه نسبة مية من حصة الدورات تصرف وتوزع على كل من ساهم في اكتشاف القرب من القربة وضبط السلع اللرية بها ، ولم توجبه تظم بضم لهم القاية .</p> <p>الارب ايات عشر</p> <p>بذل اعامات</p> <p>لائحة (٤١)</p> <p>بعد الزمر جهيات ومصرفا المانع التي يجب استيادها من الكائن مقابل المبرعات وطابع المبرور والمبررات الميرة ومصاريف افعال</p> <p>الارب الرابع عشر</p> <p>الانعام وبشرط الاموى والسمن</p> <p>لائحة (٤٢)</p> <p>لا يخطر في اي مسألة او ميري بمصرفه القربة او الدورات التي مضى على اياها اخر من ثلاث سنوات .</p>

قرار اللجنة الثانية	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت في التشريع
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	<p>ب- مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>لائحة (٤٤)</p> <p>١ + ج مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>القيرة - ب - اضافة مارة : (انا لم تطف) بعد كلمة القرون .</p> <p>مواصفة كما وردت في التشريع .</p> <p>لائحة (٤٥)</p>	<p>ب- جمع على الدارة للملاية بالشراب والدورات المسحقة وفق احكام هذا القانون باقتناء خمس ميرات حد تاريخ استحقاقها فلم يوجد على شرعي بحول دون الظارية مائل تلك لائحة .</p> <p>لائحة (٤٤)</p> <p>١- تسقط دعوى الحق العام في المبرالم والافاقات التسوي عليها في هذا القانون وبمضي ثلاث سنوات من تاريخ توقيع اقل انا لم يجر ملاحظة بانه .</p> <p>ب- تسقط القربة المحكوم بها بموجب هذا القانون دعوى خمس ميرات في الحكم الزباني من تاريخ صدوره وفي الحكم القائي من تاريخ توليه للمحكوم عليه .</p> <p>ج- لا تسقط حقوق الدارة لائحة افاية بمحكم قضائي او بقرار من للكلف بوزر الزمن .</p> <p>الارب الخامس عشر</p> <p>احكام عامة</p> <p>لائحة (٤٥)</p> <p>١- تخس القربة للمسحقة على السلع التي توافق طرة المبرار على افعالها افعالاً موقفا كغاية بكية او بلي خدمات اخرى بجمعا لوزر لمن زوال مدة الاحمال .</p>

مجلس الأخوان

[Handwritten signature]

قوار اللجنة الثانية	قوار مجلس النواب	لائحة كما وردت في التشريع
مرافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>الفترة - ب - مرافقة كما وردت في التشريع .</p> <p>الفترة - ج - مرافقة كما وردت في التشريع .</p> <p>اللائحة (٤٦)</p> <p>الفترة - أ - مرافقة كما وردت في التشريع .</p> <p>الفترة - ب - مرافقة كما وردت في التشريع .</p> <p>الفترة - ج - : تحطب عبارة (ثلاثة أيام) الواردة فيها واستبدالها بكلمة (اسبوع) .</p>	<p>ب - أما السلع التي توفى فترة الجشدة على رخصها في الاسواق اعطى فستوفى الفورية على هذه المدة وفق نسبها القائمة في يوم تسجل بيانات الوضع في الاسواق العامة .</p> <p>ج - اذا كانت المدة للفترة تحت وضع الاعمال الوقت ، يا يدخل في صنفه سلعة مثالية خاصة للفورية يتم استبعاد الفورية من هذه السلة عند طرحها للاسواق اعطى وتمددت بعد الاعمال الوقت وفق مصادرة الصنف للضرورة من قبل لجنة يتكلمها للبر ليلها القائمة</p> <p>اللائحة (٤٦)</p> <p>أ - تقوم وزارة الصناعة والتجارة وفورية المدة بصفة من التسجيلات الصناعية والتجارية التي تصدر عن الوزارة بموجب مقررنا باقتراح سلخ او تقديم خدمات .</p> <p>ب - يترتب على كل منتج لأي سلعة او منتج لأي خدمة فورية المدة بصفة من الترخيص المثل له خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور على الترخيص مع بيان وصف السلعة التي سيخضعها او الخدمة التي سيقدمها .</p> <p>ج - على منتج أي سلعة او منتج أي خدمة المدة من فترات التوقف الكلي او الجزئي اسبلا وذلك خلال ثلاثة أيام من التوقف .</p>

قوار اللجنة الثانية	قوار مجلس النواب	لائحة كما وردت في التشريع
مرافقة كما وردت من مجلس النواب	<p>اللائحة (٤٧)</p> <p>مرافقة كما وردت في التشريع .</p> <p>اللائحة (٤٨)</p> <p>مرافقة كما وردت في التشريع .</p> <p>اللائحة (٤٩)</p> <p>مرافقة كما وردت في التشريع .</p> <p>اللائحة (٥٠)</p> <p>اللائحة - - - - -</p> <p>امثلة عبارة : (يحدد فيها تاريخ مراثيها) الى نهاية الفترة .</p>	<p>اللائحة (٤٧)</p> <p>للتفصيل تأجيل دفع الفورية للصفحة على أي مكلف يتبع سلما محلية للمدة لا تزيد على (٣٠) يوما من التردد للقر للصفحة ، وذلك مقابل كفالة بكية او أي ضمانة اخرى يحددها الزود وتوجب الفورية التي يقررها اللبر الطاعيل .</p> <p>اللائحة (٤٨)</p> <p>عنا مراكز الادارة والرقابة وبهاية الفورية على اللحات وتبقى يقرزل من الزود بناء على نصيبا للبر</p> <p>اللائحة (٤٩)</p> <p>جلس الوزراء اسبل الانظمة الادارية لتعيد لمكام هذا القانون .</p> <p>اللائحة (٥٠)</p> <p>تصدر التعليمات التنفيذية للصومر عليها في هذا القانون من قبل الزود وشتر في المريدة الرسمية .</p>

مكتبة مجلس الأعيان

قور اللجنة الثانية	قور مجلس النواب	الامة كما وردت في التشريع
مواقفة كما وردت من مجلس النواب	<p>مطلب البرورة من (وثقي الاظفة ...) الخ للامة .</p> <p>الامة (٥١)</p> <p>الامة (٥٢)</p> <p>مواقفة كما وردت في التشريع</p>	<p>باني قانون الضريبة على الاحصاء رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ ووثقي الاظفة الصادرة بتقنين احكامه والتعديلات والقرارات الصادرة بتخصه مادية الممول الى ان عمل او تعلق او يستبدل غيرها بها وفقاً لاحكام هذا القانون .</p> <p>الامة (٥٢)</p> <p>رئيس الوزراء والوزراء يكونون جعلي احكام هذا القانون .</p> <p>٢ / ١٠ / ١٩٩٤ م</p>

شكراً سيدي الرئيس ، بصفتي عضو في اللجنة المالية التي اوصت الى المجلس الكريم الموافقة على القانون ارجو ان تسمحوا لي بان اوضح الاسباب التي ادت بي شخصياً الى الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب .

اولاً : اني على قناعة تامة بأن الحكومة أية حكومة لا ترغب بفرض الضرائب على مواطنيها لمجرد فرضها بل تتخذ مثل هذا الاجراء لانها مجبرة على ذلك لمواجهة الظروف والمستجدات ، كما وان المواطن اي مواطن لا يرغب بأن تفرض عليه ضرائب الا اذا شعر باهمية هذه الضريبة في حماية امته وتحسين نوعية حياته ؟

ثانياً : كانت اللجنة المالية لمجلس الاعيان قد اوصت عند دراسة قانون الموازنة العامة للدولة بضرورة تبني الحكومة لسياسة ضريبية كانت من اهم معالمها مايلي :-

أ- تخفيض الرسوم الجمركية بشكل عام بحيث تكون بين ٣٠ - ٥٠ ٪ مع منح الصناعات التصديرية حماية اكثر من غيرها .

ب- استبدال ضريبة الاستهلاك بالضريبة العامة على المبيعات على ان يتم ذلك ضمن حزمة اصلاح ضريبي متكامل .

ج- تخفيض صقوف وعدد شرائح ضريبة الدخل والمساواة بين ذوي الدخل المتشابهة وان تكون الضرائب تصاعدية تحقياً

دولة رئيس المجلس : شكراً استاذنا المقرر ، معالي الاستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : بما ان اللجنة قد اوصت بالموافقة على هذا القانون فأنني اقترح على المجلس الكريم اعفاء المقرر من قراءة القانون ولكن الاشارة الى كل مادة حتى يوافق عليها المجلس الا اذا كان هنالك اعتراض او رأي لأي من السادة اعضاء مجلس الاعيان فيبيده وتجرى حوله المناقشة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هنالك اقتراح من معالي السيد ابو هشام باعفاء السيد المقرر من تلاوة القانون وعندما نأتي اليه نذكره مادة مادة لنرى رأي المجلس الكريم هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ شكراً لكم .

الآن نأتي الى القانون ويدور قبل أن نستعرضه مادة مادة هناك من يود الكلام ، معالي الدكتور رجائي المعشر .

الدكتور رجائي المعشر :



هكذا عند الاصل

للمعادلة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي .

د- تبسيط الاجراءات واسلوب الجباية وخلق جو من الثقة والتعاون بين الدوائر الحكومية والمواطنين .

ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات كان من الضروري ان اذكر المجلس الكريم بهذه التوصيات والقرارات وان اضع امامكم الحقائق التالية :

اولاً - لقد استمعت اللجنة المالية الى توضيح معالي وزير المالية حول عملية الاصلاح الضريبي وقد بين معاليه بان الضريبة العامة على المبيعات هي حجر الزاوية في عملية الاصلاح الضريبي وان وزارته المجتهدت التعديلات على قانون الجمارك وسبقتم قريباً الى مجلس النواب وكذلك قانون ضريبة الدخل وقوانين الاستثمار .

ثانياً - ان قانون الضريبة العامة على المبيعات جرت مناقشته خلال السنوات الماضية من قبل جميع الجهات المعنية به وقد يكون اكثر قانون جرى عليه بحث وحوار .

ثالثاً - قامت اللجنة المالية لمجلس النواب للوقوف ببحث هذا القانون ودراسته على مدى عدة اسابيع مستعينة بال خبراء والمختصين وجميع اصحاب العلاقة وتوصلت الى قانون رأت ورأى مجلس النواب معها بأنه يحقق خلافاً معقولا لطلبات جميع هذه الجهات .

رابعاً - كان من الواضح جداً أن هناك نقص وتناقض في المعلومات ادى ذلك الى عدم معرفة الحصيلة المقدرة للضريبة ولذلك جرت مناقشات طويلة حول النسبة المقبولة للضريبة فكان رقم ٧٪ كحل وسط .

خامساً - تضمن القانون اسلوباً جديداً لتحصيل الضريبة يأخذ بمبدأ الاحترام المتبادل والتعاون بين المكلف وجاني الضريبة .

سادساً - رأت اللجنة ان الاوضاع الاقتصادية وخاصة اعادة جدولة الديون يتطلب اصدار مثل هذا القانون حماية للاقتصاد الوطني ، ومن هنا فان موافقتي على هذا القانون جاءت من الاعتبارات التي يبتها وفي الوقت ذاته فاني ارجو ان اوصي الحكومة اذا تقرر وضع هذا القانون موضع التنفيذ ان تراعي مايلي :

اولاً : ضرورة الحد من الضرر الذي يمكن ان يلحق اصحاب الدخول المتوسطة اذ ان جداول الاعفاءات الملحقه بالقانون سوف تساعد اصحاب الدخول المتدنية فقد اعفت هذه الجداول معظم استهلاكهم من الضريبة ، وأما اصحاب الدخول العليا فان الآثار للترتبة على هذا القانون لن تؤثر على قدراتهم المالية بشكل يحد من قدرتهم على التوفير والاستثمار .

فارجو ان تراعى هذه الناحية عند تعديل

قانون ضريبة الدخل .

ثانياً : واذا كانت الحكومة بصدد دراسة اجراءات تخفيضات على التفرقة الجمركية فلتكن تلك التخفيضات متزامنة مع نفاذ هذا القانون للحد من اثاره السلبية .

ثالثاً : واذا كان في نية الحكومة زيادة رواتب الموظفين فليكن ذلك ايضاً متزامناً مع تطبيق هذه الضريبة او ان يسبقها .

وأخيراً عند طرح هذا القانون على المواطنين فارجو ان توضح الامور بشكل موضوعي بسيط وصادق فيعرف المواطنون ما سيترب عليهم من ضريبة جديدة كانت او ضريبة مكان اخرى او تخفيض في الضرائب نتيجة الغاء قانون ضريبة الاستهلاك وان توضح الاسباب الموجبة للقانون بشكل علمي ودقيق ليعرف المواطن لماذا هذا القانون وكيف سيساعد على بناء مستقبل افضل لأبنائنا ويحررنا من الكثير من القيود المفروضة علينا .

وفقنا الله في اتخاذ القرار الصائب السليم لخدمة ابناء هذا البلد فنكون اهل ثقة جلالة الملك الحسين التي وضعها في كل واحد منا .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور رجائي ، سعادة الاستاذ المقرر .

السيد مقرر اللجنة المالية : شكراً سيدي الرئيس ، بالفعل كان هذا رأي معالي العين المحترم وقد ابدى بهذا الرأي في اجتماع

اللجنة ولكنني اريد أن اوضح نقطة واحدة من النقاط التي ذكرها فقط للتوضيح .

حسب معلوماتي وقناعتي ان الحكومة عندما ذكر نسبة ٣٠ - ٥٠٪ هي الحماية الحقيقية للصناعة المحلية ولم ترد في اطار تخفيض الجمارك بصورة عامة الى حد ٣٠ - ٥٠٪ وهنا قصدت الحكومة باستخدامها كلمة الحماية الحقيقية ان هذه الحماية لا تحصل فقط من خلال نسبة الجمارك وإنما هنالك وسائل اخرى التي تأمن ان تكون هذه الحماية الحقيقية في اطار لا تقل عن ٣٠٪ ولا تزيد عن ٥٠٪ وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الاستاذ نذير رشيد .

السيد نذير رشيد :



بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس الزميلات والزملاء الكرام

هكذا منه لأصل

قانون الضريبة العامة على المبيعات الذي بين أيديكم الآن محالاً اليكم من مجلس النواب الكريم بصيغته الحالية وبعد أن أشيع بحثاً ودراسة بعد أن اقترحه صندوق النقد الدولي كأداة جيدة للإصلاح الضريبي والمالي ثبت صحته ونجاحه في الدول التي طبقت.

بموجب هذا القانون وبعد اقراره ستفرض ضريبة عامة على المبيعات قيمتها ٧٪ من قيمة السلع والخدمات الضرورية و ٢٠٪ من قيمة السلع والخدمات الكمالية كحد اعلى وكذلك هناك جدول بالسلع المعفاة كما بين ذلك مفصلاً المادة ٦ ان معظم اصناف السلع والخدمات والتي تهم الغالبية العظمى من المواطنين وتؤثر على مستوى معيشتهم كالمواد الغذائية الرئيسية والدواء وماله علاقة بالأطفال واحتياجاتهم (الجدول رقم ١) من المادة ٦ فهي معفاة من الضريبة وكنت اتمنى لو ابقي مجلس النواب الكريم الضريبة بالنسبة التي اقترحتها الحكومة وهي ١٠٪ ولاسيما وانها ضريبة احتلالية تحمل محل ضريبة الاستهلاك واعتمدت نسبة الـ (٧٪) على المواد الخاضعة لهذا القانون ولم تكن مشمولة سابقاً بقانون الضريبة على الاستهلاك وقد اجازت المادة ١٧ الفقرة ٥ من هذا التعديل الذي ادخله السادة النواب على المادة ١٥ التي كانت المادة الخاضعة لضريبة المبيعات خاضعة ايضاً لضريبة الاستهلاك.

هذا القانون كما يبدو لي يمثل اداة مهمة من برنامج الاصلاح المالي والضريبي الشامل الذي التزمت الحكومة الكريمة بتقديم قوانينه وانظمته الى مجلس الأمة بالسرعة الممكنة.

كما أنه قانون احلالي جاء ليحل محل قانون الضريبة على الاستهلاك وهو بهذا المعنى سوف لا يزيد من العبء الضريبي على المواطنين وانما يرفد خزينة المملكة الاردنية الهاشمية بالاموال اللازمة للاتفاق على مشاريعها المختلفة مما يؤدي بالتالي الى رفع مستوى المعيشة ومكافحة البطالة.

واذا كنا نتحدث عن اصلاح ضريبي شامل فان اول ما يخطر على البال أن يبدأ الاصلاح في ما تحصله الدولة من رسوم جمركية على المواد المستوردة بحيث تراعى الرسوم الجمركية على نفس المواد في الدول المجاورة والا فتحنا المجال للتهرب والمهربين.

ولما كان البحث في هذا الموضوع يتطلب الصراحة والصدق فأني ارجو ان الفت نظر الحكومة الكريمة واجهزتها المعنية أن هناك شريحة واسعة من المواد المهربة موجودة الآن في الاردن وتباع علناً وفي الطرقات وتشمل كما ما يخطر على البال - واشير الى الدخان المهرب كنموذج لما أقول.

أنا السيازات وخاصة ذات النعمة الاسطورية الكبيرة (السليزر) والتي رفعت

رسوم جماركها سابقاً بشكل خيالي وغير معقول لتوفير استهلاك الوقود ومع قناعتني بصدق نوايا الحكومة الكريمة التي رفعت تلك الرسوم وصدق توجهها فهناك الآن في الاردن آلافاً مؤلفة منها لم تدفع أي منها أية رسوم جمركية وتسير ليلاً نهاراً على جميع طرقات المملكة، أما للوحدات اجنبية لدول شقيقة او بأعفاءات خاصة او بنمر سياحية او المكاتب شركات وهمية غير مقيمة في الاردن وبهذا فاننا لم نوفر أي استهلاك في الوقود وحرمانا خزينة الدولة من جماركها ومن رسوم تسجيلها وترخيصها والتي تقلر بعشرات الملايين من الدنانير سنوياً، وأعتقد أنه آن الأوان الآن لمراجعة تلك النسبة وإزالة الخلل.

أما في مجال ضريبة الدخل واصلاح قوانينها وأنظمتها فلا بد مبدئياً من تخفيض سقفها لتشجيع المستثمرين على الاستثمار ومن ثم اعتماد الكلفة الحقيقية التي يتكلفتها المكلف في مجال تعليم ابنائه داخل المملكة وخارجها وكذلك اعتماد الكلفة الحقيقية للعلاج داخل المملكة وخارجها، وكذلك اعتماد الكلفة الحقيقية للمصاريف الادارية للمستثمرين والتي تشمل نفقات السفر والضيافة لاجاد المناخ المناسب لتشجيع المستثمرين حتى لا يكون هناك مبرر للتهرب الضريبي. أما قانون تشجيع الاستثمار فليس الآن مجال الحديث عنه.

وهنا ايضاً لا بد لي أن أتوجه بالشكر الجزيل الى اللجنة المالية الكريمة في مجلسكم

المقرر مقررأ وأعضاء للجدية والاهتمام الشديدين بهذا القانون المهم فقد رافقوا بحث هذا القانون منذ احيل الى مجلس النواب الكريم بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٩٤ (في اللجنة المالية وفي مجلس النواب) والى أن احيل اليها مجلسكم الكريم بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٩٤ وانتهت دراسته وقدمت لكم التوصية بفترة تتجاوز الاسبوع منسجمة مع كونه قانوناً محالاً من الحكومة الى مجلس الأمة يحمل صفة الاستعجال.

لهم كل الشكر وختاماً فأني ارجو أن اوصي مجلسكم الكريم بقبوله كما اوصت بذلك اللجنة المالية وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الاستاذ نذير، سعادة السيد حماد المعاينة.

السيد حماد المعاينة : شكراً دولة

الرئيس.



بسم الله الرحمن الرحيم

ربي اجعل هذا البلد آمناً

هكذا عند الخطب

دولة الرئيس .

أصحاب الدولة والمالي والسعادة

إن المصلحة الوطنية المقدسة تقضي أن نفكر بزيادة وارداتنا المحلية وخاصة في هذه الظروف الصعبة .

فكنت أتمنى على اخواني خيرة الخير في مجلس النواب الموقر وهم يدركون وضع البلد والوطن الاقتصادي ومعاناته ومسؤولياته وحاجته الملحة للموارد المحلية الذاتية أن تكون نسبة ضريبة المبيعات كما وردت في مشروع القانون من الحكومة والتي هي ١٠٪ لتتمكن الحكومة على ضوء ذلك من جدولة الديون الخارجية ورفع مستوى معيشة الجندي حامي الحدود وحافظ الأمن ولتحسين وضع الموظف صاحب الدخل المحدود ولتأكيد الأمل لدى الشباب والفتاة العاطلين عن العمل أن يجد كل منهما فرصة عمل والتلميذ الفقير ليجد ألبنة والطريق التي تنتظر التعبد وغير ذلك في حين أن جداول الأعفاء كما أطلعنا عليها واسعة بالأعفاءات للكثير من المواد وأنها تحمي الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من هذه الضريبة فضلاً عن أن هذه الفئات لا تصنيها هذه الضريبة وهي الأقل استهلاكاً للسلع وأن الضريبة لو تمت كما كانت بالأصل لكان لها البرود الأجنبي المؤثر على الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الشاملة والخدمات الأساسية

للمواطنين في الريف والبادية والفقراء من الشعب الذين هم بأمر الحاجة لمشاريع التنمية وإني اعتبر هذه الضريبة واجب وطني لحماية الوطن العزيز ونفس الوقت حق الفقراء من أموال الأغنياء وبها تحقيق عضو مجلس الأعيان للمعادلة الاجتماعية .

وليس كما يقول البعض أنها انتقام الحكومة من الشعب نسأل الله أن يحفظ هذا الوطن العزيز بظل جلالته القائد الراحل الحسين المفدى .

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً استاذ المعايطة ، سماحة الدكتور عبد العزيز الحياط .

الدكتور عبد العزيز الحياط :



بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

أولاً أشكر اللجنة المالية الموقرة على

لأن الله لم يعث محمداً جانياً وإنما بعث هادياً .

وقسم يرى وأنا أميل إلى رأيهم أنه إذا كان هناك عجز مالي أو دين تحتاج الدولة إلى سداده ، أو ظروف صعبة تواجهها الدولة فإن الحاجة تنزل منزلة الضرورة ، وإن التصرف بالريعية منوط بالمصلحة فإذا اقتضت هذه المصلحة فرض ضرائب جديدة لقضاء تلك الحاجات كان لا بد فرضها ، وعلى الناس أن يتحملوا ذلك تقدماً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة كما بين في ذلك عدد كبير من الفقهاء ، والظروف التي تمر بها تقتضي الموافقة على توصية اللجنة المالية لتصحيح الوضع الاقتصادي وسداد الديون والإصلاح الضريبي ، بغض النظر عن أسباب هذه الديون فأنا ضد الاستدانة إلا بضرورة وفي إطار النجاة من أي سيطرة أجنبية .

والضريبة العامة على المبيعات حاجة تنزل منزلة الضرورة لاسيما وأن ضريبة الاستهلاك والضرائب الأخرى يمارد النظر فيها وفي هذا القانون أيضاً منع أو حجب لضريبة الاستهلاك وإن كنت أخشى أن هذا القانون لضريبة المبيعات وإن كنت أحذر أنها ستؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقات بحيث تبيع للأغنياء الاستمتاع بالسلع التي تفرض عليها الضريبة وعدم تمكن شريحة كبيرة من المجتمع الاستمتاع بها ، لكنني في الوقت نفسه أرى

حسن دراستها لمشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ الخال إليها من مجلس الأعيان وبالرغم من أنها أوصت بإقراره كما ورد من مجلس النواب .

فأني أرجو أن اسجل هذا التعليق على القانون ككل بمناسبة الضجة التي ثارت حوله والاعتراضات التي قامت ضده والتي ذكر فيها من بعضها رفض الشريعة الإسلامية لمثل هذا القانون ، وأود أن أبين وجهة نظري فيه ، كما أفهم من ناحية إسلامية ، مستنداً إلى أن التشريع يجب أن يجمع بين الرفاه بحاجات الدولة لتسيير مصالح الناس وبين التيسير عليهم ومستنداً إلى قاعدة المصالح العامة ، فالمصلحة العامة مقدمة على المصالح الخاصة ، أو كما يقول ابن القيم الجوزية (حيثما تكون المصلحة فثم شرع الله) .

والضريبة هي مساهمة نقدية أو عينية تفرضها الدولة بقانون لمصلحة المواطن أو المنشأة لسد حاجات الناس ، شرط عدم التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وغدت التعارض تقدم مصلحة الجماعة وقد انقسم الفقهاء قسمين بالنسبة للضرائب فيرى القسم الأول أن الضرائب التي حددها الشرع كافية لإدارة شئونها ورعاية مصالح الناس فلا حاجة إلى فرض ضرائب جديدة مباشرة أو غير مباشرة .

هكذا منه لفضل

الموافقة على الضريبة هذه تمكيناً للدولة من اقتطاع جزء كبير من اموال المترفين لصالح الجماعة .

ولذلك ارى مؤيداً لما ذكره اخواني السادة الاعيان أن ترفع الضريبة الى ١٠٪ بدلاً من ٧٪ لا سيما وأن الاعفاءات ستشمل شريحة كبيرة من حاجات المواطنين الفقراء وليس فرض هذه الضريبة من المكوس التي نهى عنها الاسلام فلكل العشور التي تؤخذ على البضائع ظلماً وفي غير مقابلة مع الدولة التي تعامل معها .

وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً سماحة الاستاذ ، دولة الاستاذ احمد عبيدات .

دولة السيد احمد عبيدات :



شكراً دولة الرئيس ، أود في البداية أن اختلف مع اخواني أعضاء مجلس الاعيان

الذين يطالبون برفع هذه الضريبة الى (١٠٪) . ويدون الدخول في تفصيلات وملابسات الحوار الذي جرى في مجلس النواب وما توصلت اليه اللجنة المالية في مجلس الاعيان حول هذه الضريبة فأنتني أود أن اشير الى ملاحظة في هذا الخصوص .

علاقة المكلف دافع الضريبة أو الرسوم من المواطنين بالدولة تقليدياً ولسو الحظ علاقة مثقلة بالسليبات من الجانبين .

هذه الضريبة الجديدة ضريبة مفصلية ولها اثر هام وأساسي على هذه العلاقة وعلى خزينة الدولة ولذلك أتمنى على الحكومة الكريمة أن تكون قد أعدت مجموعة من الموظفين المؤهلين الذين ستوكل اليهم مهمة تنفيذ أو تطبيق هذه الضريبة وعلى الرغم من أن لدي معلومات عامة أن هناك تأكيدات من جانب وزارة المالية من أن هناك عدة من الموظفين أصبحوا على دراية تامة بحثيات هذه الضريبة وملابسات تطبيقها إلا أنني اقول بكل امانة ان ثقتي بهذه المعلومات محدودة جداً .

هذه الضريبة خطيرة جداً بالتطبيق وهامة بصرف النظر عن ضرورتها ولذلك أرجو أن اؤكد مرة اخرى بأن الحاجة الى عدد كبير من موظفي وزارة المالية والجمارك الذين ستوكل اليهم مهمة التطبيق هذا العدد يجب أن يتم تأهيله تأهيلاً سليماً وفتحاً بالاضافة الى

المواصفات التي يجب أن تتوفر في الاشخاص والا تقتصر مهمتهم على الجباية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الاستاذ احمد عبيدات ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي :



سيد الرئيس ، كنت اتمنى أن يؤجل إبداء الرأي بنسبة الضريبة الى حين الأتيان على المادة التي تتعرض لذلك .

ولكن بما انكم فتحتم الباب للبحث في هذا الموضوع ارجو أن أبن رأيي في هذا المضمار .

دولة الرئيس

حضرات الاخوة الاعيان المحترمين

لكل ضريبة ، أية ضريبة ، ومهما كان نوعها أبعاد ثلاثة :

بعد اجتماعي ، وآخر اقتصادي ويُعد ثالث مالي .

ففي البعد الاجتماعي ، فإن الضرائب مهما صغر حجمها ومهما قلت نسبتها ، فإنها تشكل معاناة وعيلاً للمواطنين ، كلهم او بعضهم وفي البعد الاقتصادي فإن الضريبة تحدث أثراً وحركة قد يكونان في الاتجاه الإيجابي احياناً إذا ما أحسن اختيار الضريبة ونسبتها ، وقد يكونان في الاتجاه السلبي وعرقلة حركة الاقتصاد الوطني وتشويهه ووضع العقبات والعراقيل أمام مكافحة ونموه وتوسعه إذا ما أسيء فرض الضريبة في ضوء انتفاء نظام ضريبي واضح المعالم محدد الأهداف .

وفي البعد المالي ، فإن لكل ضريبة غاية محددة تتلخص في توفير ايراد للحكومة تتطلبه حاجة معينة ويخدم غرضاً واضحاً محدداً وغير انواع الضرائب هو ما جمع بشكل توافقي بين هذه الأبعاد الثلاثة بحيث تكون النسبة العامة للضريبة معتدلة ولا تشكل عبئاً ثقيلاً على الفقراء وذوي الدخل المحدود وبحيث تحرك الاقتصاد الوطني وتنشطه وتخدم الغرض الذي فرضت الضريبة من أجله دون تجاوز أو شطط .

وإذا نظرنا الى ضريبة المبيعات موضوع البحث فإننا نجد أن هدفها قد حدده برنامج

هكذا عند الفصل

التصحيح الاقتصادي الذي أوصى ونص على تخفيض عجز الموازنة ، لكي لا يتأثر البعد الاجتماعي ، أوصى بأن يكون هذا الخفض تدريجياً وعلى مدى عدة سنوات بحيث يتم كل عام خفض ١٪ تقريباً من نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي العام بحيث يكون العجز في عام ١٩٩٣ العام الماضي ، حوالي ٦.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم ينخفض تدريجياً ليصبح في عام ١٩٩٨ نسبة ٢.٥٪ وهي نسبة معتدلة للعجز ومقبولة في المنتديات المصرفية الدولية التي لابد من مراعاتها ...

وإذا ما أخذنا بمشروع الحكومة بأن تكون نسبة الضريبة ١٠٪ أو بتوصية مجلس النواب لأن تكون النسبة ٧٪ فإن معنى ذلك أن تخفيض عجز الموازنة المطلوبة اتمامه بنسبة معينة في عام ١٩٩٨ سيتسارع خلال العامين القادمين مما سيفتح شهية صندوق النقد الدولي بحيث لا يأخذ بعين الاعتبار التحسن الذي سيتحقق هذا العام ، وفي العام التالي بل سيصر على اتخاذ إجراءات هيكلية إضافية بفرض ضرائب جديدة .

ولهذا ، فقد قام الفريق الاقتصادي بحكومة سابقة كان من الممكن أن يصدر قانون ضريبة المبيعات في عهدها بدراسة نسبة هذه الضريبة ووضع هذا الفريق عدة اختيارات بنسبة الضريبة المقترحة كان أحدها أن تكون نسبة الضريبة ٥٪ إذا احتسبت الضريبة بعد

احتساب الرسوم الجمركية ، وهو ما تم بالنسبة للقانون الحالي أي أنه احتساب الضريبة بعد احتساب الرسوم الجمركية حيث يقول معالي وزير المالية السابق السيد باسل جردانه اقتباس من كلام معالي الاستاذ باسل جردانه " ولذلك ، فإذا ما فرضت الضريبة بنسبة ٥٪ فإن عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي سيكون حوالي ٥٪ في عام ١٩٩٤ وهو أكثر مما استهدفه برنامج التصحيح الاقتصادي إذ تطلب أن يكون العجز ٥.٣٪ لكل ما تقدم نظراً مما ورد في أحكام القانون فإني اقترح بأن تكون النسبة فقط هي ٥٪ وليس ١٠٪ وليس ٧٪ .

هنالك نقطتان لابد من اختتام كلمتي هذه بها ومن أبرزها :

١- إن الاقتراح بأن يكون نسبة الضريبة على المبيعات هي ٥٪ وليس ٧٪ أو ١٠٪ هو ليس من باب المزاودة ولا من باب الاختلاف بين الاعتبار الاعتراضات التي قُلت حول القانون لحد الآن أو فيما دار في مجلس النواب بانني عضو وكنت عضواً في المؤسسات التي أخذت والتزمت بمبدأ فرض هذه الضريبة تنفيذاً لبرنامج التصحيح الاقتصادي وذلك من أجل إعطاء الضوء الأخضر للمؤسسات الدولية كي توافقنا على مبدأ جدولة الديون البداية والابتداء في برنامج التصحيح الاقتصادي ولكن الاقتراح ليس من باب المزاودة بل هو لتنفيذ برنامج

التصحيح الاقتصادي كما هو دون أن نكون قيصريين أكثر من القيصير وذلك على حساب تحميل المواطن بأعباء ضريبية ليست ضرورية وليست مطلوبة منا في برنامج التصحيح الاقتصادي .

٢- إني أطلب بأن إما أن يحال اقتراحي هذا إلى اللجنة المختصة أو أن يطرح في المجلس للبحث أو للتصويت دون تشيئة لأنه ليس هناك في النظام الداخلي ما يوجب التشيئة على اقتراحات أي عضو من أعضاء المجلس .

وشكراً دولة الرئيس .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ ، معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول :



شكراً سيدي الرئيس ، إن أماننا جملة من الحقائق فمتفق على أن رواتب وأجور فئة العاملين في الدولة والمتقاعدين أيضاً أصبحت متدنية وبحاجة إلى الرفع والزيادة وهذه الفئة هي من الفئات التي تحتاج إلى الدعم والمعونة

والمساعدة ، ومتفق أيضاً على أن جداول السلع المعفاة من الضريبة على المبيعات تخفري معظم إن لم يكن كافة السلع التي تحتاجها الفئات الفقيرة أو المتدنية الدخل .

وتقول الحكومة بأن امكاناتها ووارداتها المتاحة لا تسمح بتحقيق الوعد الذي قطعت وبدلت لزيادة رواتب وأجور العاملين في الدولة والمتقاعدين وتشير ميزانية الدولة أيضاً التي أقرها هذا المجلس المقرر إلى هذه الحقيقة أيضاً وتؤكدنا . نخلص ، إلى ماذا نخلص ؟ نخلص من ذلك كله بالإضافة إلى ضرورة الاعتماد على النفس وتعزيز فرص القرار الوطني المستقل .

لجد أن الأسباب التي تبرر اقرار الضريبة بنسبتها التي اقترحتها اللجنة المالية الموقرة بعد أن درست الموضوع وقرار مجلس النواب الموقع بعناية وإضافة . لجد أن هذه الأسباب اسباب وجيهة وتبرر الاختلاف بها والموافقة على اقرار الضريبة بنسبة ٧٪ في الوقت الحاضر .

أما ما قيل عن أن النسبة لو أمكن تخفيضها بـ ٥٪ بناءً على مقترحات طرحت في الصحف ولست إلى مسؤول سابق فالذي كما أعلم أن الأمر مختلف جداً عن ما هو منشور أماننا في المشروع الحالي .

كانت النسب مختلفة آن ذاك فيها ٥٪ فيها ١٠٪ فيها ١٥٪ بالإضافة إلى النسبة التي كانت لا أذكر الرقم بالضبط وخفضت أطن إلى ٢٠٪ على مجموعة من السلع الموصولة

هكذا حجة لأصل

بالسلع الكمالية .

فيما بعد أخذ بمقتراح التوحيد بأن تكون النسبة ١٠٪ ثم رأى مجلس النواب الموقر أن يأخذ بنسبة ٧٪ وهذا ما وافقته عليه وأقرته اللجنة المالية في المجلس الكريم وأتمنى أن يوافق عليه مع الأخذ بالمقترح الذي أشار إليه دولة الأستاذ أحمد عبيدات من ضرورة تعزيز الجهاز الذي سيتولى تطبيق هذه الضريبة بحيث يكون على درجة من الكفاءة والفنية التي تكفل تخريجاً مناسباً وملائماً لعملية الممارسة تنفيذاً وتطبيقاً لاحكام هذا المشروع الذي سيصبح قانوناً بعد أن يقترن بالارادة الملكية السامية وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ سعادة السيدة نائلة الرشدان .

السيدة نائلة الرشدان :



شكراً دولة الرئيس ، في الحقيقة لي ملاحظة صغيرة وهو أنه حين تم مناقشة الموائمة كان الرأي بأن يتم بحث قانون الضريبة العامة للتبسيطات ضمن حزمة ضريبة تبحت القوانين

الآخري ، وما هو هذا القانون يبحث الان دون أن نرى أي ملامح لأي قانون ضريبي آخر والتي أمل أن يتم ذلك في وقت قريب بحيث انه لا يتم اقرار هذا القانون دون أن نسعى لبحث القوانين الضريبية الآخري .

أما بالنسبة الى طلب بعض السادة الاعيان بزيادة النسبة الى ١٠٪ فاني أود أن ابين مخالفتي لهذا الرأي خاصة وأن ما بينه سعادة المقرر وكذلك الدكتور رجائي وغيرهم من السادة الاعيان أنه تم بحث هذا الموضوع مع معالي وزير المالية وعدد كبير من المختصين قبل الوصول الى هذه النسبة لذا فاني أبدي معارضي لزيادة النسبة غير التي اقرها مجلس النواب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء :



شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة أجيبت أن أعقب على بعض النقاط التي تفضل بها الاخوة ، اصحاب المعالي والسعادة .

وان لا يكون هناك عجز حتى ولا صفر في المئة ان يكون وفراً ، الوفرة للدولة والخزينة للدولة .

اما أن تطمع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بأن يفرض علينا أكثر لائنا امورنا تحسنت أعتقد انه ليس فرض منه ان تعمل ما تريد المهم ان يسد العجز وأن يكون هذا السد مقبولاً ومقبولاً بحيث يجعل الذين يدينون او يدينون المملكة قابلين للاستمرار في هذا الدعم ولكي تصلح العملية الاقتصادية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس ، سعادة المقرر .

السيد مقرر اللجنة المالية : أرجو سيدي الرئيس قبل أن نتوجه الى الحكومة اذا ترغب ببدء اجوبة على تعليقات اصحاب الدولة والمعالي والسعادة الاعيان المحترمين .

ارجو أن اوضح ثلاثة نقاط باختصار :

اولاً : هذا القانون من حيث فلسفته بغض النظر عن النسبة المئوية هو بفلسفته يفرض توازناً بين الاعتبارات الاجتماعية والاعتبارات الاقتصادية والمالية ، فهناك قائمة طويلة من الاعفاءات وهذه الاعفاءات بطبيعة الحال تتناول تلك السلع التي يستهلكها ذوي الدخل المحدود وقسم كبير من الالع من التي ايضاً يستخدمها ذوي الدخل المتوسط .

ثانياً : هذه الضريبة ضريبة احتالية أي

القول كان عن موضوع ال (٥٪ أو ١٠٪ أو ٧٪) قبلت فيه الحكومة اذا لم يوجد أي قائمة بالاعفاءات وعندما تقرأ جدول الاعفاءات تجد أن معظم الشيء الذي يمكن أن يجمع بهذه الضريبة قد ذهب بشكل واضح ثانياً منذ أن تشكلت الحكومة ضغط مجلس النواب ومجلسكم الكريم واثاء بحث الموازنة من الضرورة البالغة لاصلاح الجهاز الاداري وتحسين رواتبه ارجو أن يعرف الاخوة أن اعداد الذين يعملون في القطاع العام في المملكة الاردنية الهاشمية من أعلى النسب في كل العالم إن لم تكن أعلى نسبة في العالم .

فلو قلنا أن عددهم (٤٠٠.٠٠٠) موظف فلو زدتهم ١٠ دنانير في الشهر الواحد لاصبح المبلغ ضخماً .

نحن نطالب بأن تنفق لهذا يؤثر على الميزان على العجز في الميزانية اكثر بكثير من النسبة التي فرضت .

وللذلك كانت النتيجة مع الاخوة النواب أنهم نزلوا النسبة من ١٠٪ الى ٧٪ ووضعوا قائمة كبيرة من الاعفاءات التي جعلت امكان الحصول على المال الكافي لسد العجز الذي سوف يطرأ بشكل واضح اذا ما زيدت الرواتب حتى ليس بالشكل المجزي وإنما اقل من الشكل المجزي سوف يكون العجز اكبر ولا خشية ان يصلح الوضع الاقتصادي في البلد

هكذا منه لاصح

انها تحمل محل ضريبة أخرى وهي ضريبة الاستهلاك المفروضة حالياً ، كما انها تسهل اجراءاتها اسهل بكثير من الاجراءات السابقة وقابلة أيضاً للتطور في المستقبل الى ضريبة القيمة المضافة التي تخلق قاعدة افضل للحصول حيث يكون هناك ذوي الدخل المحدود معفيين من الضرائب بينما الذين يستهلكون كلما زاد استهلاكهم كلما دفعوا ضريبة على مواد ليست ضرورية .

النقطة الأخرى أننا نبدأ الحقيقة هذا العام بموازنة عامة تتضمن عجزاً في الموازنة قدره (٥٨ ٪) ولا يحقق الهدف المرسوم وهو ٥٣ ٪ .

لذلك علينا أولاً أن نحقق هبوط النسبة كما هي في الموازنة ٥٨ ٪ الى ٣٣ ٪ وذلك من خلال زيادة الإيرادات لأنني لا ادري كيف يمكن تخفيض النفقات .

النقطة الثالثة العامة الحقيقة هي ان التجربة خلال الأربع سنوات الماضية منذ اعتمدت الدولة برنامج التصحيح الاقتصادي .

لحسن كان الأداء الأردني الحكومي والأداء العام تجاوز الأهداف المرسومة ان كان من ناحية التضخم ان كان من ناحية حساب لجاري لميزان المدفوعات ان كان من ناحية المعجز في الموازنة وقد استقبل المجتمع الدولي هذا الأداء الذي تجاوز الأهداف استقبله

بالترحيب وبمزيد من الدعم وهذه خبرتنا على مدى الأربع سنين الماضية ولم يستقبله باجراءات تصفية في حق الاردن .

بل على العكس من ذلك وارجو اذا كان لدى الحكومة اراء معالي وزير المالية ما يجيب به على بعض ملاحظات الاخوان . اعتقد أن ذلك سيكون مفيداً .

دولة رئيس المجلس : لحظة سيدي معالي الوزير ، معالي الدكتور كامل ابو جابر .

الدكتور كامل ابو جابر :



شكراً دولة الرئيس ، يا سيدي ملاحظتين فقط ، الأولى ان الاصل ليس ما يفكر به البنك الدولي ، او غيره من المؤسسات الدولية ، الاصل هو النظر الى متطلبات الاقتصاد الوطني وضرورة الاعتماد على النفس ، وللأسباب التي ذكرها معاذة مقرر اللجنة المالية وبعض الاخوة الزملاء فاني اقترح للموافقة على توصية اللجنة المالية كما وردت والتي

وافقت بدورها على توصية مجلس النواب وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، والآن تأتي الى معالي وزير المالية لأبداء رأيه واجابه على ملاحظات الاخوة الاعيان .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة لا أحب أن أدخل في تفاصيل طويلة حول هذا القانون وقد اشيع بحثاً طويلاً على مدة ما يزيد عن عامين .

واعتقادي كل الحجج مع وضد هذا القانون كتبت وقرأت ونشرت .

لكن أحب أن أعلق أو أضيف ما تفضل فيه دولة الرئيس رئيس الوزراء وبعض السادة الاعيان الكرام وخصوصاً ما تفضل فيه معالي العين ذوقان الهنداوي ، بصفة هذه الضريبة الحقيقة بما وصفه بأن الضريبة أفضل الضرائب التي تحقق ابعاداً ثلاث .

البعد المالي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي ، وهو يقول هذا أشعر بأنه كأنما يتحدث عن هذه الضريبة بالذات البعد الاجتماعي تحققة هذه الضريبة لأنها أدخلت بعين الاعتبار ذوي الدخل المحدود وحببت هؤلاء من أثر الضريبة بشكل مباشر وغير مباشر .

كما انها في مجال البعد الاجتماعي

هي تتوجه لتشذيب الاستهلاك الزائد والاستهلاك الترفي كما يعلم المجلس الكريم ، المملكة ، الاردن يستهلك اكثر مما ينتج وهذا بيت القصيد .

عندما تصبح قادرين على انتاج اكثر ما نستهلك اي نحقق ادخار ووفر ثم تتوجه به الى الاستثمار فنكون قد خبطونا الخطوات الأكيدة باتجاه الاستقلال الاقتصادي والمالي . الضريبة ايضاً حققت البعد الاقتصادي .

وأقصد بالبعد الاقتصادي انها قدمت الحماية الكافية اللازمة للصناعات المحلية .

أي انها تشجع الصناعة المحلية وتحامي الصناعة المحلية على الصناعة الاجنبية .

كما تشجع التصدير أي منتج تفرض عليه الضريبة ويتوجه بالتصدير يعني من أثر هذه الضريبة كلياً ، يتم رد الضريبة أو تقاص الضريبة لهؤلاء .

البعد المالي هو تحقيق مزيد من الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية والعدالة الضريبية بحيث تأتي ، لانجبي تأتي بمزيد من الإيراد ونصل الى مطارح التكاليف المالي لدى المكلفين لم تكن تصلهم الضريبة سابقاً ، أو هم في منأى عن الضريبة أو الضرائب المختلفة .

هذا بالنسبة الى طبيعة الضريبة بالنسبة الى ما تفضل به حول فلسفة هذا القانون هو

هكذا منه الاصل

حول هذه الضريبة .

كما أضيف أنه لأول مرة هنالك موظفين من دائرة ضريبة الدخل دائرة ضريبة الدخل اتدبروا للعمل في المبيعات وهذا ركن لم نصرح به إلا الآن لأن التعاون بين ضريبة الدخل والمبيعات أساسي ليكملوا بعضهم البعض .

وأيضاً يتبادلوا المعلومات لم تكن هذه متاحة علماً بأنها باستطاعة الوزير أو أن يفرضها لكنها بصلب القانون يجب أن يكون في تبادل معلومات والتنسيق بينهما .

اكتفي بهذه النقاط وأقول بأن حصيلة هذا القانون لهذا العام ربما محدودة جداً وأؤكد أنه ليس هنالك اقتصادي في المملكة قادر على إعطاء قرار ، دقيقة لنتائجه ان كان اليوم أو بعد ستة أشهر إلا بعد تطبيقه تطبيقاً فعلياً على مدى سنة كاملة وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : دولة الرئيس ، زودني معالي زميلي الدكتور رجائي المعشر بقائمة بالسلع المعفاة من الضريبة إعفاءً كاملاً ثم بالسلع الخاضعة لضريبة في نسبة محدودة وهي قوائم محدودة جداً لم تكن الحقيقة موجودة عندما قام الفريق الاقتصادي

يختلف كلياً عن ما قدم من زميلي السابق وزير المالية السابق لأن توجه هذا القانون يختلف كلياً .

القانون الماضي كان قانون الاستهلاك معدلاً ومشجداً ومحسناً ، لكن هذا قانون جديد بفلسفة جديدة وتوجه جديد وفيه بعد اداري أي أننا نكتفي بالرقابة الدفترية بالدرجة الأولى ونمتنع عن التفتيش الذاتي أي لاحتاج الى وجود مراقبين من الجمارك في كل مصنع وفي كل مكان ينتج سلعة محلية . لأن الدفاتر هي الأساس وهذه خطوة أيضاً متقدمة لبناء جسور الثقة بين المواطن والمسؤول بين المواطن والحكومة وطبعاً هذا لا يعني التخلي عن الرقابة كلياً .

هنالك رقابة دفترية محاسبية ورقابة ربما فحائية ورقابة أكثر ذكاءً من الرقابة الحالية .

ففيه تبسيط وتخفيف وتقليل من العبء والعلو التي يواجهها المواطن الصانع في القانون الحالي .

بالنسبة الى ما تفضل به دولة العين أحمد عبيدات ، باعتقادي هنالك ما يكفي من التأكيدات بأن الجهاز الذي يشرف على تطبيق هذه الضريبة جهاز طبعاً لم يصل الى حد الكمال ، لكن هنالك جهاز ذرب ولأول مرة كل دائرة الجمارك وربما ستة الآت موظف في وزارة المالية سمعوا وشاركوا في لدوات مختلفة

يقدمها أثناء النقاش .

دولة رئيس المجلس : إذا الآن الاستاذ المقرر يستعرض ارقام المواد ونطرحها على المجلس الكريم للموافقة .

السيد المقرر : المادة (١)

دولة رئيس المجلس : المادة (١) وافقت عليها اللجنة واوصت كما جاءت من النواب ، هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟

المادة الاولى وشكراً .

السيد المقرر : المادة (٢)

دولة رئيس المجلس : المادة الثانية ايضاً ، اللجنة توصي بالموافقة عليها كما جاءت من النواب ، هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثالثة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثالثة ايضاً كما وردت من مجلس النواب هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤)

دولة رئيس المجلس : المادة الرابعة ، هل

الذي اشترت اليه بدراسته التي ذكرت في كلمتي .

القائمة المعفاة في الجدول حوالي (٥٥) سلعة معفاة إعفاءً كاملاً ثم هنالك سلماً أخرى معفاة بنسبة ٢٠٪ ثم هنالك قائمة طويلة عريضة معفاة في نسب متدرجة .

الحقيقة ملاحظتي دولة الرئيس أن هذه القوائم كان يجب أن نزود بها ، أنا لم استلمها ، أنا الآن زودت بها من قبل معالي زميلي الدكتور رجائي المعشر .

ولا توجهت في كلمتي إيجاباً آخر ، لأنه عندما قام الفريق الاقتصادي الذي اشترت اليه كانت السلع المعفاة عشرة ثم ارتفعت الى ستة وعشرون سلعة هنا ثلاثة وخمسين سلعة المعفاة إعفاءً كاملاً .

فالحقيقة أنه ما أوضحه دولة رئيس الوزراء ، ومعالي وزير المالية وما وجد في هذه القوائم تدفعني الى التخلي عن الاقتراح الذي تقدمت به واثني على أن تكون النسبة هي ٧٪ وليس ١٠٪ وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ ، سعادة المقرر .

السيد المقرر : ارجو من زملائي الكرام أن يوافقوا أن نلغى القانون أو عدم تلاوته وإنما نمر عليه مادة مادة ثم من لديه ملاحظة أن

هكذا منه لأصح

يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٥)

دولة رئيس المجلس : المادة (٥)

كذلك توصي اللجنة بالمرافقة عليها ، هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٦) .

دولة رئيس المجلس : المادة السادسة ،

دولة الرئيس مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران :



انا أريد أن أسأل سعادة المقرر بما يتعلق بجداول السلع المعفاة هل اقتضت اللجنة المالية بأن تقول . جداول السلع المعفاة ترد في ملحق القانون أم يجب أن تكون في نظام . ونسأولي اللجنة الكريمة ينبع من أنه

عندما نريد أن نلحق جداول سلع كقانون يعني ذلك بأن هذه المادة التي ستعدل بالقانون ستفقد على أقل تقدير من السوق وتخبأ ويكون هنالك مجال للسوق السوداء .

لأن إضافة أي سلعة كمقترح مشروع من الحكومة وتحويله على مجلس الأمة يمكن أن يستمر مهما كان هنالك صفة للاستعجال مدة لا تقل عن شهر . اذا كان المجلس متفقاً .

فما هو ذنب المواطن والمستهلك في لحظة من اللحظات ويزيد مادة من المواد ويراه مفقودة من هذا السوق بحجة انها سترتفع قيمتها بقانون ضريبة للمبيعات نحن نعرف بأن جداول الجمارك تقر في نفس اليوم وتنفذ خلال اليوم الثاني وذلك لمصلحة المواطن بأن لا يتعرض الى سوق سوداء او فقدان تلك المادة .

انا أتمنى ان تكون الضريبة ٥٪ مقابل الجداول ان تكون في نظام للاستقرار ، انا اعلم بأن هنالك سرعة ملحة في تمرير هذا القانون وان العودة فيه الى مجلس النواب أصبح من كثرة النقاش وما قيل حوله حول هذا القانون اعادته نقطة سلبية ، ولكن قبل أن اعلق اريد أن اسمع من سعادة المقرر حول رأي اللجنة المالية الكريمة حول الشيء الجديد . بأن تأخذ بالجداول بقانون ، هل هي فيها مصلحة عامة أم لا ؟

وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة

المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس في الواقع اعضاء اللجنة جميعهم كانوا يعلمون وكانوا يتابعون المناقشات التي حصلت في مجلس النواب كما انني كمقرر للجنة حضرت كل اجتماعات اللجنة المالية وقد احيل هذا القانون بصفة الاستعجال الى مجلس النواب الموقر في ١٢ شباط من هذا العام وقره مجلس النواب في ٨ ايار وعرض على هذا المجلس لاحالته الى اللجنة المالية في ٩ ايار بملحق لجدول الاعمال ، واجتمعت اللجنة في اليوم الثاني في العاشر من ايار .

فعندما نظرت اللجنة في هذا القانون أخذت في الاعتبار مجمل الظروف الطبيعية لطبيعة الاستعجال التي اعطيت لهذا القانون كوننا في دورة استثنائية ، اخيراً اننا كنا هذا القانون قيد النظر في مداولتنا الدولية منذ اربع سنوات ، وبالنظر الى هذه الظروف بمجملها فقد وصلت اللجنة المالية مقررأ واعضاء الى قناعتها توصية في هذه الحالة بالمرافقة على هذا القانون كما ورد من مجلس النواب .

ارجو ان اكون قد اوضحت نفسي سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : انا اشكر

سعادة المقرر في الشرح الوافي الذي قدمه والذي لم يجب فيه على سؤالي فاكثفي بذلك .

ثانياً دولة الرئيس نحن نعلم بأن هنالك من البنك الدولي موضوع التصحيح الاقتصادي في الاردن ولكن رأيي لو لم يطلب هذا التصحيح من البنك الدولي كمضرب في مجلس الاعيان لا ترحت هذا التصحيح لانه لايجوز لنا في الاردن ان يبقى هذا المعجز الكبير في الموازنة العامة .

ومن المفروض علينا بأن نقلص هذا المعجز وان نتحرى جميع الاساليب والاطر وتعديل القوانين وتحسين الاداء لتقليل هذا المعجز .

ولكن بنفس الوقت اقول بان هنالك عدة اساليب ايضاً لتقليص المعجز وليس اسلوب تقليص المعجز فقط احداث القوانين الضريبية .

تحسين اداء الجباية . واستعمال القوانين الموجودة هي اقرب لليد من وضع قوانين أخرى .

عندما طرحت موضوع الجداول ان تكون بنظام اعلم تخوف اخواني اعضاء مجلس النواب باعطاء السلطة للحكومة واقصد اية حكومة بان تضع هذه الجداول وان تنصرف كما تشاء ولكن عندما يضع القانون مواد اعفاء لاعتقادي وضع هذه

هكذا هذه الاصل

الاعفاءات لتصل الى ٥٣ مادة تخيلت بأنه يعطى مثل هذه الصلاحية لوضعها في الانتظمة لوضع هذه الجداول بالانتظمة فلا تنشأ سوق سوداء ويكون هنالك اثراء غير مشروع اثراء بدون سبب عفواً بدون سبب وهو ان هذه الضريبة القادمة آخذها انا كبائع او كتاجر او صاحب مصلحة وله الحق في ذلك لا انتقد ولكن مهمني ان امنع مثل هذا الاثراء بلا سبب .

طبعاً هذه المخاوف حتى تأتي انا عندما اسمع قول برفع اسعار المياه في الاردن وسعر الماء مرتفع في الاردن ولكن كمواطن اجد كثير من المواطنين لا يستطيعون ان يحصلوا هذه المياه الا بواسطة التكتات لماذا ؟ لان هنالك نقص في المياه هذا السبب الظاهر ولكن عندما يأتي مدير سلطة مياه في محافظة ويعلن بأن ١٧٪ من مياه المحافظة تسرق ، انا كمواطن او كعضو في مجلس الاعيان استغرب بان تكون هنالك نسبة برفع اسعار المياه ما دامت المياه ١٧٪ منها تسرق ، هل المواطن يفرض عليه بان يغطي سرقة المواطن الآخر الغير شريف .

هل الشريف الواجب عليه ان يدفع من جيبه الاموال المسروقة من مواطن غير شريف .

اذا بدلنا لنسب ان يضبط انفسنا في الجباية

لنخفف على المواطن لا ان نكون فقط نرفع الاسعار والامور سايه من تحت في الجباية .

عندما انظر الى الديون في وزارة المالية على المواطنين اجدها بعشرات الملايين اذا ما كانت بالمئات .

هل المواطن الذي سدد الخزينة كمواطنة حقيقية يرفد هذه الخزينة لانه بالتالي مطلوب منه خدمة وطنية ان يدفع ضريته بحق واستحقاق ، هل يفرض عليه هذا المواطن الشريف ان يزيد بدفع الضريبة للمواطن الذي يتهرب من الضريبة ؟

اجد في هذا المنطق شيء غير مفهوم لدي .

احببت بهذه المناسبة ان اذكر هذا الموضوع فلا تقول بان التصحيح الاقتصادي فقط مزيد من قوانين الضريبة .

التصحيح الاقتصادي تضيق فجوة المعجز فقط ، عندما يكون عجز ضيق لا يوجد هنالك لا بنك دولي او غيره ، يقول لي مفروض عليك كيت وكيت وكيت .

اذا تحسنت هذا الاداء لم يسكر المعجز لو ما طلب مني البنك الدولي هذا التصحيح لا ترحب مثل هذا التصحيح في هذا المجلس الكريم وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة ابو عماد ، بعالي الاستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة :



انا اوافق مضر باشا على رايه في قضية الجداول ولكن الحقيقة الجداول هي ضريبة ويجب ان تذكر مع القانون وما ذهب اليه مجلس النواب صحيح وموافق لاحكام الدستور .

اذا ابدى دولة مضر باشا ملاحظة مهمة جداً ان تلاحظ المواد ٥ ، ٦ جاءت بالجداول بموجب القانون ولكن جاءت المادة (٧) واعطت للحكومة حق الاعفاء زيادة الاعفاء والسبب اننا لو لم نورد هذه المادة لكان هذا القانون تعديل الى قانون الاعفاء من الاموال الاميرية ونحن لا نقصد الاعفاء من الاموال الاميرية ووضعت هذه لكي تكون مرنة وتتكلم مع الاعفاء من الاموال الاميرية لان هذه الضريبة اموال اميرية فاعطينا مجلس الوزراء الحق المطلق له بموجب قانون الاعفاء من الاموال الاميرية والا لكات المادة ٥ ، ٦ تعديلاً لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية ، لانه اذا جاء

تشريع مبدأ جديد في تشريع سابق فيعتبر الجديد معدلاً للسابق .

ولذلك كان رأي مجلس النواب في ابقاء هذه المادة رأي سليم ويتناسب ويطلق يد مجلس الوزراء في استعمال قانون الاعفاء . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : شكراً سيدي ، دولة الرئيس .

الحقيقة بس انا اؤيد ما تفضل به دولة ابو عماد من حيث انه لو لم يوجد يجب أن يكون الاصلاح من ذاتنا وليس من البنك الدولي .

لكن ايضاً اقره على قضية تحصيل الاموال الاميرية ، في العام الماضي كانت الميزانية فيها عجز حوالي ٤٨ مليون استطعنا ان نسد ذلك بالتحصيل الجيد وان يضيف ايضاً مبلغ بعشرات الملايين الذي دخل وانتقل الى الموازنة الحالية .

انا اقر تمام الاقرار ان التحصيل واجب لكن كما تفضل هناك ديون مضى عليها سنوات طويلة جداً تقدر بمئات الملايين والدولة تحاول بكل قواها الضغط .

لكن يأتي في نفس الوقت من المواطنة

هكذا منذ الاصل

العامة بحيث أنها تستطيع ان تليى الرغبة .

اداء الجهاز الاداري عندما يتحسن ويصبح بشكل جيد اعتقد أن التحصيل سوف يكون اوفر ونرجو ان نغلق الفجوة مرة اخرى بطريقة التحصيل الجيد وإن الضريبة ان تكون مناسبة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة نحن ايضاً للمادة (٦) التي اثار حولها دولة ابو عماد دولة الاستاذ ابو تامر .

السيد احمد عبيدات : نعم انا كنت رفعت يدي قبل الآن .

أولاً انا لا ارجب في اطالة النقاش ولا ارجب في الدفاع عن رأي مجلس النواب ولكنني اود أن الفت النظر الى ناحية يبدو اننا في نهاية الامر ننسى كيف كانت البداية بصدد النقطة ايها الجداول وان تصدر بنظام او ان تكون جزءاً من القانون .

هذا الموضوع له خلفية ، مجلس النواب لم يصل الى هذه القناعة اعتباطاً من وجهة نظري والخلفية تكمن في الممارسة التي بدأت من قبل الحكومة ووزارة المالية منذ البدايات عندما طرح مشروع هذا القانون على الرأي العام . كان هناك مؤسسات وطنية معينة بهذا الموضوع مهمته به ويجب أن تكون طرفاً جاداً في الحوار .

كان هنا غرفة الصناعة غرفة التجارة ، بعض النقابات المهنية جمعية حماية المستهلك ، عدد من اصحاب الرأي الاقتصادي في البلاد تمهيداً الى وصول القانون الى مجلس الامة . الممارسة التي اشير اليها كانت تتعلق بانعدام الثقة بين الطرفين وتتعلق بشكل خاص باخفاء المعلومات المتعلقة بهذه الجداول منذ البداية كان هناك معاناة لدى بعض هذه الاطراف .

او معظمها في الحصول على الحقائق منذ البدايات كان هناك في عمالة شديدة في اتصال هذه الجداول للرأي العام وللمعتنين بالحوار لماذا لا نقول ذلك ، مرت فترة ليست قصيرة كان فيها اخذ ورد شديدين بين وزارة المالية من جهة وبين هذه الجهات من جهة اخرى وكان هناك احياناً في تعمد ، كان هناك في نماعي حثيثة تبدل للحصول على المعلومات الضرورية على الجداول على السلع على المعلومات في الوقت الذي يجب ان تكون فيه هذه المعلومات مطروحة للرأي العام وللوكالة .

نحن في عصر تفرض فيه كل الامور حرية الوصول الى المعلومات وخاصة اذا كانت هذه المعلومات تتعلق بضرية او برسوم .

هذه الخلفية اعتقد كان لها دور كبير في الموقف الذي وقته مجلس النواب من الجداول

الملحق بالقانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس انا اريد أن اؤكد لدولة الأخ احمد عبيدات ان هذا القانون مشروعه عرض على المجلس الاستشاري الذي توفرت فيه غرفة الصناعة وغرفة التجارة وحماية المستهلك وكل الجهات الاقتصادية وقبل ذلك ايضاً جرى نقاش مع غرفة التجارة وغرفة الصناعة ومع المهنيين وجرى تصويت طبعاً في ناس لا يزالو ضده لكن لا تأخذ في رأي واحد وانما تأخذ في الرأي العام .

هكذا جرى ولا يوجد اخفاء ، طالبا منذ البداية يجب أن يأخذوا القوائم كان رأي الحكومة كما تفضل دولة مضر باشا ان لا تعطى قوائم بالاعفاء حتى تتجنب ما يمكن ان يسمى بالسوق السوداء ومع كل اسف اؤكد لدولته ان السوق قامت وخبأت كثير من التجار خبئوا المواد واستوردوا المواد التي يمكن ان تفرض عليها الضريبة .

واجددت خلافاً مما سوف يؤدي أن هذه الضريبة سوف لن تحصل في الصورة الصحيحة في هذا العام . حتى جرى على ذلك فكانت الرأي مفتوح لا يوجد اسرار وانما السر في ان لا تعطى هذه القوائم القضية قضية ثقة ما بين

المواطنين والحكومة وقد توفرت في المجلس وجرى نقاش حر واعداد كبيرة من المجلس والمخضر موجود .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس ، اكفي بما تفضل به دولة رئيس الوزراء من توضيح وهو ما كنت اود أن اقله وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً اذن نعود الان الى المادة السادسة في ضوء ما أثير حول الجداول التي رأى مجلس النواب ان تكون جزءاً من هذا القانون ، لا ادري اذا كان دولة ابو عماد في ضوء كل الظروف المحيطة بهذا القانون يرى ان يقدم اقتراح دولة مضر باشا .

دولة السيد مضر بدران : سيدي الرئيس في الواقع اردت ان اثير هذه النقطة للمستقبل وكلامي لم اقصد منه انني معارض الان مادام ان مجلس النواب واللجنة قد قررت الموافقة فانا موافق ولكن هذه المادة تبقى تحت التجربة للمستقبل فيما اذا هذه المخاوف التي ذكرتها استشرت عندنا فارجو من الحكومة الكرمية ان تتقدم بتعديل لهذه المادة باسباب موجبة جديدة نتجت عن التطبيق الى مجلس الأمة لأعادة النظر ووضع هذه الملاحق في الظلمة مادامنا نحن قد وضعنا الاعفاءات في

هكذا حثي الاصل

القانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي ، إذاً هذه المادة هي معروضة على المجلس الكريم للمصادقة عليها المادة السادسة في ضوء كل الاعتبارات التي شرحت هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة السابعة .

دولة رئيس المجلس : هل هناك ملاحظة على المادة السابعة ؟

هل يوافق المجلس الكريم على المادة السابعة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثامنة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثامنة هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة التاسعة .

دولة رئيس المجلس : المادة التاسعة معروضة على المجلس الكريم هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة العاشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة العاشرة هل

يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١١)

دولة رئيس المجلس : المادة (١١) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٢)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٢) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٣)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٤)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٥)

يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما أوصت اللجنة ؟ وشكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٠) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢١) سماحة الشيخ عبد العزيز الحياض تفضل سيدي .

الدكتور عبد العزيز الحياض : الحقيقة الفقرة الثالثة التي هي فقرة (هـ) التي تناول إعفاء ما يستورد أو يشتري محلياً للمساجد والكتاتيب ومراكز الأيتام والمسنين والمعاقين لاستعمالاتهم الخاصة .

أنا أقول أنه هناك أيضاً بعض الجهات التي تحتاج إلى ذلك وهي التي يتفق عليها من أموال وقفية في بعض مؤسسات يتفق عليها من أموال وقفية وهي بحاجة إلى هذا الإعفاء كي بعض الجمعيات الخيرية أو مثل الجمع الملكي أو جامعة آل البيت أو غير ذلك فما أدري هل يمكن أن تعفى ؟

دولة رئيس المجلس : معالي أبو هشام .

السيد أحمد الطراولة : سيدي المجلس الوزراء أن يعفى فتتقدم الجهة في الإعفاء ، وبموجب المادة (٧) تعفى وتكون قد وفقنا بين رأي القانون وبين رأي سماحة الأستاذ .

دولة رئيس المجلس : ماشي سماحة الأستاذ مجلس الوزراء صاحب الصلاحية .

دولة رئيس المجلس : المادة (١٥) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٦)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٦) هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٧)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٧) هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٨)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٨) هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما أوصت اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٩)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٩) هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٠)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٠) هل

هكذا من الأصل

السيد المقرر : الفقرة (د) سماحة
الشيخ تغطي هذه النقطة .

دولة رئيس المجلس : اذاً للمادة (٢١)
هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٢)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٢) هل
يرافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٣)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٣) هل
يرافق المجلس الكريم عليها كما اوصت
اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٤)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٤) هل
يرافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٥)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٥) هل
يرافق المجلس الكريم عليها كما اوصت
اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٦)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٦) هل
يرافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٧)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٧) هل
يرافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٨)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٨) هل
يرافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٩)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٩)
معالي ابو محمد ذوقان الهنداوي بك .

السيد ذوقان الهنداوي : المادة (٢٩)
اللجنة اوصت على الموافقة على قرار مجلس
النواب بالاستعاضة عن كلمة يطلع الواردة فيها
بكلمة (يضطلع) الحقيقة في المادة الاصلية
يطلع وردت مرتين مرة صحيح لازم تبدلها
بكلمة يضطلع لكن بالمرّة الثانية يجب أن تبقى
يطلع بالسطر الأول (أ) يترتب على كل من

يطلع ... هذا صحيح .

لكن بالسطر الثالث من نفس (أ) كل
من يطلع لبيانات اخرى تملق بهذا القانون أو
بتنفيذ احكامه او التي يطلع عليها يجب أن
يعتبراً سرية ومكتوبة .

فمش مطلق الحقيقة تبدل كلمة يطلع
فقط التي وردت في السطر الأول وليس في
السطر الثالث وشكراً .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس عندما
وافقت اللجنة الحقيقة وأخذت بقرار مجلس
النواب كان مفهوم اللجنة أن يطلع هي حيثما
وردت في الأول .

لأن التعديل يقول الاستعاضة عن كلمة
يطلع فأخذتها الحقيقة انها تتسحب فقط عندما
وردت في مطلع الفقرة وليس في السطر
الثالث ، والثالث يبقى كما هو .

دولة رئيس المجلس : يعني ممكن عندما
يلعب القانون من مجلس الأعيان الى
التصديق الملكي أن يراعى في النص
(يضطلع) بالأولى وشكراً لكم على
الملاحظة اذاً هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٠)

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٠)
سماحة الاستاذ .

الدكتور عبد العزيز الخياط : عفواً
هناك في فقط تصحيح لغوي في السطر الثالث
وأيضاً في الفقرة (ب) كلمة (على حدا)
واتما على حده بالتاء المربوطة فارجو
تصحيحها .

السيد المقرر : واضح سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، المادة
(٣٠) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً
لكم .

السيد المقرر : المادة (٣١)

دولة رئيس المجلس : المادة (٣١) هل
يرافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٢)

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٢)
تفضل معالي ابو محمد .

السيد ذوقان الهنداوي : اللجنة وافقت
قرار مجلس النواب بشطب كلمة المخالفات
لكن اذا شطبناها لا تصبح العبارة في السطر
الثاني يعني لابد من استبدالها بكلمة اخرى ...
بمقاب كل من يرتكب ايّاً من المخالفات
التالية ... اذا بدنا نشطب كلمة المخالفات ولا
نضع بدل منها اي كلمة . كل من يرتكب اي
من التالي ؟

هكذا من الأصل

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي ابو هشام معالي احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : سيدي إن شلناها ولا ما شلناها واحد ، طالما نحن حطينا الجرائم التي يعاقب عليها انتهى الاشكال يعني الذي تفضل فيه معالي ابو محمد وارد لكن لا يضير القانون ابداً طالما اوردنا الجرائم التي يعاقب عليها او المخالفات ايش ما نسميها نسمي طالما وردت انتهى الاشكال .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة نفسه في عنوان الباب العاشر الجرائم والعقوبات المخالفات وعقوباتها . مجلس النواب قرر في عنوان للباب نفسه ان يستبدل المخالفات بالجنيح وهذا يعني بديهياً أن نفس التعديل ينسحب على مطلع الفقرة الأولى والتي هي صدر هذه المادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : اذاً المادة (٣٢)

صان واضح ابو محمد ؟ شكراً المادة (٣٢) هل يوافق المجلس الكريم عليها . كما اوضحت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم سيدي .

السيد المقرر : المادة (٣٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٤) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٥) هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٦) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٦) هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٧) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٧) معالي ابو محمد .

السيد ذوقان الهنداوي : تصحيح لغوي لا يحتاج الى إرجاعه الى مجلس النواب شطب كلمة المخالفات الواردة في الفقرات (أ) و (ب) عندما شطبنا المخالفات تبقى فقط للجرائم هل هذا الموجود ؟

(ب) مثلاً ترفع الدعوى في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) بدنا شطب كلمة المخالفات تبقى ترفع الدعوى في

لأنه المادة كلها محكمة جمارك لأنه لم يأتي ويقول مع مراعاة احكام هذا القانون تطبق محكمة الجمارك البدائية والاستثنائية بسميها محكمة جمارك واستبعد عليها أن تطبق اصول الجمارك الصحيح انا مش متبحر في هذا الموضوع .

ولكن يحتاج الى دراسة أخشى ما أخشاه أن محكمة الجمارك إنشائها في اصول الجمارك أو شيء من هذا النوع أو لها علاقة أو ما يتقترح تتخلى عن اصول الجمارك يعني يجب العودة الى اصول الجمارك اذا بدى الغيه أخشى ما أخشاه بأن المحكمة تنقص الاصول تبعها ولا تستطيع أن تمشي في موضوع لانه عم أطبق اصول محاكمات جزائية ومدنية .

أما اصول الجمارك مع قوله محكمة جمارك والله لو محكمة خاصة مش جمركية وارد هذا الكلام .

أما محكمة الجمارك التي تريد أن تنظر ممنوع عليها أن تطبق الاصول الجمركية ليش السؤال ؟

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونة : اصول المحاكمات الجزائية هو الاصل ، هنا النواب اخلدوا باصول المحاكمات الجزائية التي هي العام وشطبوا الجمارك مع الي انا مع مضر باشا .

لكن مع موالفتي على هذا أرجو أن يمر القانون وأن يكون هنالك تعديل لهذه الناحية

الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) فهل هذا المقصود تماماً ؟

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل يقول هذا المقصود .

شكراً هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٨) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٩) دولة مضر باشا .

دولة السيد مضر بدوان : سؤال لسماعة المقرر ماهي المحكمة من استبعاد اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك ؟

السيد المقرر : الحقيقة أن هذا التعديل جرى في أكثر من مكان وكان قرار مجلس النواب يوصي باعتماد الاصول العادية واخذت اللجنة المالية بذلك .

دولة رئيس المجلس : دولة مضر باشا .

دولة السيد مضر بدوان : ما يعرف

هكذا منذ لأصل

حتى لا يعطل القانون ونعمده إلى مجلس النواب ، مع العلم أنه إذا أخذت المحكمة بقانون اصول المحاكمات الجزائية الذي هو قانون عام يمكن الأخذ بهذا الموضوع الذي خشوه النواب على ما أفكر أنه قد تكون محكمة الجمارك تحت بعض التأثيرات لذلك استبعدوا قانون اصول محاكمات الجمارك وبقوا على القانون العام وفي الحالتين هذا لا يضير .

ولكن أنا مع مضر باشا انه وبعد أن ينتهي هذا القانون أن ندقق في هذه النقطة ونعطيهما الاهتمام الكامل عندما تطبق المحكمة هذه الاصول فإن رأيت هناك اشكالات فيصير إلى التعديل وإلا اصول المحاكمات هو الاصل وهو القانون الجزائي .

دولة رئيس المجلس : نسمع معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل :



شكراً دولة الرئيس ، عندما أثير موضوع إلغاء عبارة قانون اصول المحاكمات المصنوع

عليها بقانون الجمارك واتجه اتجاه مجلس النواب إلى هذا الالغاء لم تعارض فيه كثيراً لأننا نعتقد أن تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية وهو اصل للمحاكمات الجزائية جميعها سواء كانت لدى محكمة خاصة أو غير خاصة مالم يكن هنالك نص يوجب تطبيق اصول خاصة بالمحكمة تلك الخاصة .

باعتقادنا أن قانون اصول المحاكمات الجزائية مع الأخذ بعين الاعتبار تقصير المدد والشروط التي وردت في هذا القانون في موضوع الاستئناف فإنه يقترب جداً من مشروع قانون اصول المحاكمات الجمركية ولم يعد هنالك كبير فرق وإن قانون اصول المحاكمات الجزائية مع التعديلات الواردة هنا على المدد واصول الاستئناف والتمييز تصبح متماثلة إلى حد كبير لم نرى فيه ضرورة لمعارضة الاقتراح الوارد من مجلس النواب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس ، بالرغم أنه هذا ليس مجالاً واختصاصي ولكنني ألق مؤيداً لما تفضل به دولة ابو عماد الأكثر صحة لأن هنالك بالإضافة للإجراءات التي تفضل بها معالي وزير العدل في التبليغات الموظفين مطلقاً

وشكراً ياسيدي .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو عماد مرة ثانية .

دولة مضر بدران : عفواً دولة الرئيس ، في الواقع أنا مش مقتنع بما أورده معالي وزير العدل عدم الموازنة يعني . أنا ما بعرف أنه هذا صبح ليس هو قانون الجمارك لأنه قانون اسمه قانون ضريبة المبيعات كقانون . ولكنه من حيث المضمون لا يختلف عن قانون الجمارك . الذي يحصله موظفين الجمارك المحكمة محكمة جمركية الآن في التنفيذ هل اذهب إلى دائرة الاجراء لتنفيذ الاحكام وأنام عشر سنين !

هذا موضوع يحتاج إلى حركة هل اذهب إلى محضر اضيف عليه مسؤولية جديدة للتبليغ ونحن نعرف ونعلم ما يقاسي المدعين ، يعني الواحد يقول بلاش محكمة لأنه اذا بدى ابلغ بتقعد سنة وستين وما يقاسوا الأخوان الهامين في موضوع التبليغ .

يعني ما أنا شاف انه لماذا مازال هالشغل جمركية قانون جمارك قانون يقول محكمة الجمارك بداية واستئناف تنظر تأتي نستبعد هيك بس انه لا تريد قانون اصول الجمارك هيك ، هيك اجي على بالي ما بدش اصول الجمارك ، الا اذا كان في مبرر غير مطلع عليه .

الجمارك الذين ايضاً يقومون بالتبليغ وغيره بينما هناك موظفوا المحاكم وطبعاً فيه اختصار واختزال للوقت فطبيعة اصول المحاكمات الجمارك اكثر سرعة ولها خصوصية ولا يضير الديمقراطية أن تختلف مع زميلي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ احمد عبيدات .

دولة السيد احمد عبيدات : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة هو السؤال المطروح على معالي وزير المالية ومعالي وزير العدل ،

هل هذه القضايا قضايا جمركية ؟

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ، الواضح أن قانون الضريبة هو شبهه بالقانون الجمركي ولكنه ليس من القوانين الجمركية وهذا مما دفعنا إلى قبول التنازل عن قانون اصول المحاكمات الجزائية .

هذا من جهة من جهة أخرى قال زميلي لا أرند أن أعلق على ما قاله زميلي معالي وزير المالية إلا أنني اعتقد أن جميع الأمور حتى بالنسبة إلى التبليغات مغفلة وإن العودة إلى قانون اصول المحاكم الجزائية وهو الاصل هو الافضل . افضل من أي تشريع استثنائي آخر

هكذا في الأصل

أما بالنسبة للنقاش الذي دار من الأخوان انا لا اجد بالفعل الا المعلومات المتوفرة الآن في المجلس الا فقط بدي استبعد قانون اصول الجمارك مهما كلف الثمن انا الآن في قضية جمركية او في قضية ضريبية مبيعات اذا بدي احصل شيء وفي سرعة اجراءات في المحكمة ، ما فائدة سرعة الاجراءات في المحكمة اذا بدنا تروح تنام في التبيلغ وتنام في التحصيل وطبق الاصول العامة .

ليش عملوا اصلاً قانون جمارك . كان بالاولى ان المحكمة الجمركية تطبق قانون اصول المحاكمات الجزائية وانتهينا لو ما في سبب ملح في ذلك لما وضع اصول جمركية واقرب ما يكون هذا القانون الى تطبيقات جمركية مع قوله انه ليس قانون جمارك .

انا اضع هذه الملاحظات ايضاً للمستقبل اعلم بان هنالك قيد داخلي علينا ان ارد هذا القانون وبعاد بحثه في مجلس النواب ولو طلع فيه شيء اعرج ممنوع يعني اشتر داخلياً ، يعني اللجنة المالية موافقة ، موافقة ، موافقة عارف لماذا موافقة اللجنة المالية ، يعني بدون ان تذكر انا واقفنا مع عدم قناعتنا لأنه اقره المجلس وصار له مدة طويلة مع الاحترام يعني والجهود الذي بذلوه الصحيح .

وأنا لو كنت في اللجنة المالية لوافقتمهم

على هذا الحكمي يعني فلا يأخذوا انه .

فقط احببت ان اسجل هذه الملاحظة على هذه المادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي :



شكراً سيدي الرئيس وارجو أن اعتذر من دولة الرئيس ومن اخواني الاعضاء الزملاء لان الصورة غير واضحة امامي اذا نظرنا سيدي الى الباب العاشر كان العنوان لذلك الباب في المشروع كما قدم من الحكومة الجرائم والعقوبات المخالفات وعقوباتها .

قرر مجلس النواب وقرر مجلس الاعيان الكريم قبل قليل بالموافقة على تعديل عنوان هذا الباب حيث اصبح الجرائم والعقوبات الجنب وعقوباتها يعني المخالفات شطبت .

نأتي للمادة (٢٧) تنص على أن

محكمة الجمارك البدائية هي المختصة في النظر في جميع الجرائم والمخالفات في المشروع الاصلي وحذفت كلمة المخالفات ولم تستبدل بكلمة الجنب وبالتالي اصبحت محكمة الجمارك البدائية مختصة بالنظر في جميع الجرائم ما يعرف الجنب اي محكمة تنتظر فيها لأن المخالفات شطبت فهل تبقى الجنب امام محكمة الجمارك البدائية ام امام محكمة اخرى لا ادري بعدما اختار القانون مشروع القانون ان محكمة الجمارك هي التي تكون مختصة في النظر في جميع الجرائم ومثلما ذكرت تأتي الى المادة (٣٩) وتقرر شطب اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

كما تفضل دولة الأخ ابو عماد ودولة الأخ ابو تامر اذا كان الهدف من اختيار محكمة الجمارك لتتظر في هذه الجرائم فلماذا بشطب اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الجمارك واذا اردنا ان نعتد اساس القانون الاصل قانون اصول المحاكمات الجزائية .

فلماذا اختيرت محكمة الجمارك لتتظر في جرائم وتطبيق قانون غير قانون اصول محاكماتها هي وبقي موضوع الجنب اللي بعد شطب مخالفات لا ادري اي محكمة تنتظر فيها محكمة الجمارك او اي محكمة غيرها .

يدو لي سيدي انه لا يوجد أي انسجام

او تسلسل منطقي بين المواد المختلفة هذه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لدولة ابو سمير ، معالي الاستاذ ابو هشام .

السيد احمد الطراونة : انا اوافق الأخوان كل الموافقة مضر باشا ودولة زيد الرفاعي ، لكن هنالك ناحية مهمة جداً في التشريع اذا اختلفنا مع مجلس النواب في هذه المرحلة ولم تنفق يسقط القانون بمجموعه اما اذا كان كلام الاخوان الذي ابدوه هو توجيه الى الحكومة ان يعيد النظر في هذه بعد سريان القانون يكون اسهل النقاش مع مجلس النواب حول مادة تسقط هذه المادة او لا تسقط هو اخف من ان نبحث هذا في هذه المرحلة ويسقط القانون بمجموعه .

فأرجو وقدرت ان مضر باشا هو يوافق على المبدأ ولكن اراد أن يبين الحكومة الى أن تأخذ هذه الناحية بعين الاعتبار ، القضية قضية اذا صار الخلاف في هذه المرحلة مع مجلس النواب يسقط القانون بمجموعه أما اذا صار الخلاف بعد هذا القانون فيكون الموضوع يتعلق بهذه المادة فقط وهذا امر الشرين .

دولة رئيس المجلس : واضح معالي ابو هشام ، سعادة المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس ارجو فقط أن ألفت النظر الى التعديل الذي ادخله

هكذا من الاصل

مجلس النواب في الفقرة (ج) من المادة (٣٨) حيث شطب عبارة في آخر الفقرة حيث شطب عبارة (مدعي عام أو أكثر يعينه الوزير من موظفي الدائرة الحقوقية للقيام بهذه الوظيفة) واستبدلها بعبارة (أعضاء النيابة العامة الجمركية) ثم العبارة التالية في المادة (٣٩) مطلع المادة يقول يبدأ مع مراعاة أحكام هذا القانون تطبيق محكمة الجمارك الابتدائية والاستئنافية قانون أصول المحاكمات الجزائية ونحى المنحى العام مما استنتجت منه اللجنة لا مانع من الأخذ به وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل وقد صار الأمر واضحاً ، تفضل . معالي وزير العدل : يا سيدي إذا صار واضحاً بلاش اتكلم .

شكراً سيدي واضح أن الحكومة لم تتلقى اقتراح إلغاء قانون أصول المحاكمات الجزائية بحرارة وإنما قبلت به وإن هذا القبول لا يمنعها من إعادة النظر مستقبلاً على ضوء التطبيق العملي .

فقط أحب أن أضيف إلى أن حدائق هذا القانون وإدخال أيضاً تعديلات حتى على أصول قانون المحاكمات الجمركية من حيث مدد الاستئناف وشروط الاستئناف والتمييز وغيرها .

جاءت لا تمنسك تمسكاً شديداً قانون

أصول المحاكمات الجزائية بحذافيرها لأن نفس هذا القانون تعرض للتعديل بصلب مواد هذا القانون نفسه أيضاً ولم يعد بنية متماسكة ولأن طبيعة هذه الضريبة أيضاً زالت طبيعة جديدة لم تتحدد بعد حقيقة أي منا يستطيع أن يقول في اطمئنان ضمير أن هذه الضريبة جمركية أو أنها ضريبة عادية من جملة الضرائب العادية .

ضريبة جمركية نعم شاعت وزارة المالية أن تسميها هكذا أو أن تتجه إلى هذا المنحنى في هذه المرحلة لكن ليس هناك يقين قانوني تماماً في البناء القانوني بأنها ضريبة جمركية بالمعنى المخصص والمختص ولذلك اعتقد بأن التطبيق العملي هو الذي سيبين فيما إذا كنا بحاجة إلى العودة إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية أم لم تكن يمثل هذه الحاجة وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة أنا أحب أن أذكر بالنقطة التي أشارها دولة الأستاذ زيد الرفاعي التعديل الذي دخل وقضية الجنب وقضية معالي الأستاذ هلسة .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي الرئيس ، يعني إجابة على استفسارات أصحاب الدولة والمعالي بالنسبة إلى موضوع المخالفات حقيقة كلمة المخالفات والجنحة والجناية هذه أمور محددة معانيها في قانون العقوبات .

والمخالفة في قانون العقوبات هي الجريمة

التي لا تزيد عقوبتها عن أسبوع سجن أو عشر دنائير غرامة .

غير ذلك من الجرائم تسمى جنح لغاية ثلاث سنوات أو لغاية غرامة مفتوحة .

الجنايات هي عقوباتها اشغال شاقة مؤبدة أو اعتقال مؤبد .

ولذلك انسجماً مع قانون العقوبات كان هناك اقتراح أن تحذف كلمة مخالفة لأن كل الجرائم في هذا القانون المعروض امام حضرات الاعيان الكرام لا يوجد ولا مخالفة ، كلها جنح ومن هنا جاء التعديل وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الأستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، واشكر معالي الوزير على ما تفضل به وأنا اعرف تماماً ان كلمة الجريمة تشمل الجنابة والجنحة والمخالفة .

وبالتالي عندما نقول الجرائم نتكلم عن كل الجنايات والجنح والمخالفات .

وبالتالي مجلس النواب الموقر حذف كلمة مخالفات وجنح وفي نصوص المواد المختلفة اكتفى بكلمة الجرائم يعني سؤالي قائم وزاد اذا كان هذا هو التفسير الذي تفضل فيه معالي الوزير الذي أقره فيه لماذا انسم عيوبان

الباب الجرائم والعقوبات والجنح وعقوباتها ؟ الجرائم تشمل كل شيء ما قالوا الجنايات والمخالفات ونضع في عنوان الباب الجنح والعقوبات ولا نجد في نص المواد أي شيء عن الجنح هذا كان التساؤل وهو مجرد تساؤل وليس اقتراح .

وبالنسبة لما تفضل فيه معالي استاذنا الاخ ابو هشام نحن لا نتكلم عن رفض القانون أو عن التشريع نسير نقاط قد تكون مهمة وقد تكون بحاجة إلى لفت نظر ومراعاة ومعالجة في المستقبل ويجب أن يسجل في محضر الجلسة ويكون في هناك اساس للاعتماد عليه عندما تتقدم الحكومة في المستقبل قد نجد انها ضرورية .

فلذلك إثارة أي موضوع أو تساؤل أو رغبة في أن توضح بعض الأمور لا تعني رغبة في رفض القانون ككل أو في اعادته إلى مجلس النواب وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي ، سعادة المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس ، أيضاً لاضافة نقطة الحقيقة هذا القانون له مرحلتين ، المرحلة الأولى والمرحلة الثانية .

في مرحلته الأولى توجد قرين بين هذا القانون والجمارك أما في مرحلته الثانية عندما

هكذا من الأصح

يصبح قانوناً للقيمة المضافة الضريبة على القيمة المضافة هذه القرى تكاد أن تزول ولذلك إعادة هذا النظر من خلال التجربة لها وجهة نظر قوية ومن هنا أبدتها اللجنة وأرجو التصويت عليها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نسمع معالي ابو هشام حتى نصوت ، طيب سيدي اذا المادة ٣٩ هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ وشكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤٠) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٠) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤١) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤١) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤٢) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٢) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم سيدي .

السيد المقرر : المادة (٤٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٣) هل

يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٤) هل

يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٥) هل

يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤٦) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٦) هل

يوافق المجلس الكريم كما أوصت اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤٧) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٧) هل

يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤٨) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٨) هل

يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت

اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٩) هل

يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٥٠) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٠) هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٥١) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٥١) هل

يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٥٢) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٥٢)

والاخير هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟

شكراً لكم .

نعم الجداول الاربعة هل يوافق المجلس

الكريم عليها كما أوصت اللجنة وكما وردت من مجلس النواب ؟

شكراً لكم .

القانون بمجموعه هل يوافق المجلس

الكريم ؟

شكراً لكم اخواني الكرام .

(هذا هو نص مشروع القانون رقم)

لسنة ١٩٩٤ قانون الضريبة العامة على المبيعات

كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل

للحكومة) .

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الأعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٧٠٩

التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٥ / ٥ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ض ١٢ / ١٥٩٤ تاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٩٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٩٤ ، الموافقة على مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ ، كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه .

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه بجلسته الست من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى المنعقدة من تاريخ ٢٠ / ٤ الى ٨ / ٥ / ١٩٩٤ بالشكل المعدل المذكور .

أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بصيغته النهائية ، رجاء التفضل بأتمام المراسيم الدستورية عليه .

واقبلوا احترامي ،،،

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون الضريبة العامة على المبيعات

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الباب الأول

احكام قهيدية

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزير	: وزير الصناعة والتجارة .
الوزير المختص	: وزير الصناعة والتجارة .
الدائرة	: دائرة الجمارك .
المدير	: مدير عام دائرة الجمارك .
الضريبة	: الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها في هذا القانون .
الشخص	: الشخص الطبيعي او المعنوي .
المكلف	: كل صانع او تاجر او مؤد لخدمة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة او خدمة خاضعة للضريبة مهما كان حجم مستورداته .
السلمة	: كل منتج صناعي سواء كان محلياً او مستورداً .

هكذا هي الاصل

الخدمة	: كل عمل خاضع للضريبة يقوم به الشخص لقاء بدل عن هذا لعمل .
المستورد	: الشخص الذي يستورد سلماً أو مواداً أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة .
مورد الخدمة	: الشخص الذي يتولى توريد خدمة خاضعة للضريبة أو يقوم بتأديتها .
المسجل	: المكلف الذي تم تسجيله لدى الدائرة وفقاً لاحكام هذا القانون .
تاجر الجملة	: الشخص الذي يبيع سلماً خاضعة للضريبة لآخرين يبيعون أو يصنعون ما اشتروه منه .
تاجر التجزئة	: الشخص الذي يبيع ما اشتراه من سلع خاضعة للضريبة على حالتها للمستهلك .
الضريبة على المدخلات	: الضريبة التي سبق فرضها على المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة أو المصنعة الداخلة في انتاج سلع أخرى خاضعة للضريبة .
السلع المعفاة	: السلع المنصوص عليها في جدول السلع المعفاة من الضريبة الصادرة وفقاً لاحكام هذا القانون .
المستودع	: المكان الذي يخصصه المكلف يستعمله لتخزين المواد الأولية والمدخلات الصناعية الأخرى التي تستعمل في انتاج أي سلعة خاضعة لاحكام هذا القانون ويسجل لدى الدائرة .
المخزن	: المكان الذي يخصصه المكلف لتخزين السلع المصنعة بعد انتاجها مباشرة ويسجل لدى الدائرة .
المصنع	: المكان الذي يتم تصنيع السلع فيه أو تجهيزها .

المادة (٣)

يعتبر تصنيماً تحويل المادة بوسائل الانتاج المختلفة الى منتج جديد وذلك بتغيير شكلها ، او مكوناتها ، او طبيعتها ، او نوعها .

ويعد تصنيماً نتيجة العمليات الكيميائية ، او عمليات الخلط ، او القص او التشكيل ، او التجميع كلياً او جزئياً شريطة حدوث تغيرات على المدخلات في الجوهر ، او الشكل سواء اكانت بعض او كل هذه المدخلات مواداً خاماً او نصف مصنعة او مصنعة بما في ذلك العمليات التجميعية والتعبئة والتغليف المطابقة للتعريف اعلاه ويستثنى من ذلك :

١. عمليات تعبئة المنتجات الزراعية بحالتها .
٢. عمليات التعبئة التي تقوم بها محلات البيع بالتجزئة عند البيع للمستهلك مباشرة .
٣. اعمال تركيب الآلات والمعدات لأغراض التشييد والبناء .

مراحل تطبيق الضريبة

المادة (٤)

يطبق هذا القانون على مرحلتين :

المرحلة الأولى : ويعمل بهذه المرحلة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ويكلف فيها المنتج الصانع ، والمستورد ومورد الخدمة بدفع الضريبة او تحصيلها وتوريدها للدائرة .

المرحلة الثانية : أ. يكلف فيها المنتج الصانع والمستورد ، ومورد الخدمة وتاجر الجملة ، وتاجر المرق (التجزئة) ، بدفع الضريبة او تحصيلها وتوريدها للدائرة .

ب. يتم تطبيق المرحلة الثانية بقانون لاحق يصدر لهذا الغرض بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ تطبيق المرحلة الأولى .

هكذا من الأصل

الباب الثاني

فرض الضريبة واستحقاقها

المادة (٥)

- أ. تخضع للضريبة السلع المصنعة محلياً والمستوردة باستثناء ما اعفي منها بنص خاص أو الواردة في جدول الاعفاءات رقم (١) الملحق بهذا القانون .
- ب. تخضع للضريبة الخدمات المحلية والمستوردة المنصوص عليها في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون .
- ج. لغايات هذا القانون تعتبر جداول التعريفات الجمركية وشروطها مرجعاً في تحديد مسمى السلعة .

المادة (٦)

- أ. مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة :

- ١- تفرض ضريبة عامة بنسبة (٧٪) من قيمة السلع المحلية والمستوردة وقيمة الخدمات الخاضعة للضريبة .
- ٢- ولغايات تطبيق احكام هذا القانون يكون فرض الضريبة بنسبة (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج طبقاً للشروط التي تحددها التعليمات التنفيذية .
- ب. يلحق بهذا القانون جداول تعتبر جزءاً من القانون ولا يجوز تعديلها الا بقانون لاحق وهي كما يلي :

- ١- جدول بالسلع المعفاة من الضريبة جدول رقم ١ .
- ٢- جدول بالسلع الخاضعة للضريبة بنسبة اكثر من النسبة العامة بحد اعلى لا يتجاوز (٢٠٪) جدول رقم (٢) .
- ٣- جدول بالسلع الخاضعة لضريبة نوعية متفاوتة حسب النوع او الحجم او الوزن او الوحدة جدول رقم (٣) .

٤- جدول بالخدمات الخاضعة للضريبة جدول رقم (٤) .

المادة (٧)

على الرغم مما ورد في هذا القانون لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اعفاء اي من السلع المنتجة محلياً من الضريبة بصورة كلية او جزئية .

المادة (٨)

يلتزم المكلفون بتحصيل الضريبة وبالاقرار عنها وتوريدها للدائرة في المواعيد المحددة في هذا القانون .

المادة (٩)

- أ. تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة او اداء الخدمة وفقاً لأحكام هذا القانون .
- كما تستحق الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة التخليص عليها حسب نسبة الضريبة أو قمتها في تاريخ تسجيل البيان الجمركي وتحصل قبل الافراج عن السلع وفقاً للإجراءات الجمركية ، وتطبق بشأنها القواعد المنصوص عليها في قانون الجمارك مالم يرد عليه نص خاص في هذا القانون .
- ب. يعتبر بيعاً لغايات هذا القانون انتقال ملكية السلعة او اداء الخدمة من البائع ولو كان مستورداً الى المشتري وبعد بيعاً لحكم القانون استعمال السلعة والاستفادة من الخدمة من قبل المكلف لاغراضه الخاصة او تمكين الغير من ذلك مقابل بدل او بدون بدل او التصرف فيها بأي من التصرفات القانونية الناقلة للملكية .

ج. تتحقق واقعة البيع او اداء الخدمة باحدى الحالات التالية ايها اسبق :

- ١- اصدار فاتورة ضريبية .
- ٢- تسليم السلعة او تأدية الخدمة .
- ٣- اداء ثمن السلعة او مقابل الخدمة سواء كان كله او بعضه ، أو دفعه تحت الحساب او تصفية حساب ، او بالاجل او غير ذلك من اشكال اداء الثمن وفقاً لشروط الدفع المختلفة .

هكذا منه لأصل

المادة (١٠)

أ. لا تخضع للضريبة مالياً :-

١- السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج من المناطق الحرة ، طبقاً للشروط والضمانات التي تحددها التعليمات التنفيذية .

٢- السلع والخدمات التي تصدرها المشاريع القائمة في المناطق الحرة ، والمدن الحرة ، والأسواق الحرة إلى خارج المملكة .

ولا تستحق الضريبة على ما تستورده تلك المشاريع من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل تلك المناطق والمدن والأسواق الحرة .

٣- السلع العابرة (المارة بالترانزيت عبر المملكة) .

ب. يخضع للضريبة مالياً :

١- ما يستورد من سلع أو خدمات خاضعة للضريبة بمقتضى هذا القانون من المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى السوق المحلي .

٢- الخدمات والسلع المصنعة في مشاريع المناطق والمدن الحرة عند وضعها للاستهلاك أو للاستعمال المحلي .

المادة (١١)

في حالة التوقف عن ممارسة نشاط يتعلق بسلعة خاضعة للضريبة أو تصفيته تستحق الضريبة على تلك السلع التي آلت إلى الخلف القانوني وقت التصرف بها إلا إذا كان الخلف مسجلاً أو قام بتسجيل نفسه وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة (١٢)

تخضع للضريبة السلع والخدمات التي تعتبر مهربة أو مخالفة لأحكام هذا القانون حسب فئات الضريبة النافذة في تاريخ وقوع التهرب أو المخالفة فإذا تعلل تحديد هذا التاريخ فتخضع لفئات الضريبة النافذة وقت ضبط الجريمة أو المخالفة .

الباب الثالث

التسجيل

المادة (١٣)

أ. على كل منتج صانع بلغ أو جاوز قيمة مبيعاته من السلع الصناعية الخاضعة للضريبة ، والمعفاة منها خلال السنة المالية السابقة لتاريخ العمل بهذا القانون حد التسجيل وكذلك على مورد الخدمة الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إذا بلغ أو جاوز المقابل الذي حصل عليه نظير الخدمات التي قدمها في خلال تلك المدة هذا الحد ان يتقدم إلى الدائرة بطلب تسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير في كل من مرحلتين تطبيق هذا القانون مع ضرورة الاعلان عن مدة التسجيل في الصحف اليومية المحلية .

ب. على كل شخص طبيعي أو معنوي أصبح مكلفاً وفقاً لكل مرحلة من مرحلتين تطبيق هذا القانون بلغت قيمة مبيعاته أو مقابل خدماته حد التسجيل أو جاوزته في اية سنة مالية أو جزء منها بعد العمل بهذا القانون ان يتقدم إلى الدائرة بالطلب المشار اليه وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير وتسري عليه أحكام هذا القانون اعتباراً من اول الشهر التالي للشهر الذي بلغت مبيعاته أو مقابل الخدمات التي قدمها حد التسجيل أو جاوزته .

كما يلزم بتقديم طلب التسجيل كل مستورد مهما بلغ حجم مستورده ، الا اذا كان الاستيراد للاستعمال الشخصي .

ج. تقيد الدائرة طلبات التسجيل التي تقدم اليها بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة في سجل خاص تعدده لهذه الغاية وذلك بعد مراجعتها والتحقق من صحتها وتسليم لكل مسجل شهادة بذلك .

د. يترتب على كل مسجل اعلان الدائرة خطأً بأية تغييرات تطرأ على البيانات الواردة في طلب التسجيل وذلك خلال (٣٠) يوماً من حدوث تلك التغييرات .

هـ. تعدد التعليمات التنفيذية نموذج طلب التسجيل والبيانات الواجب ، اثباتها فيه والشروط والقواعد والمدد والاجراءات الخاصة بالتسجيل والشهادة التي يتم اصدارها .

ب- اما في الضريبة النوعية فعلى كل مسجل ان يقدم اقراراً شهرياً بمبيعاته وقيمتها والضريبة المستحقة عليها وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .

هكذا حذو لأصل

ج- اذا لم يقدم المسجل الاقرار عن أي مدة محاسبية على الوجه المنصوص عليه في الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة فتقدر الدائرة الضريبة المتحققة عليه عن تلك المدة مع بيان الاسس التي استندت اليها في التقدير على ان لا يخل ذلك بحق المسجل في الاعتراض على التقدير او في اللجوء الى المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه التقدير وفقاً لاحكام الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا القانون .

المادة (١٧)

أ- للمدير أو من يفوضه بذلك تعديل الاقرار الذي يقدمه المسجل بقرار منه يبين فيه اسباب التعديل ويبلغ قرار التعديل للمسجل ويعتبر الاقرار قطعياً اذا لم يتم تعديله خلال سنة من تاريخ تقديمه الا اذا ثبت للدائرة ان المسجل ارتكب جريمة من جرائم التهرب من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون .

ب- للمسجل ان يعترض للمدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار التعديل وعلى المدير ان يبت فيه خلال ثلاثين يوماً من تقديمه . فاذا رفض الاعتراض او لم يبت فيه فالمسجل الحق في اللجوء الى المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تقديمه .

ج- يعتبر تقدير الدائرة نهائياً غير قابل للطعن لدى أي جهة ادارية او قضائية اذا لم يقدم الاعتراض خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

د- للمدير أن يشكل لجاناً للنظر في الاعتراضات المقدمة اليه بموجب احكام هذه المادة ولهذه اللجان حق الاستعانة باهل الخبرة واجراء التحاليل اللازمة اذا لزم الامر ويصدر المدير تعليمات تنفيذية تنظم عدد هذه اللجان وتشكيلها واسلوب عملها .

هـ- تضاف الضريبة الى سعر السلع والخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المسعرة جبرياً والمحددة الزبح .

ويشترط في ذلك ان يعدل بحكماً السعر المتعاقد عليه لأي سلعة او خدمة بحيث يصبح شاملاً للسعر مضافاً اليه الضريبة المحددة على السلعة او الخدمة وملزماً لطرفي العقد في القطاعين العام والخاص اعتباراً من تاريخ سريان الضريبة شريطة ان يتم ذلك بالتناقص مع ضريبة الاستهلاك ان كانت قائمة .

الباب الخامس

الفواتير والسجلات

المادة (١٨)

أ- يلتزم المسجل :

١- بان يحضر فاتورة ضريبة وفقاً للنموذج الذي يقرره المدير عن بيع السلعة او اداء الخدمة الخاضعة للضريبة وفقاً لاحكام هذا القانون .

٢- بأن يحسب سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة يسجل فيها العمليات التي يقوم بها ، ويجب أن يحتفظ بهذه السجلات والفواتير المشار اليها في البند (١) من هذه الفقرة مدة خمس سنوات تالية لانتهااء السنة المالية التي اجري فيها القيد بالسجلات .

ب- تحدد التعليمات التنفيذية الحدود والقواعد والاجراءات والسجلات وبدائلها من اجهزة واللات حاسبة او الفواتير التي يلتزم المسجل بحسبها والبيانات التي يتعين تبيتها فيها والمستندات التي يجب الاحتفاظ بها .

ج- للوزير أن يستثني بموجب التعليمات التنفيذية وفي حالات محددة ولاسباب مبررة بعض فئات المكلفين من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

هكذا من الأصح

الباب السادس

خصم الضريبة وردھا

المادة (١٩)

للمسجل عند حساب الضريبة ان يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته مايلي وذلك وفقاً للشروط والاجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية :

- ١- ما سبق مناداه او حسابه من ضريبة على المراجعة من مبيعاته .
- ٢- ما سبق تحصيله من هذه الضريبة على مدخلات انتاجه .
- ٣- الضريبة السابق تحصيلها على السلع بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها .

المادة (٢٠)

ترد الضريبة للمسجل طبقاً للشروط والاوزاع والحدود التي تحددها التعليمات الصادرة لهذه الغاية في موعد لا يتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطلب وذلك في الحالتين التاليتين :

أ- الضريبة التي سبق تحصيلها على السلع التي صدرت بحالتها او ادخلت في انتاج سلع اخرى تم تصديرها .

ب- الضريبة التي حصلت بطريق خطأ .

الباب السابع

الاعفاءات

المادة (٢١)

يعنى من الضريبة :

أ- جلالة الملك المعظم .

ب- ما يشتري من السوق المحلية او يستورد للقوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة والضابطة الجمركية من اسلحة وذخائر ووسائل نقل وقطعها واطاراتها واي مواد اخرى يقرر مجلس الوزراء الموافقة على استيرادها او شرائها معفاة من الضريبة لحساب الجهات المنصوص عليها في هذه الفقرة .

ج- ما يعنى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى بموجب قانون تشجيع الاستثمار .

د- اي سلعة او شخص يقرر مجلس الوزراء اعفاءه كلياً او جزئياً في حالات محددة واسباب مبررة بناء على تنسيب من الوزير .

هـ- ما يستورد او يشتري محلياً للمساجد والكنائس ومراكز الايتام والمسنين والمعاقين لاستعمالاتها الخاصة .

المادة (٢٢)

أ- يعنى من الضريبة وبشرط المعاملة بالمثل وفقاً لتوصيات وزير الخارجية ما يستورد للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي ، وكذلك ما يستورد للاستعمال الشخصي لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الاجانب العاملين غير الفخريين المعتمدين لدى المملكة .

ب- يعنى من الضريبة ما يستورد للمنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية العاملة في المملكة وموظفيها الاجانب الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية .

ج- يحدد حجم الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة واتواعها بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية .

هكذا عند الاصل

المادة (٢٣)

يعنى من الضريبة في الحدود والشروط والأوضاع التي تحددها التعليمات التنفيذية مايلي :

أ- العينات التي تستهلك في أغراض التحليل بالختبرات شريطة أن تكون كمياتها في حدود متطلبات التحليل وفق الأصول الفنية المعتمدة .

ب- الأشياء الشخصية المجردة من أية صفة تجارية كالنياشين والميداليات والجوائز الرياضية والعلمية .

ج- المواد التي ترد من خارج المملكة كبذل تالف أو ناقص عن ارساليات سبق توريدها أو رفض قبولها وحصلت الضريبة عليها كاملة في حينها بشرط أن تتحقق دائرة الجمارك من صحتها هذه .

د- الامتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج ، كما يعنى الاثاث المستعمل بالنسبة أو بالشروط المنصوص عليها في قانون الجمارك المعمول به للقادمين للأقامة الدائمة في المملكة .

هـ- الأشياء التي دفعت الضريبة عليها وصدرت للخارج ثم أعيد استيرادها بذاتها خلال المدة المحددة في قانون الجمارك ، بشرط أن تتحقق دائرة الجمارك من ذلك .

المادة (٢٤)

على الرغم مما ورد في القوانين الأخرى من إعفاءات ضريبية لا تسري الإعفاءات على هذه الضريبة إلا ما نص عليه في هذا القانون .

المادة (٢٥)

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة إذا تم التصرف في أي من السلع المعفاة من الضريبة أو استعملت في غير الغاية التي أعفيت من أجلها خلال الخمس سنوات التالية للإعفاء فتسند الضريبة المتحققة على هذه السلعة وفقاً لقيمتها وقيمة الضريبة السارية بتاريخ التصرف .

ب- أما السيارات فتخضع للضريبة المقررة عند وضعها في الاستهلاك المحلي ودفن الرسوم الجمركية عليها بغض النظر عن المدة .

الباب الثامن

تحصيل الضريبة

المادة (٢٦)

على المسجل أداء حصيلة الضريبة دورياً للدائرة وفق إقراره أو الإقرار المعدل وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك حسب مقتضى الحال وفي ذات الموعد المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا القانون وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية .

أما السلع المستوردة فتؤدى الضريبة عنها عند مرحلة الإفراج عنها من الجمارك وفقاً للإجراءات المقررة لسداد الرسوم الجمركية ولا يجوز الإفراج النهائي عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة عليها بالكامل .

المادة (٢٧)

أ- إذا لم تدفع الضريبة المتوجبة خلال المدة المنصوص عليها في هذا القانون فعلى المدير أو من ينييه أن يبلغ المكلف بملذكرة يكلفه فيها بدفع الضريبة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ .

ب- إذا لم يتم الدفع خلال هذه المدة فللمدير أن يصدر قراراً بتحصيلها ويجرى تبليغه للمكلف بواسطة الموظف المفوض بذلك وإذا تعذر تبليغه لأي سبب من الأسباب فينشر قرار التحصيل في صحيفة يومية أو أكثر وتكون أجور النشر على نفقة المكلف .

ج- إذا لم تدفع الضريبة خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ أو نشر قرار التحصيل فللمدير أن يشرع بتطبيق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به وفي هذه الحالة يمارس المدير جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

د- يعتبر التبليغ لقرار التحصيل قانونياً إذا تم تبليغه لمدير مؤسسة المكلف أو لأخذ الشركاء أو لمن يقوم مقامه في إدارتها وبالنسبة للشخص الطبيعي فيتم التبليغ وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية .

هكذا منه لأصل

الباب التاسع

الرقابة

المادة (٢٨)

أ- يعتبر المدير وموظفو الدائرة المفوضون خطأ من قبله أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال الضابطة العدلية وذلك في حدود اختصاصهم .

ب- على السلطات الرسمية المختصة ان تقدم لموظفي الدائرة المساعدة اللازمة لتمكنهم من القيام بأعمالهم .

المادة (٢٩)

أ- يترتب على كل من يضطلع بواجب رسمي لتنفيذ هذا القانون ان يعتبر المستندات والمعلومات والكشوفات وطرق الانتاج والتصنيع ووسائلها وأي بيانات أخرى تتعلق بهذا القانون أو بتنفيذ احكامه ونسخها التي يطلع عليها انها سرية ومكتومة وأن يتناول بها على هذا الأساس .

ب- يحق للدائرة تبادل المعلومات مع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لغايات تطبيق احكام هذا القانون او القوانين الأخرى النافذة .

المادة (٣٠)

أ- يتولى موظف الدائرة المفوض القيام بأعمال الرقابة على اماكن الادارة والانتاج والبيع للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، وكذلك الاطلاع على السجلات والقيود المتعلقة بها وتدقيقها وترتب على المسؤولين في المؤسسات والمصالح المعنية تسهيل مهمته ، كما يجوز له اخذ عينات من السلع لغايات التحليل والاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص للقيام بأعماله .

ب- اذا اقتضى الأمر في أي حالة من الحالات التي يمارس فيها موظف الدائرة مهامه ، اجراء التفتيش على عمليات الانتاج والبيع لاحتمال وجود تهريب أو مخالفة لاحكام هذا القانون ، فلا يجوز القيام بهذه الاجراءات إلا بموجب مذكرة تفتيش خاصة صادرة عن المدير ولكل حالة على حدة والموظف في هذه الحالة التحفظ على السجلات والقيود لمدة اقصاها ستة شهور والسلع مدة اقصاها

ثلاثة اسابيع من تاريخ تقديم المكلف جميع الوثائق المطلوبة .

ج- لا يجوز تفتيش بيوت السكن الا وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية وعند توفر دلائل كافية .

المادة (٣١)

تكون الرقابة غير مباشرة دفترية أو آلية وللوزير فرض الرقابة المباشرة اذا رأى ضرورة لذلك على أن يحدد بتعليمات تنفيذية شكل الرقابة وحدودها على المصانع والمعامل والمحال التجارية حسب الظروف والاعتبارات التي يقررها .

مكونة من الأصل

الباب العاشر

الجرائم والعقوبات

الجنح وعقوباتها

المادة (٣٢)

فيما عدا الحالات التي تعتبر من اعمال التهرب من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب كل من يرتكب اياً من الجنح التالية بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار وذلك بالإضافة الى دفع الضريبة المستحقة .

أ- التأخر لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً عن تقديم الاقرار المنصوص عليه في هذا القانون ودفع الضريبة خلال المدة المحددة فيه .

ب- تقديم بيانات غير صحيحة عن المبيعات من السلع او الخدمات الخاضعة للضريبة اذا ظهرت فيها زيادة لا تتجاوز (١٠ ٪) عما ورد باقراره .

ج- مخالفة الاحكام المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون .

د- ظهور نقص او زيادة في السلع المودعة في المناطق والاسواق الحرة تزيد عن (٥ ٪) ولكنها لا تتجاوز (١٠ ٪) .

هـ- عدم اعلام الدائرة بالتغيرات التي حدثت على البيانات الواردة بطلب التسجيل خلال الموعّد المحدد .

و- عدم تمكن موظفي الدائرة من القيام بواجباتهم او ممارسة اختصاصاتهم في الرقابة والتفتيش .

ز- التشغيل النهائي للمصانع ومعامل انتاج السلع الخاضعة للضريبة دون اعلام الدائرة .

ح- عدم تزويد المسجل الدائرة بنسخة من الترخيص خلال المدة القانونية .

ط- عدم اعلام المسجل الدائرة عن فترات التوقف الكلي او الجزئي للعمل .

ي- عدم اقرار المسجل عن السلع والخدمات التي استعملها او استفاد منها في اغراض شخصية بقيمة اقل من مائة دينار .

المادة (٣٣)

للمدير أو من يفوضه اجراء المصالحة في الجنح المنصوص عليها في المادة (٣٢) مقابل اداء الضريبة في حال استحقاقها وغرامة لا تقل عن (٥٠) ديناراً ولا تتجاوز (١٠٠) دينار وذلك قبل صدور حكم قطعي من المحكمة .

ويترتب على المصالحة سقوط الدعوى ووقف السير باجراءاتها والغاء ما يترتب على ذلك من اثار .

جرائم التهرب وعقوباتها

المادة (٣٤)

بعد تهرباً من الضريبة يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٥) من هذا القانون مايلي :

أ- التأخير في تقديم طلب التسجيل لدى الدائرة لمدة تزيد على (١٥) يوماً من انقضاء المدة التي يحددها الوزير بمقتضى احكام هذا القانون .

ب- بيع السلعة او تقديم الخدمة دون الاقرار عنها واداء الضريبة المستحقة عليها .

ج- خصم الضريبة كلياً او جزئياً بصورة مخالفة لاحكام هذا القانون .

د- تقديم مستندات أو وثائق أو سجلات مزورة أو مصطنعة أو بيانات غير صحيحة للتهرب من دفع الضريبة أو استردادها كلياً أو جزئياً .

هـ- حيازة السلع المهربة او التي هي في حكم المهربة وفقاً لاحكام قانون الجمارك .

و- تقديم اقرار بالمبيعات اذا ظهر فيه نقص يتجاوز (١٠ ٪) من القيمة الحقيقية للمبيعات .

ز- ظهور نقص او زيادة في السلع المودعة في المناطق والاسواق الحرة يتجاوز (١٠ ٪) لاسباب غير مبررة .

ح- عدم اصدار المسجل لوائح ضريبية عن مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة او اصدار لوائح غير حقيقية .

مكتبة الأعيان

ط- عدم اقرار المسجل عن السلع والخدمات التي استعملها او استفاد منها في اغراض شخصية بقيمة تزيد عن مائة دينار .

ي- انقضاء اكثر من ثلاثين يوماً على انتهاء المواعيد المحددة لتقديم الاقرار عن الضريبة او أدائها .

ك- اقدام اي شخص على استيفاء ضريبة غير مستحقة ولم يوردها للدائرة .

ل- حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار بها مع علمه بأنها مهربة من الضريبة .

م- وضع او استعمال علامات او اختام مصطنعة للتهرب من الضريبة .

ن- التصرف في أي من السلع المعفاة من الضريبة او استعمالها في غير الغرض الذي اعفيت من أجله بصورة مخالفة لاحكام المادة (٢٥) من هذا القانون .

المادة (٣٥)

يعاقب على التهرب من الضريبة بمايلي :-

أ. غرامة جزائية لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على الف دينار للمرة الأولى .

ب. في حالة التكرار للمرة الثانية تضاعف الغرامة الجزائية المحكوم بها واذا تكرر ارتكاب الجرم بعد ذلك خلال سنة واحدة فللمحكمة ان تحكم أما بالغرامة الجزائية بحددها الاعلى او بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر او بكليهما العقوبتين .

ج. غرامة بمثابة تعويض مدني للدائرة لا تقل عن مثلي الضريبة المتهرب منها ولا تزيد على ثلاثة امثالها .

المادة (٣٦)

لوزير او من يفوضه عقد المصالحة في جرائم التهرب من الضريبة وذلك قبل صدور حكم قطعي في الدعوى مقابل دفع الضريبة موضوع القضية وغرامة بمثابة تعويض مدني يعادل مثل الضريبة ويعترب على المصالحة سقوط الدعوى الجزائية ووقف السير باجراءاتها والغاء ما يترتب على ذلك من آثار .

الباب الحادي عشر

المادة (٣٧)

أ. تختص محكمة الجمارك البدائية بالنظر في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات التنفيذية الصادرة بوجبه . ولها حق التوقيف واخلاء السبيل عن هذه الجرائم والنظر في القضايا الحقوقية والخلافات الناجمة عن تطبيق احكام هذا القانون .

ب. ترفع الدعوى في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب المدير .

ج. لا تنظر محكمة الجمارك البدائية في أي دعوى ضد الدائرة فيما يتعلق بالضريبة والغرامات الا اذا قام المدعي بدفع كامل المبلغ المقر به وقدم كفالة عدلية تضمن المبالغ المتنازع عليها على أن تفرض غرامة تعادل (١٠ ٪) سنوياً من قيمة المبالغ المتنازع عليها عند صدور الحكم وثبت ان المدعي غير محق في دعواه وذلك عن الفترة من بداية النزاع وحتى السداد التام .

المادة (٣٨)

أ. يجوز استئناف احكام محكمة الجمارك البدائية في الدعاوى الجزائية الى محكمة الجمارك الاستئنافية بعد تقديم كفالة عدلية تعادل المبلغ المحكوم به وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية .

ب. تكون الاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية قابلة للتمييز :

١. اذا كان المبلغ المحكوم به لا يقل عن (١٠٠٠) الف دينار .

٢. اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واذلت محكمة الاستئناف الجمركية بذلك . ويقدم طلب الاذن خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغ قرار محكمة الاستئناف الجمركية .

٣. اذا رفضت محكمة الاستئناف الجمركية اعطاء الاذن بالتمييز فيحق لطالبه ان يتقدم بطلب الاذن الى رئيس محكمة التمييز خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الرفض .

٤. اذا صدر القرار بالاذن من محكمة الاستئناف الجمركية او من رئيس محكمة التمييز فيترتب على المميز تقديم لائحة التمييز خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الاذن .

محكمة الجمارك البدائية

ج- يمارس وظيفة النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالضريبة امام محكمتي الجمارك البدائية والاستئنافية ومحكمة التميز والحاكم الاخرى اعضاء النيابة العامة الجمركية ولهم حق التحقيق والمرافعة واستئناف وتمييز الاحكام الصادرة في هذه القضايا .

المادة (٣٩)

مع مراعاة احكام هذا القانون تطبق محكمتا الجمارك البدائية والاستئنافية قانوني اصول المحاكمات الجزائية والمدنية .

الباب الثاني عشر

التفصيل

المادة (٤٠)

أ. يصدر المدير العام قرارات تحصيل الغرامات في القضايا المتصالح عليها بموجب احكام هذا القانون وتبلغ لاصحاب العلاقة وفقاً لاحكام التبليغ المنصوص عليها فيه ويتوجب دفع تلك الغرامات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ .

ب. يتم تحصيل الغرامات المحكوم بها من قبل المحاكم والغرامات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً لاجراءات التحصيل المنصوص عليها في المادة (٢٧) من هذا القانون .

ج. تعتبر الغرامات وجرائم التهرب بمقتضى احكام هذا القانون تعويضاً مدنياً للدائرة ولا تشملها احكام قوانين العفو العام .

د. للدائرة حق بيع السلع المتروكة بعد مرور ستة شهور من تركها اذا لم يراجع بشأنها خلال هذه المدة وقيد بدل البيع بعد حسم الضريبة المستحقة والغرامات وأي مصاريف اخرى أن وجدت امانة لدى الدائرة لمستحقيها .

هـ. بالرغم مما ورد في الفقرة (د) اعلاه للدائرة حق بيع السلع المتنازع عليها والقابلة للتلف وقيد قيمتها امانة لحين البت بموضوع النزاع .

المادة (٤١)

ينشأ صندوق في الدائرة تحول اليه نسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من حصيلة الغرامات ، لغايات تحسين ظروف العمل ورفع كفاءة موظفي الدائرة وتقديم الخدمات لهم في المجالات الصحية والثقافية والاجتماعية والاسكان وتقديم الحوافز التشجيعية لهم ، تصرف وتوزع على الموظفين المتميزين في ادائهم وعلى كل من ساهم في اكتشاف التهرب من الضريبة أو ضبط السلع المهربة منها ويتم ذلك بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

مكتبة

الباب الثالث عشر

بدل الخدمات

المادة (٤٢)

يحدد الوزير بتعليمات يصدرها المبالغ التي يجب استيفاؤها من المكلفين مقابل المطبوعات وطوابع البندول والعلامات المميزة ومصاريف التحليل .

الباب الرابع عشر

التقادم وسقوط الدعوى والدين

المادة (٤٣)

أ. لا ينظر في أي مطالبة او دعوى باسترداد الضريبة او الغرامات التي مضى على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات .

ب. يتمتع على الدائرة المطالبة بالضرائب والغرامات المستحقة وفق احكام هذا القانون بانقضاء خمس سنوات منذ تاريخ استحقاقها مالم يوجد عذر شرعي يحول دون المطالبة خلال تلك المدة .

المادة (٤٤)

أ. تسقط دعوى الحق العام في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الفعل اذا لم تجر ملاحقة بشأنه .

ب. تسقط العقوبة المحكوم بها بموجب هذا القانون اذا لم تنفذ بمضي خمس سنوات في الحكم الوجاهي من تاريخ صدوره وفي الحكم الغيابي من تاريخ تبليغه للمحكوم عليه .

ج. لا تسقط حقوق الدائرة المالية الثابتة بحكم قضائي او بأقرار من المكلف بمرور الزمن .

مكتبة
مجلس الأعيان

الباب الخامس عشر

احكام عامة

المادة (٤٥)

- أ. تضمن الضريبة المستحقة على السلع التي توافق دائرة الجمارك على ادخالها ادخالاً مؤقتاً بكفالة بنكية أو بأي ضمانات أخرى يحددها الوزير حين زوال صفة الادخال .
- ب. أما السلع التي توافق دائرة الجمارك على وضعها في الاستهلاك المحلي فتستوفي الضريبة على هذه المواد وفق نسبتها النافذة في يوم تسجيل بيانات الوضع في الاستهلاك الخاص بها .
- ج. اذا كانت المواد المقبولة تحت وضع الادخال المؤقت ، مما يدخل في صناعة سلعة محلية خاضعة للضريبة ليتم استيفاء الضريبة عن هذه السلعة عند طرحها للاستهلاك المحلي وتسدد قيود الادخال المؤقت وفق معادلة التصنيع الموضوعة من قبل لجنة يشكّلها المدير لهذه الغاية .

المادة (٤٦)

- أ. تقوم وزارة الصناعة والتجارة بتزويد الدائرة بنسخة من التسجيلات الصناعية والخدمية التي تصدر عن الوزارة التي يرغب منشؤها بانتاج سلع أو تقديم خدمات .
- ب. يترتب على كل منتج لأي سلعة أو مقدم لأي خدمة تزويد الدائرة بنسخة من الترخيص المعطى له خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله على الترخيص مع بيان وصف للسلعة التي سينتجها أو الخدمة التي سيقدمها .
- ج. على منتج أي سلعة أو مقدم أي خدمة اعلام الدائرة عن فترات التوقف الكلي أو الجزئي لعمله وذلك خلال اسبوع من التوقف .

المادة (٤٧)

- للمدير تأجيل دفع الضريبة المتحققة على أي مكلف ينتج سلماً محلية لمدة لا تزيد على (٣٠) يوماً من الموعد المقرر لدفعها ، وذلك مقابل كفالة بنكية أو أي ضمانات أخرى يحددها الوزير بموجب الشروط التي يقرها المدير للتأجيل .

المادة (٤٨)

- تنشأ مراكز الادارة والرقابة والجباية للضريبة وتلقى بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير .

المادة (٤٩)

- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (٥٠)

- تصدر التعليمات التنفيذية المنصوص عليها في هذا القانون من قبل الوزير وتشر في الجريدة الرسمية ويحدد فيها تاريخ سريانها .

المادة (٥١)

- يلغى قانون الضريبة على الاستهلاك رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ .

المادة (٥٢)

- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس مجلس الأعيان

أمين عام مجلس الأمة

احمد اللوزي

صالح الزعبي

مكتبة

جدول رقم (١)

ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات

رقم لسنة ١٩٩٤ بالسلع المفأة

من الضريبة

- ١- لحوم واحشاء واطراف صالحة للأكل طازجة او مبردة او مجمدة او مملحة او محفوظة في ماء مملح ، محضرات لحوم ومحضرات اسماك او رخويات او لاققرات مائية اخر .
- ٢- اسماك وقشريات ورخويات وغيرها من اللاققرات المائية الطازجة ، المبردة ، المجمدة او المجففة او المملحة او المحفوظة بالماء والملح او المدخنة .
- ٣- البان ومنتجات صناعة الآلبان .
- ٤- عسل طبيعي .
- ٥- المحضرات الغذائية المعدة اعداداً خاصاً لتغذية الاطفال والمعوقين .
- ٦- التمور .
- ٧- الشاي بكافة أنواعه .
- ٨- البن .
- ٩- الحبوب المقشرة او المشغولة بطريقة أخرى .
- ١٠- دقيق الحبوب .
- ١١- جرش وسميد الحبوب .
- ١٢- البرغل .
- ١٣- السمن النباتي والحيواني .
- ١٤- الزيوت النباتية بما فيها زيت الزيتون .
- ١٥- السكر .

صفحة (٢) تابع الجدول رقم (١)

- ١٦- رب البندورة .
- ١٧- الخلاوة .
- ١٨- الطحينة .
- ١٩- المعكرونة .
- الشعيرية .
- ٢٠- خبز وفطائر وكمك وغيرها من منتجات الخايز العادية .
- ٢١- ملح الطعام .
- ٢٢- قش وعلف وبقايا نفايات صناعات الاغذية ، اغذية محضرة للحيوانات .
- ٢٣- الحبوب والاثمار والنوى المعدة للبذار وان كانت محفوظة او معلبة .
- ٢٤- الفوسفات .
- ٢٥- حجر رملي خام ، حصي وحصاء احجار مجروشة او مكسرة للخرسانة ورصف الطرق ، احجار ومواد كلسية مستعملة في صنع الكلس والاسمنت .
- ٢٦- الخلطات الاسفلتية والخلطات الاسمنتية .
- ٢٧- منتجات من الطوب والبلاط الاسمتي والطوب الحراري (المحلي الصنع) .
- ٢٨- زيوت نפט خام ومشتقاته وغازات نفطية وهلام نفطي وكوك ونفطي واسفلت وقار طبيعيان (باستثناء زيوت التشحيم ومواد التشحيم المكونة من زيوت تشحيم ومواد مضافة) .
- ٢٩- الذهب بجميع اشكاله والحلي والمجوهرات من ذهب ومعادن ثمينة اخرى واجزاءها والاحجار الكريمة .
- ٣٠- منتجات الصيدلة .

مكتبة
مجلس
الأعيان

صفحة (٣) تابع جدول رقم (١)

- ٣١- الاسمدة بجميع اشكالها .
- ٣٢- البوتاس .
- ٣٣- مبيدات للحشرات والفطريات والاعشاب الضارة وسموم القواضم ومطهرات وموقفات الانبات ومنظمات نمو النبات ومنتجات مماثلة اخرى .
- ٣٤- اغطية من بلاستيك للزراعة .
- ٣٥- عبوات تعبئة المنتجات الزراعية .
- ٣٦- الدفاتر المدرسية ودفاتر المحاضرات الجامعية ، الحقائب المدرسية اقلام جبر جاف ، اقلام رصاص ، اقلام تلوين والحايات والبرايات والعلب الهندسية والمساطر .
- ٣٧- صواني التشتيل اللازمة للزراعة
- ٣٨- ورق وورق مقوى من النوع المستعمل للكتابة او الطباعة .
- ٣٩- كتب ومطبوعات وصحف ومجلات ونشرات دورية مطبوعة او مصورة او مشتملة على اعلانات
- ٤٠- الالبسة والاحذية المنتجة محلياً .
- الالبسة المستعملة والاحذية المستعملة .
- ٤١- الياف من حرير صخري مشغول مغاليط اسنانها من حرير صخري او بقاعدة من حرير صخري وكربونات مغنيسيوم مصنوعات من تلك الخاليط او ميداسيتوس .
- الياف من زجاج ومصنوعاتها (المنتجة محلياً) بما في ذلك الصوف الصخري المصنع محلياً .
- ٤٢- بيوت البلاستيك الزراعي المنتجة محلياً .
- ٤٣- مدافئ تعمل بالكاز او الغاز المنتجة محلياً

صفحة رقم (٤) تابع جدول رقم (١)

- ٤٤- جرارات زراعية .
- الات البئر والغرس والشتل .
- محارث .
- مجارف ورفوش ومحاضر ومقصات تقليم ومجزات أعشاب وعدد وأدوات زراعية يدوية أخرى .
- الات وأجهزة وأدوات لجنى وحصد أو درس المحاصيل الزراعية بما فيها مكابس قش وعلف ومقصات عشب أو حشائش والات لتنظيف او تصنيف أو فرز البيض والفواكة أو غيرها من المحاصيل الزراعية .
- الات تستعمل في الزراعة او البستنة او التحريج او تربية الطيور او النحل .
- أجهزة تفريخ وحضانة الطيور والدواجن .
- الات حلب .
- ٤٥- الات وأجهزة تستعمل لتربية النحل .
- ٤٦- مضخات المياه والمضخات الفاطسة ومضخات ابار المياه .
- ٤٧- بولدوزرات وجرافات والات تسوية وكشط اخرى (سكريير) والات الحفر والتكثيل والات غرز أو نزع الأوتاد وجارفات الثلج .
- ٤٨- سيارات الاسعاف وسيارات نقل الموتى المصممة خصيصاً لهذه الغاية .
- سيارات اطفاء الحريق .
- سيارات معدة اعنداً خاصاً لنقاد باليدين دون الرجلين لأستعمال المقعدين .
- ٤٩- الآلات المنتجة محلياً .
- ٥٠- ما يعلى بقانون تشجيع الاستثمار .
- ٥١- أجهزة اطفاء الحريق ، وأجهزة الانذار ، وأجهزة تنقية الهواء والسوائل للمحافظة على البيئة .

هكذا من الأصل

صفحة رقم (٥) تابع جدول رقم (١)

٥٢- خلطات الباطون وخلطات الخلطة الاسفلتية وكاشطات الاسفلت والكسارات والكرابيل والاقشطة الناقلة .

٥٣- حفاظات الاطفال المصنعة محلياً .

٥٤- مصنوعات الشبس المصنعة محلياً (البطاطا المقلية) .

٥٥- حرامات ويطانيات وفرشات الصوف واللحف والبشاكير (المتجة محلياً) .

جدول رقم (٢)
ملحق بقرارات الضريبة العامة على المبيعات رقم
٢٢٠ بالسلع الخاصة للضريبة بلسية ١٩٩٤

الرقم	الوصف	وحدة الاستهلاك	ضريبة الاستهلاك الحالية	ضريبة المبيعات المقترحة	معلي
١-	فيلم تصوير عدا الفلم الإضاءة	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
٢-	الأنابيب السيلامية	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
٣-	الأنابيب الكهربائية من جميع المقادير والقطر	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
٤-	وحدات تكوين الهواء بها فني ذلك الوحدات المتصلة المكونة من وحدات داخلية وخارجية سواء وريث هذه المكونات معاً أو كل على حدة والجزء لها .	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
٥-	محضرات عطور وتطرية وتجميل (عدا معاجين الأسنان والاسنان ومساحيق تجميل الجلد للرجال) .	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
٦-	كحل رخام وجرافيت ومرمر ورقي حائط	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
٧-	بلاط والاربع للتلبيط والجدران والدورق والموال من منتجات الخزفية ... سواء أكانت موزعة أم غير موزعة أو ملصقة أو غير ملصقة .	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
٨-	القرميد من منتجات الخزفية	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
٩-	كاسرات الخزفية	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١٠-	الالباب الخزفية	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١١-	الاجرة لصل الارض المنزلية والجزء لها .	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١٢-	الرخام والجرافيت والمرمر المصنوع	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١٣-	مقالات تشاويطه والحدائق	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١٤-	مصلوعات من رخام أو مرمر	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١٥-	تماثيل واصناف الزينة والخرقة من جميع المقادير	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١٦-	ورق اللعب	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١٧-	قذبة لصل أو استبدال حيسر	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١٨-	الانوار الصناعية والجزء لها	للمية	Z٢٠	Z٢٠	
١٩-	الحواش المساج وتجهيزاته	للمية	Z٢٠	Z٢٠	

هكذا حذو الأصل

مذكرة (٢) تابع جدول رقم (٢)

الرقم	الصفحة	وحدة الاستهلاك	شريحة الاستهلاك العادية	شريحة الاستهلاك الخاصة
٢٠	الفران مائت واربعة وثمانون	القيمة	-	Z٢٠
٢١	الاجهزة الكهربائية والبرق	القيمة	-	Z٢٠
٢٢	الزاد استوائية ، مصنوعات من شعر بشري	القيمة	-	Z٢٠
٢٣	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٤	الزاد والفران والبرق	القيمة	-	Z٢٠
٢٥	الزاد مطبوخة والخصان موزنة للزينة مبيضة او مصبوغة في مشربة في مشربة بشرية اخرى	القيمة	-	Z٢٠
٢٦	الزاد والفران والبرق	القيمة	-	Z٢٠
٢٧	الزاد والخصان وبراعم جري عليها صلبات الصنوبر	القيمة	-	Z٢٠
٢٨	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٩	الزاد موسيقية البرق	القيمة	-	Z٢٠
٣٠	الزاد الصوت والمصنوعة (اليدوي)	القيمة	-	Z٢٠

جدول رقم (٢) ملحق بملف التقرير السنوي على الشرائح (١) لسنة ١٩٩٤م

الرقم	الصفحة	وحدة الاستهلاك	شريحة الاستهلاك العادية	شريحة الاستهلاك الخاصة
١	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٣	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٤	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٥	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٦	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٧	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٨	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٩	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١٠	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١١	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١٢	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١٣	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١٤	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١٥	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١٦	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١٧	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١٨	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
١٩	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٠	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢١	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٢	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٣	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٤	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٥	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٦	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٧	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٨	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٢٩	الزاد	القيمة	-	Z٢٠
٣٠	الزاد	القيمة	-	Z٢٠

مجلس الأعيان

صفحة (٤) طبعم جدول رقم (٢)

[illegible]

مقدمة (هـ) تابع جدول رقم (١٣)

الرقم	الم	وحدة الإحصاء	مطابق مسجود	مطابق مسجود	مطابق مسجود	مطابق مسجود
	ب- المساهم للنوات السابعة		مطابق مسجود	مطابق مسجود	مطابق مسجود	مطابق مسجود
	الارضية:					
	١ - فلاحيا سورس					
	١٠٠ ملم					
	٢ - جولد سفلر					
	٣ - قوب توفش					
	٤ - فلاحيا سد ملم					
	٥ - فلاحيا ٨٠ ملم					
	٦ - ١ - ريد اكسيرا					
	ب - ريد سفلر					
	٧ - فسم					
	٨ - كمل					
	٩ - غيروا					
	ع - المساهم للهيئات السبانية					
	والتيوان للكي وعاليسه					
	والسوق الفيه :					
	١ - فلاحيا سورس					
	١٠٠ ملم					
	٢ - جولد سفلر					
	٣ - قوب توفش					

belirli

مقدمة (التي يلي جدول رقم ١٧)

الترتيب	العدد	وصف الخدمة	وحدة الاستيعاب	مجلس	مجلس	مجلس	مجلس	مجلس	مجلس
				١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧
١	١	١- خدمات النقل السياحي والمكاتب السياحية وتأجير السيارات السياحية .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
٢	٢	٢- خدمات البريد السريع .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
٣	٣	٣- خدمات الأمن والحماية والحراسة .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
٤	٤	٤- خدمات التنظيف .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
٥	٥	٥- خدمات مواقف السيارات بالآجرة .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
٦	٦	٦- خدمات محلات الألعاب السياحية والترفيهية .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
٧	٧	٧- خدمات مكاتب استخدام الأيدي العاملة .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
٨	٨	٨- خدمات صالات الحفلات والأعراس .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
٩	٩	٩- خدمات محلات تأجير أجهزة وأشرطة الفيديو .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
١٠	١٠	١٠- خدمات محلات التصوير بجميع أنواعه عدا التصوير الطبي بما في ذلك الأشعة .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
		السيد الأمين العام : هـ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨
		دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد آخر ، ولقط مكتب المجلس يجتمع للاقتراح الذي اقترحه الاستاذ كامل الشريف .	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨

• صعد جدول التبريرة وشروطها لتفسير السلع الواردة في هذا الجدول
• 2011017

جدول رقم (٤)

ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم لسنة ١٩٩٤

بالخدمات الخاضعة للضريبة

- ١- خدمات النقل السياحي والمكاتب السياحية وتأجير السيارات السياحية .
 - ٢- خدمات البريد السريع .
 - ٣- خدمات الأمن والحماية والحراسة .
 - ٤- خدمات التنظيف .
 - ٥- خدمات مواقف السيارات بالآجرة .
 - ٦- خدمات محلات الألعاب السياحية والترفيهية .
 - ٧- خدمات مكاتب استخدام الأيدي العاملة .
 - ٨- خدمات صالات الحفلات والأعراس .
 - ٩- خدمات محلات تأجير أجهزة وأشرطة الفيديو .
 - ١٠- خدمات محلات التصوير بجميع أنواعه عدا التصوير الطبي بما في ذلك الأشعة .
- السيد الأمين العام : هـ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد آخر ، ولقط مكتب المجلس يجتمع للاقتراح الذي اقترحه الاستاذ كامل الشريف .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس الأعيان

احمد اللوزي

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

مكتبة
مجلس
الأعيان